الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

جامعة صحار تحتفي باليوبيل الفضي للتأسيس وسط مسيرة حافلة

04

«ملتقى المحافظين» يناقش أفضل ممارسات الإدارة والتنمية والاستثمار

مقترح لتطوير اللامركزية ووضع «تصور أكثر واقعية» لاحتياجات المحافظات

مروان بن تركي: «ملتقى المحافظين» فرصة لتبادل الأفكار والاستفادة من التجارب

صلالة- العُمانية

كشف صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار أن ملتقى المحافظين لهذا العام يناقش مقترح تطوير منظومة اللامركزية في سلطنة عُمان، الذي أعده فريق المحافظات خلال الفترة الماضية، بهدف الوصول إلى تصور أكثر نضجًا وواقعية يعكس احتياجات المحافظات ويعزز التكامل بينها.

وانطلقت أمس في محافظة ظفار أعمال ملتقى أصحاب السمو والمعالي والسعادة محافظي سلطنة عُمان، ورئيسيْ بلديتيْ ظفار ومسقط، في مبنى بلدية ظفار بصلالة.

وينعقد الملتقى في إطار تعزيز التعاون والتكامل المؤسسي بين المحافظات، وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الناجحة في المجالات الإدارية والتنموية؛ بما يسهم في تضافر الجهود وتكامل الأدوار والارتقاء بمستويات الأداء والإنجاز، ودعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي كلمة ترحيبية، أكد صاحب السمو السيد محافظ ظفار، أن الملتقى يمثل فرصة لتبادل الأفكار والرؤى والاستفادة من التجارب المختلفة للمحافظات، مشيرًا إلى أن اختلاف طبيعتها وممكناتها وتحدياتها يشكل فرصة للتعلم المتبادل والتكامل في التجربة.

وأوضح سموه أن الملتقى- الذي انطلقت نسخته الأولى من محافظة ظفار قبل نحو ٣ سنوات- تطور مع تطور خبرات المحافظات

وتبادل استضافته بينها، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من استعراض ما تم إنجازه إلى بحث ما ينبغي الوصول إليه مستقبلًا، وتعزيز قدرة المحافظات على صناعة القرار التنموي واستثمار مواردها ومزاياها النسبية بكفاءة.

02

حجم الدين العام عند 14.16 مليار ريال

6.6 مليار ريال إيرادات عامة.. والإنفاق يرتفع 9% بالربع الثاني

مسقط- العُمانية

شهدت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري ارتفاعًا بنسبة ١٣ بالمائة، مسجلةً نحو ٦ مليارات و٦٠٢ مليون ريال عُماني، مقارنة بتسجيل نحو ٥ مليارات و٨٣٩ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من العام الماضي؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الإيرادات النفطية.

وأشارت نشرة الأداء المالي الصادرة عن وزارة المالية إلى أن الإنفاق العام بلغ حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م نحو ٦ مليارات و٦١٩ مليون ريال عُماني، مرتفعًا بمقدار ٥٢١ مليون ريال عُماني، أي بنسبة ٩ بالمائة عن الإنفاق في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م والبالغ نحو ٦ مليارات و٩٨ مليون ريال عُماني؛ نتيجة ارتفاع المصروفات الإنمائية والجارية مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وبلغ دعم بنود منظومة الحماية الاجتماعية وقطاع الكهرباء والمنتجات النفطية حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م نحو ٣٢٣ مليون ريال عُماني، و٢٨٨ مليون ريال عُماني، و١٦٢ مليون ريال عُماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص لسداد الديون نحو ١٥٠ مليون ريال عُماني.

> **773 مليون ريال للحماية الاجتماعية والدعم.. و150 مليونًا لسداد الديون**

كما بلغت المصروفات قيد التسوية نحو ٣٢٠ مليون ريال عُماني حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مقارنة بنحو ١٣٠ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م. وأشارت النشرة إلى أنَّ حجم الدين العام بلغ ١٤,١٦ مليار ريال عُماني بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مقارنة بـ١٤,١٢ مليار ريال عُماني بنهاية الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥، مسجلًا ارتفاعًا طفيفًا بنحو ٠,٣ بالمائة.

09

74.3 مليون ريال استثمارات زراعية وحيوانية وسمكية في شمال الشرقية

277.2 ألف طن إجمالي الإنتاج الزراعي بالمحافظة

إبراء- العُمانية

شهدت محافظة شمال الشرقية طرح ٤٦ فرصة استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية و٢٢ عقدًا موقعًا ومرفوعًا لاستكمال إجراءات التوقيع النهائي بقيمة استثمارية تُقدَّر بنحو ٧٤,٣ مليون ريال عُماني في إطار التوسع لاستقطاب الاستثمارات الزراعية والحيوانية والسمكية خلال عام ٢٠٢٦.

وتجاوزت المساحة الإجمالية للعقود الموقعة خلال العام ذاته ٤٣١ فدانًا، بما يعادل أكثر من ١,٨١٨,٢٠٠ متر مربع؛ الأمر الذي يعكس تنامي الإقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني، واتساع نطاق المشروعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة. وشهدت المحافظة خلال عام ٢٠٢٥ حراكًا تنمويًّا متواصلًا في قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وموارد المياه، مدعومًا بمشروعات استثمارية وبرامج تنموية وخدمات إنتاجية وبيطرية ومائية، أسهمت في تطوير الإنتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتوسيع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

أكثر من مليون نخلة في أنحاء المحافظة.. وإنتاج 249 طنًا من العسل

وتعكس المؤشرات الإحصائية تنوع المقومات التي تتمتع بها المحافظة، إذ بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٢٥ نحو ٢٧٧,٢٥٧ طنًّا، فيما بلغت المساحة المزروعة حوالي ١٧,٢٢٥ فدانًا، وبلغ عدد أشجار النخيل نحو ١,٠٠٣,٠٧٢ نخلة، إلى جانب إنتاج نحو ٢٤٩ طنًّا من العسل. وقال الدكتور عبد العزيز بن علي المشيخي مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية إن القطاع الزراعي في المحافظة سجل مؤشرات إيجابية خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ بلغت نسبة النمو في القطاع الزراعي ٦ بالمائة، بما يعكس تطور النشاط الزراعي واتساع مساهمته في الاقتصاد المحلي.

03

435 ألف رأس من الثروة الحيوانية.. و31.5 ألف مُربٍ

بلورة مسودة للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات

صلالة- العُمانية

انطلقت أمس بولاية صلالة أعمال حلقة عمل لمناقشة مسودة الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات، التي تنظمها هيئة البيئة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات، وتستمر يومين، ورعى افتتاح حلقة العمل سعادة الدكتور عبدالله بن علي العمري رئيس هيئة البيئة.

وتهدف الحلقة إلى مناقشة التوجهات الاستراتيجية المقترحة، واستعراض واقع قطاع إدارة النفايات والتحديات والفرص المستقبلية، وإثراء محتوى الاستراتيجية بالملاحظات والمرئيات من مختلف الجهات، إلى جانب استعراض المخطط الرئيس لإدارة النفايات باعتباره خارطة طريق لتطوير القطاع خلال المرحلة المقبلة، والمرجع الوطني الذي يحدد الأولويات والتوجهات والسياسات المستقبلية لإدارة النفايات في سلطنة عُمان.

وتسعى الاستراتيجية إلى بناء منظومة وطنية متكاملة ومستدامة لإدارة النفايات، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد، ويحافظ على البيئة والصحة العامة، ويدعم الاستثمار والابتكار، ويرتقي بمستوى الحوكمة والتكامل المؤسسي، إلى جانب تعزيز التزام سلطنة عُمان بالاتفاقيات والمتطلبات البيئية الدولية ذات الصلة.

02

إيران: سيناريو العقوبات المتكرر يعكس «اليأس الأمريكي».. والفشل مصيرها

طهران- الوكالات

رفض وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي التهديد بفرض عقوبات أمريكية جديدة ووصفه بأنه دليل على اليأس، قائلا إن الإجراءات المتوقعة لن تفلح في هزيمة طهران.

وهدد وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت بفرض «أشد العقوبات في التاريخ» على إيران.

ومن المقرر أن يعقد بيسنت مؤتمرا صحفيا الساعة (١٨٠٠ بتوقيت جرينتش) اليوم الإثنين للكشف عن العقوبات.

ووصف عراقجي ما اعتبره «سيناريوهات متكررة»، قائلا في تسجيل مصور نشر على تطبيق تيليجرام «انتقالهم (القادة الأمريكيين) من العمليات العسكرية إلى طرح الخطط القديمة نفسها يظهر أنهم في حالة يأس». وأضاف أنَّ على واشنطن أن تتحدث مع إيران باحترام للتوصل إلى «حل قائم على العدالة والشرف». وقال «لم نشعر بالخوف أبدًا. لقد باءت جميع إجراءاتهم بالفشل، سواء كانت حصارًا أو تحركات عسكرية أخرى نفذوها، وسيفشل هذا الأمر الجديد أيضًا».

وحذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من عواقب اقتصادية على أي دولة تقدم «أي نوع من الدعم الحيوي لإيران»، فيما دعا بيسنت إلى تعاون الصين مع واشنطن، إذ تستورد بكين أكثر من ٨٠ بالمئة من النفط الإيراني المنقول بحرا، وفق بيانات عام ٢٠٢٥ الصادرة عن شركة كبلر للتحليلات.

12

«ملتقى المحافظين» في صلالة يناقش أفضل ممارسات الإدارة والتنمية والاستثمار

استعراض مقترح تطوير منظومة اللامركزية لتلبية احتياجات المحافظات وتعزيز التكامل

- مروان بن تركي: «ملتقى المحافظين» فرصة لتبادل الأفكار والرؤى والاستفادة من التجارب
- ورقة عمل تستعرض «جائزة جلالة السلطان المعظم لتنمية المحافظات»
- مساعٍ لبلورة رؤية مشتركة ومتكاملة لتطوير منظومة العمل في المحافظات

صلالة- العُمانية

انطلقت أمس في محافظة ظفار أعمال ملتقى أصحاب السمو والمعالي والسعادة محافظي سلطنة عُمان، ورئيسيْ بلديتيْ ظفار ومسقط، في مبنى بلدية ظفار بصلالة.

يأتي الملتقى في إطار تعزيز التعاون والتكامل المؤسسي بين المحافظات، وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الناجحة في المجالات الإدارية والتنموية؛ بما يسهم في تضافر الجهود وتكامل الأدوار والارتقاء بمستويات الأداء والإنجاز، ودعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وفي كلمة ترحيبية، أكد صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، أن الملتقى يمثل فرصة لتبادل الأفكار والرؤى والاستفادة من التجارب المختلفة للمحافظات، مشيرًا إلى أن اختلاف طبيعتها وممكناتها وتحدياتها يشكل فرصة للتعلم المتبادل والتكامل في التجربة.

وأوضح سموه أن الملتقى- الذي انطلقت نسخته الأولى من محافظة ظفار قبل نحو ٣ سنوات- تطور مع تطور خبرات المحافظات وتبادل استضافته بينها، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من استعراض ما تم إنجازه إلى بحث ما ينبغي الوصول إليه مستقبلًا، وتعزيز قدرة المحافظات على صناعة القرار التنموي واستثمار مواردها ومزاياها النسبية بكفاءة.

وأشار إلى أن من أبرز موضوعات الملتقى هذا العام مناقشة مقترح تطوير منظومة اللامركزية في سلطنة عُمان، الذي أعده فريق المحافظات خلال الفترة الماضية، بهدف الوصول إلى تصور أكثر نضجًا وواقعية يعكس احتياجات المحافظات ويعزز التكامل بينها.

وبين سموه أن الهدف من تبادل التجارب لا يتمثل في أن تصبح المحافظات نسخًا متشابهة، وإنما في استفادة كل محافظة من تجارب الأخرى، بما يعزز التنافس في الإنجاز والتكامل في التجربة، ويجعل نجاح أي محافظة نجاحًا لمنظومة المحافظات بأكملها.

وشهد الملتقى تقديم عدد من أوراق العمل والعروض، من بينها ورقة حول "جائزة جلالة السلطان المعظم لتنمية المحافظات" قدمها المهندس محمد بن سيف العامري مدير عام شؤون المحافظات بوزارة الداخلية، تناول خلالها أهداف الجائزة ودورها في تحفيز التنافس الإيجابي والارتقاء بمستويات الأداء والإنجاز التنموي.

كما قدم الدكتور سعود بن محمد الفارسي مستشار محافظ ظفار عرضًا حول مرئيات اللامركزية الإدارية والاقتصادية في المحافظات، تضمن عددًا من المقترحات والرؤى المتعلقة بتعزيز منظومة المحافظات وتمكينها من إدارة التنمية المحلية والاستفادة المثلى من مواردها ومقوماتها.

وناقش المشاركون عددًا من المرئيات والمقترحات ذات الصلة بتطوير منظومة العمل في المحافظات، بهدف بلورة رؤية مشتركة ومتكاملة ودراستها من قبل الفريق المشترك بين الجهات المعنية والمحافظات.

ويُجسِّد الملتقى أهمية التواصل بين المحافظات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات الإدارة والتنمية والاستثمار؛ بما يُعزِّز كفاءة العمل وتكامل الجهود، ويدعم مسار اللامركزية والتنمية المحلية في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

ويتضمن برنامج الملتقى زيارات ميدانية إلى عدد من المواقع والمشروعات السياحية والترفيهية والتنموية في ولاية صلالة، للاطلاع على التجارب والمبادرات القائمة والاستفادة منه.

بهدف بناء منظومة وطنية متكاملة ومُستدامة

مناقشة مسودة الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات

صلالة- العُمانية

بدأت أمس بولاية صلالة أعمال حلقة عمل لمناقشة مسودة الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات، التي تنظمها هيئة البيئة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات، وتستمر يومين، ورعى افتتاح حلقة العمل سعادة الدكتور عبدالله بن علي العمري رئيس هيئة البيئة.

وتهدف الحلقة إلى مناقشة التوجهات الاستراتيجية المقترحة، واستعراض واقع قطاع إدارة النفايات والتحديات والفرص المستقبلية، وإثراء محتوى الاستراتيجية بالملاحظات والمرئيات من مختلف الجهات، إلى جانب استعراض المخطط الرئيس لإدارة النفايات باعتباره خارطة طريق لتطوير القطاع خلال المرحلة المقبلة، والمرجع الوطني الذي يحدد الأولويات والتوجهات والسياسات المستقبلية لإدارة النفايات في سلطنة عُمان.

وتسعى الاستراتيجية إلى بناء منظومة وطنية متكاملة ومستدامة لإدارة النفايات، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد، ويحافظ على البيئة والصحة العامة، ويدعم الاستثمار والابتكار، ويرتقي بمستوى الحوكمة والتكامل المؤسسي، إلى جانب تعزيز التزام سلطنة عُمان بالاتفاقيات والمتطلبات البيئية الدولية ذات الصلة.

وتأتي الاستراتيجية في إطار التوجهات الوطنية نحو تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري بهدف تحقيق تنمية مستدامة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتنويع الاقتصاد، ورفع مساهمة القطاعات البيئية والاقتصادية المرتبطة بها.

وتركز الاستراتيجية على وضع إطار وطني متكامل لإدارة مختلف أنواع النفايات، يستند إلى تقييم واقع القطاع واستشراف التحديات والفرص المستقبلية، ووضع السياسات والتشريعات والبرامج التنفيذية اللازمة للارتقاء بمنظومة الإدارة المتكاملة للنفايات والتحول التدريجي نحو الاقتصاد الدائري.

كما تتضمن التوجهات الاستراتيجية تعزيز كفاءة البنية المؤسسية والتشغيلية، ورفع مستوى الحوكمة وتحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة، وتمكين الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع، وتحفيز الاستثمار في مشروعات إعادة الاستخدام والتدوير واسترداد الموارد، وتشجيع تبني التقنيات والحلول المبتكرة والمستدامة في مختلف مراحل إدارة النفايات.

وتضمن برنامج الحلقة تقديم عدد من أوراق العمل وعروض تخصصية، تناولت أهمية الإدارة المتكاملة للنفايات ودور المحافظات في منظومة إدارة القطاع، واستعراض الوضع الراهن والتحديات التي تواجه قطاع إدارة النفايات في سلطنة عُمان، إلى جانب عرض السياسات العامة للقطاع ومسودة الاستراتيجية الوطنية ومؤشرات الأداء والمستهدفات المقترحة.

كما اشتملت أعمال الحلقة على جلسة تفاعلية مع ممثلي المحافظات والجهات ذات العلاقة، بهدف مناقشة الأولويات والاحتياجات والتحديات على المستوى المحلي، والاستفادة من المرئيات والمقترحات في تطوير الاستراتيجية والمخطط الرئيس بما يضمن قابليتهما للتنفيذ وتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

وتأتي الحلقة تأكيدًا على أهمية تكامل الجهود الوطنية بين مختلف الجهات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات، وحرص هيئة البيئة على الوصول إلى استراتيجية وطنية تحظى بالتوافق والشراكة المؤسسية، وتشكل خارطة طريق واضحة لتطوير منظومة إدارة النفايات في سلطنة عُمان، وتعزيز كفاءتها واستدامتها، ورفع مساهمتها في حماية البيئة والصحة العامة ودعم التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

بحث مستجدات الشراء الموحد للأدوية على مستوى دول الخليج

مسقط- الرؤية

استقبل معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتي وزير الصحة بمكتبه بديوان عام الوزارة صباح أمس الأحد سعادة سليمان بن صالح الدخيل مدير عام مجلس الصحة لدول مجلس التعاون والوفد المرافق له؛ بحضور سعادة الدكتور سعيد بن حارب اللمكي وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية.

وأكد معالي الدكتور هلال السبتي أهمية التعاون المشترك بن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ملفات الشراء الموحد للأدوية وبرنامج فحص العمالة الوافدة، إضافة إلى الاستفادة من خبرة الدول في مجال إدارة المخزون الإستراتيجي للأدوية، والتسجيل المشترك للأدوية.

استعرض اللقاء جدول أعمال اجتماع مجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون المقرر عقده خلال شهر سبتمبر المقبل بمملكة البحرين الشقيقة.

وناقش اللقاء التعاون بين المراكز الخليجية لمراقبة ومكافحة الأمراض وذلك لضمان الاستجابة المثلى للأمراض.

120 مليون ريال تكلفة صيانة واستكمال عدد من الطرق بالوسطى

هيماء- العُمانية

بلغت التكلفة الإجمالية لمشروعات أعمال صيانة واستكمال عدد من الطرق التي تنفذها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمحافظة الوسطى أكثر من ١٢٠ مليون ريال عُماني، في إطار جهود الوزارة لتطوير شبكة الطرق ورفع كفاءتها وتعزيز مستويات السلامة المرورية.

وتتواصل أعمال صيانة الطرق الأسفلتية بالمحافظة بتكلفة بلغت نحو ٦ ملايين و٤ آلاف ريال عُماني، وبطول إجمالي يبلغ ألفًا و٢٤٤ كيلومترًا، بهدف المحافظة على كفاءة شبكة الطرق ورفع مستوى السلامة لمستخدميها.

وفي قطاع المشروعات الإنشائية، تواصل الوزارة تنفيذ مشروع استكمال جزء من طريق السلطان سعيد بن تيمور شمال هيماء، بطول ٥٨ كيلومترًا، وبتكلفة تبلغ ٤٤ مليون ريال عُماني، وتصل مدة تنفيذه إلى ٢٤ شهرًا.

كما تتواصل أعمال مشروع استكمال جزء من طريق السلطان سعيد بن تيمور (المرحلة الثالثة)، بطول ١٢٤,٥ كيلومتر، وبتكلفة تبلغ ٧٠ مليون ريال عُماني، وبنسبة إنجاز بلغت ٢٣ بالمائة، فيما تصل مدة تنفيذه إلى ثلاث سنوات.

وتأتي هذه المشروعات ضمن خطط وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الرامية إلى تطوير منظومة الطرق بمحافظة الوسطى، وتعزيز كفاءتها واستدامتها، وتحسين الربط بين ولايات المحافظة؛ بما يسهم في دعم الحركة الاقتصادية والتنموية، وتسهيل حركة التنقل والنقل، ورفع مستويات السلامة والانسيابية المرورية.

277.2 ألف طن إجمالي الإنتاج الزراعي بالمحافظة

74.3 مليون ريال استثمارات زراعية وحيوانية وسمكية في شمال الشرقية

إبراء- العُمانية

شهدت محافظة شمال الشرقية طرح ٤٦ فرصة استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية و٢٢ عقدًا موقعًا ومرفوعًا لاستكمال إجراءات التوقيع النهائي بقيمة استثمارية تُقدَّر بنحو ٧٤,٣ مليون ريال عُماني في إطار التوسع لاستقطاب الاستثمارات الزراعية والحيوانية والسمكية خلال عام ٢٠٢٦.

وتجاوزت المساحة الإجمالية للعقود الموقعة خلال العام ذاته ٤٣١ فدانًا، بما يعادل أكثر من ١,٨١٨,٢٠٠ متر مربع؛ الأمر الذي يعكس تنامي الإقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني، واتساع نطاق المشروعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

وشهدت المحافظة خلال عام ٢٠٢٥ حراكًا تنمويًا متواصلًا في قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وموارد المياه، مدعومًا بمشروعات استثمارية وبرامج تنموية وخدمات إنتاجية وبيطرية ومائية، أسهمت في تطوير الإنتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتوسيع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

وتعكس المؤشرات الإحصائية تنوع المقومات التي تتمتع بها المحافظة، إذ بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٢٥ نحو ٢٧٧,٢٥٧ طنًا، فيما بلغت المساحة المزروعة حوالي ١٧,٢٢٥ فدانًا، وبلغ عدد أشجار النخيل نحو ١,٠٠٣,٠٧٢ نخلة، إلى جانب إنتاج نحو ٢٤٩ طنًا من العسل.

وتضم المحافظة ٢,٢٤٤ بيتًا محميًا، و١٨ وحدة لتصنيع وتغليف التمور، و٦٤ مشتلًا ومنفذًا لبيع مستلزمات ومواد زراعية، إلى جانب المراكز البحثية التي تسهم في دعم وتطوير الأنشطة الزراعية، فيما بلغ عدد الحقول التجارية النموذجية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ نحو ٣٦٦ حقلًا، بمساحة إجمالية بلغت ٥٠٣,٤ فدان، بما يعكس تنامي تطبيق النماذج الزراعية الحديثة وتوسّع المشروعات الإنتاجية المتخصصة.

وقال الدكتور عبد العزيز بن علي المشيخي مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية إن القطاع الزراعي في المحافظة سجل مؤشرات إيجابية خلال عام ٢٠٢٥؛ إذ بلغت نسبة النمو في القطاع الزراعي ٦ بالمائة، بما يعكس تطور النشاط الزراعي واتساع مساهمته في الاقتصاد المحلي. وأضاف المشيخي أن مؤشر القيمة المضافة للأنشطة الزراعية في المحافظة ارتفع بنسبة ٩ بالمائة، فيما بلغت القيمة المضافة نحو ٣٧,١ مليون ريال عُماني، ما يعكس حجم القيمة الاقتصادية المتحققة من الأنشطة الزراعية بالمحافظة، كما شهد القطاع نشاطًا استثماريًا متناميًا، وتم التوقيع على ١١ فرصة استثمارية بقيمة بلغت نحو نصف مليون ريال عُماني، بما يعزز فرص التوسع في المشروعات الزراعية ورفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

وأوضح أن محافظة شمال الشرقية حافظت خلال عام ٢٠٢٥ على توجهها نحو تنفيذ مشروعات نوعية تستهدف تطوير المنتجات الزراعية ذات القيمة الاقتصادية، وتنويع الأنشطة الإنتاجية، من أبرزها مشروع مزارع العنب النموذجية في ولاية إبراء، ويستهدف إنشاء ١٠ مزارع تخصصية على مساحة ١٠٠ فدان، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ طن، مع توقعات بتحقيق عائد اقتصادي يتجاوز مليوني ريال عُماني، ومشروع زراعة وإنتاج الزعتر المحلي في منطقة الجبل الأبيض بولاية دماء والطائيين، ويستهدف زراعة ٥٠ فدانًا، بإنتاج متوقع يبلغ ٣٧,٥ طن من الزعتر المجفف، وبعائد اقتصادي يقدر بنحو ٢١٢ ألف ريال عُماني بحلول عام ٢٠٢٨.

وأشار إلى أنه من المشروعات التي شهدت تقدمًا في التنفيذ مشروع زراعة الخضروات في البيوت المحمية والحقل المكشوف بولاية بدية، وتنفذه شركة مشاريع المزارع الخضراء للأعمال باستثمار يبلغ ٤٠٦ آلاف و١١١ ريالًا عُمانيًا، وعلى مساحة ١٠٠ فدان بهدف التوسع في إنتاج الخضروات من خلال إنشاء ١٦٦ بيتًا محميًا لإنتاج الخيار والفلفل الحلو، إلى جانب زراعة عدد من المحاصيل في الحقول المكشوفة، من بينها الطماطم والقرع العسلي والقرع الأخضر والباذنجان بنسبة إنجاز بلغت ٩٥ بالمائة وإنتاجية وصلت إلى ٤٣٢٠ طنًا سنويًا. وبيّن أن هذه المشروعات تأتي ضمن توجه أوسع نحو تنويع الإنتاج الزراعي وتطوير المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في الزراعة المحمية والحقول المكشوفة، بما يعزز كفاءة الإنتاج واستدامته.

وقال الدكتور عبد العزيز بن علي المشيخي مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية إن المحافظة سجلت على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي معدلات تجاوزت ١٠٠ بالمائة في عدد من المنتجات الزراعية والحيوانية؛ الأمر الذي يعكس كفاءة المنظومة الإنتاجية وقدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلي.

وأضاف أن المؤشرات أظهرت تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي بلغت ٤٧٥ بالمائة في محصول الخيار، و٢٥٦,٢ بالمائة، في محصول التمور و٢١٨ بالمائة في بيض المائدة، و١٣٦,٧ بالمائة في العسل، و٤٠,٦ بالمائة في البطيخ الأحمر و٤٠ بالمائة في الدواجن.

وأوضح أنه في إطار المحافظة على الموارد الزراعية واصلت الجهات المختصة تنفيذ برامج مكافحة الآفات الزراعية، من بينها مكافحة دوباس النخيل في مساحات تجاوزت ٥٢٥٩ فدانًا، إلى جانب استمرار برامج مكافحة سوسة النخيل الحمراء في مختلف ولايات المحافظة، وحملة مكافحة أشجار المسكيت بمساحة تجاوزت ١٢٠٠ فدان.

ولفت إلى أن برامج الإرشاد والخدمات الزراعية والحقول التجارية النموذجية أسهمت في دعم المزارعين ونشر الممارسات الحديثة، بما يعزز الإنتاجية ويحسن جودة المنتجات الزراعية. وبيّن مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية أن القطاع الحيواني يمثل أحد القطاعات الإنتاجية المهمة في المحافظة؛ حيث بلغ إجمالي عدد الحيوانات نحو ٤٣٥ ألف رأس، فيما بلغ عدد المربين العُمانيين حوالي ٣١,٥٦٢ مربيًا.

وأشار إلى أن محافظة شمال الشرقية تضم ٤٦ موقعًا رعويًا، إلى جانب منظومة متكاملة من الخدمات البيطرية، تشمل ٧ عيادات بيطرية حكومية و٤٣ عيادة بيطرية خاصة وصيدلية بيطرية، بما يسهم في تعزيز الرعاية الصحية للثروة الحيوانية والحد من الأمراض الحيوانية.

وقال إن مشروعات القطاع الحيواني في المحافظة بلغت ٧، بإجمالي قيمة استثمارية تقدر بنحو ٣٣ مليون ريال عُماني، بما يعكس تنامي فرص الاستثمار في هذا القطاع وتوسع المشروعات المرتبطة بالإنتاج الحيواني.

وأضاف أنه في مجال الإنتاج، بلغ إجمالي إنتاج الألبان نحو ٢٥٥,٦ مليون لتر سنويًا، فيما بلغ إنتاج البيض نحو ١٢٦,٠٨٨,٢٠٠ بيضة سنويًا، إلى جانب إنتاج نحو ٥,٤٥٢,٨٩٠ كيلوجرامًا من اللحوم البيضاء سنويًا، بما يعكس حجم مساهمة المحافظة في توفير المنتجات الحيوانية والغذائية للسوق المحلي.

وأكد الدكتور عبد العزيز بن علي المشيخي مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية أن المحافظة شهدت نموًا في مشروعات الثروة الحيوانية الصغيرة والمتوسطة المرخصة، وبلغ عددها ٨٣ مشروعًا على مستوى المحافظة، إلى جانب وجود ١,٦١٤ قطعة ضمن مجمعات حظائر الحيوانات في ولايات المحافظة، كما بلغ عدد توصيف وإفادات ترخيص الإبل خلال الفترة ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥ نحو ٢٩,١٨٣ رأسًا، بما يعكس الجهود المبذولة في تنظيم وحصر الثروة الحيوانية وتعزيز الخدمات المرتبطة بها.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الأمراض الوبائية، وضح المشيخي أنه تم تحصين ما يزيد على ١٤٩ بالمائة من إجمالي تعداد الثروة الحيوانية، نتيجة تلقي الحيوان الواحد عدة جرعات من أنواع مختلفة من التحصينات ضمن برامج التحصين الوقائية، بإجمالي بلغ نحو ٤٧٢,٤٣٥ رأسًا، وباستخدام ٨١٨,٨٧٦ جرعة تحصين، بما يعكس اتساع نطاق الخدمات الوقائية والجهود المبذولة للحفاظ على صحة وسلامة الثروة الحيوانية.

أما في قطاع المياه فذكر مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية أن المحافظة تضم محطتين للاستمطار، و٣ سدود للتخزين و٧ سدود للتغذية، و٤٢٦ فلجًا حيًا و١٨,٤١١ بئرًا مسجلًا، إضافة إلى ٤ مصانع لإنتاج المياه، فيما بلغت قيمة الاستثمارات المرتبطة بمشروعات شركة نماء نحو ٦٥ مليون ريال عُماني، بما يعكس أهمية تطوير البنية الأساسية للقطاع المائي ورفع كفاءة إدارة الموارد المائية ودعم احتياجات القطاعات الإنتاجية والسكانية.

وقال الدكتور عبد العزيز بن علي المشيخي إن القطاع السمكي في محافظة شمال الشرقية تتوافر فيه فرصتان استثماريتان للقطاع الخاص، إلى جانب ٨ أسواق سمكية يعمل فيها ١١١ بائعًا ومقطعًا، ومصنعين سمكيين قائمين، إضافة إلى ٥٨ محلًا لبيع الأسماك، بما يسهم في دعم الأنشطة المرتبطة بتسويق المنتجات السمكية وتوفير الخدمات المرتبطة بالقطاع وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات.

وأضاف أن محافظة شمال الشرقية تتجه ضمن خططها المستقبلية إلى تطوير الأسواق السمكية وتحسين إدارتها، إلى جانب دعم فرص الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالقطاع.

وأوضح أن المحافظة واصلت تنظيم عدد من الفعاليات والمهرجانات المتخصصة الهادفة إلى الترويج للمنتجات المحلية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها، من أبرزها مهرجان العنب وموسم التبسيل ومهرجان «سناو مقصدنا»، التي أسهمت في دعم المنتجين وتسويق المنتجات الزراعية وإبراز المقومات الاقتصادية للمحافظة.

كما تم تنفيذ برامج للتنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتيح فرصًا إضافية للاستفادة من الموارد المحلية ورفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والغذائية.

وأكد مدير عام الثروة الزراعية وموارد المياه بمحافظة شمال الشرقية أن إجمالي عقود الانتفاع الموقعة حتى نهاية عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ٥٢٩ عقدًا، تغطي مساحة تزيد على ١١ ألف فدان، كما طرحت المحافظة ٥٤ فرصة استثمارية عبر منصة «تطوير» توزعت بين القطاع النباتي والحيواني والمصانع والمختبرات، إلى جانب اعتماد عدد من المشروعات من خلال نافذة «اقترح مشروعك».

وذكر في ختام تصريحه أن العقود الاستثمارية الموقعة خلال عام ٢٠٢٥ بلغت نحو ١٨ عقدًا باستثمارات تجاوزت ٩٩,٢ مليون ريال عُماني، وتقام على مساحة تزيد على ٣,٠٢٩ فدانًا، وشملت مشروعات لإنتاج الدواجن واللحوم والخضروات والصناعات الغذائية وشبكات المياه.

> **أكثر من مليون نخلة في أنحاء المحافظة.. وإنتاج 249 طنًا من العسل**
>
> **10 مزارع تخصصية على مساحة 100 فدان بطاقة إنتاجية 1000 طن من العنب**
>
> **تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي بلغت 475 % في محصول الخيار**
>
> **435 ألف رأس من الثروة الحيوانية.. و31.5 ألف مُربٍ**

27 برنامجًا دراسيًا مقرونًا بالتوظيف للعام الثالث على التوالي

تعريف 658 مُبتعثًا للخارج بالأنظمة واللوائح لضمان مسيرتهم الأكاديمية

مسقط- الرؤية

نفَّذت وزارة التعليم ممثلة بالمديرية العامة للبعثات لقاءً تعريفيًا للمقبولين في البعثات والمنح الخارجية للعام الدراسي (٢٠٢٦/ ٢٠٢٧) بالقاعة الكبرى بالمركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس. وهدف اللقاء إلى توعية الطلبة المبتعثين وإحاطتهم بالأنظمة واللوائح واللوجستيات الضرورية لضمان مسيرتهم الأكاديمية في الخارج، وتعريفهم بأهم الحقوق والواجبات المرتبطة بالبعثة الدراسيّة، ومعرفة الإجراءات اللازم اتباعها لاستكمال إجراءات التسجيل، وقد بلغ عدد المبتعثين الحاضرين في اللقاء التعريفي ٦٥٨ طالبًا وطالبة.

وتستمر وزارة التعليم في ابتعاث الطلبة العُمانيين إلى أفضل مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول الابتعاث بما ينسجم مع تطلعات المرحلة ومتطلبات العصر، تبدأ الرحلة بمواكبة احتياجات مختلف الجهات في سلطنة عمان من التخصصات، ودراسة المشاريع والتوجهات الوطنية، وما يتطلبه سوق العمل المستقبلي المتغير في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع.

وتوسَّعت الوزارة في خطط الابتعاث عامًا بعد عام، فقد شهدت البعثات الخارجية في العام ٢٠٢٤ أول ابتعاث خارجي مقرون بالتوظيف بعد التخرج لعدد من التخصصات المرتبطة بحاجة المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية، تلاها في عام ٢٠٢٥ تخصصات جديدة مقرونة بالتوظيف لكل من صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية، ووزارة العدل والشؤون القانونية. وفي هذا العام أضيفت جهات أخرى إلى القائمة تمثلت في الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وصندوق الحماية الاجتماعية، والمسرح الوطني بمجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي، وقد وصل عدد البرامج المقرونة بالتوظيف ٢٧ برنامجًا من بين أكثر من (٥٠) برنامجًا للبعثات الخارجية الكاملة. وارتفع في هذا العام عدد مقاعد البعثات الخارجية إلى ٦٠٠ مقعد بزيادة قدرها ٥٠ مقعدًا مقارنة بالعام الماضي.

وجرى تخصيص ٢٢ برنامجًا في الصحة، منها ١٢ برنامجًا مخصصًا للطب العام، و٥ برامج في تخصصات التربية، إضافة إلى برنامج مخصص لذوي الإعاقة السمعية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، و٤ برامج مرنة تمنح الطالب الحرية الكاملة في اختيار الدولة والتخصص الذي يرغب في دراسته في أعلى ٣٠٠ مؤسسة تعليم عالٍ في تصنيف (QS) العالمي.

وتقوم دائرة البعثات الخارجية من خلال مركز القبول الموحد في كل عام بعد حصول الطلبة على البعثة الخارجية بعقد لقاء تعريفي يشمل محاور وأوراق عمل تقدم جرعة متكاملة من التوعية والتوجيه تشمل سبل الحفاظ على الأمن الشخصي والصحة النفسية للموفد في بيئات ودول ذات ثقافات وتشريعات مغايرة، إلى جانب استعراض كافة الحقوق والواجبات الأكاديمية والمالية والإجابة على كل ما يدور في أذهانهم من استفسارات وتساؤلات.

وتنسق دائرة البعثات الخارجية مع الملحقيات الثقافية بدول الابتعاث لعقد لقاءات توجيهية عن بعد للطلبة المقبولين بحسب كل دولة، حيث يتم إبلاغهم بمواعيدها عبر الرسائل النصية. تهدف هذه اللقاءات لرسم صورة كاملة لرحلة الطلبة الأكاديمية والمعيشية بدءًا من مرحلة ما قبل المغادرة وحتى التخرج والعودة المظفرة لخدمة الوطن الغالي.

> **4 برامج تتيح للطالب الحرية الكاملة في اختيار التخصص والجامعة من بين 300 مؤسسة ضمن «QS»**

المدير التنفيذي: «عين صلالة» تجربة سياحية وترفيهية نوعية في ظفار

صلالة- العُمانية

تمثل «عين صلالة» إضافة جديدة إلى منظومة التجارب السياحية والترفيهية في محافظة ظفار بالتزامن مع موسم خريف ٢٠٢٦، من خلال تجربة بانورامية تتيح للزوار مشاهدة البحر والسهل والجبال من ارتفاع يصل إلى ٥٥ مترًا، في موقعها على شاطئ الحافة بولاية صلالة.

ويجمع المشروع بين الموقع الساحلي الحيوي والتجربة الترفيهية الحديثة، في مشهد تتكامل فيه المقومات الطبيعية التي تتميز بها المحافظة خلال موسم الخريف، حيث تتشكل السحب والضباب وتتوشح الجبال والسهول بالخضرة، لتمنح الزائر مشاهد متغيرة من زاوية مختلفة.

وتضم العجلة ٣٠ كابينة مغلقة ومكيّفة، تتسع كل كابينة منها لستة أشخاص، بما يوفر تجربة مشاهدة مريحة للعائلات والأفراد، فيما تتيح الواجهات الزجاجية البانورامية رؤية واسعة للمشهد المحيط خلال دوران العجلة، بما يشمل بحر العرب والشريط الساحلي ومدينة صلالة والمناطق الجبلية.

وقال المهندس خالد بن حمد المحروقي، المدير التنفيذي لمشروع عين صلالة، إن المشروع يأتي ليضيف تجربة سياحية وترفيهية جديدة إلى محافظة ظفار، مستفيدًا من المقومات الطبيعية والمناخية التي تتميز بها صلالة خلال موسم الخريف، مشيرًا إلى أن موقع المشروع على شاطئ الحافة يتيح للزوار الجمع بين التجربة الترفيهية والإطلالة الساحلية في موقع واحد.

وأوضح- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن ارتفاع العجلة يبلغ ٥٥ مترًا، وتضم ٣٠ كابينة مغلقة ومكيّفة، تتسع كل منها لستة أشخاص، فيما تستغرق الدورة الواحدة بين ١٢ و١٥ دقيقة، وتوفر رؤية بانورامية بزاوية ٣٦٠ درجة تشمل بحر العرب والشريط الساحلي والمشهد الطبيعي لمدينة صلالة.

وأضاف أن اختيار شاطئ الحافة موقعًا للمشروع جاء لما يتمتع به من أهمية سياحية وحيوية، وما يشهده من حركة للزوار، إلى جانب موقعه الذي يسمح بتقديم تجربة تجمع بين البحر والمدينة والمشهد الطبيعي، مؤكدًا أن المشروع يمثل إضافة إلى تنوع الخيارات السياحية والترفيهية المتاحة أمام زوار المحافظة.

وأكد المهندس خالد بن حمد المحروقي، المدير التنفيذي لمشروع عين صلالة، أن المشروع يمثل نموذجًا للشراكة بين مستثمرين محليين وشركات ذات خبرات عالمية، بما يعزز الاستفادة من الخبرات الدولية في تنفيذ وتشغيل المشروعات السياحية الحديثة، ويدعم فرص استقطاب الاستثمارات في القطاع السياحي، موضحًا أن تكلفة المشروع بلغت نحو ٣ ملايين ريال عُماني، وهو ما يعكس حجم الاستثمار في تطوير منتج سياحي وترفيهي حديث يستفيد من الموقع السياحي المميز لشاطئ الحافة والمقومات الطبيعية التي تتميز بها محافظة ظفار.

وأشار إلى أن التجربة التي تقدمها عين صلالة تختلف باختلاف أوقات اليوم؛ ففي ساعات النهار يمكن للزائر مشاهدة امتداد الساحل والبحر والمدينة والمناطق الجبلية، بينما تكتسب التجربة في المساء طابعًا مختلفًا مع إطلالة على الواجهة البحرية وأضواء المدينة.

مسقط تسجل أكبر نسبة من إجمالي الجرائم

21 ألف جريمة في عُمان خلال 2025.. و10% ارتفاعًا في عدد الجُناة

ارتفاع المعدل اليومي لتسجيل الجرائم إلى 58 جريمة يوميًا

الرؤية- سارة العبرية

سجل إجمالي الجرائم المسجلة في سلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٢١ ألف جريمة، مرتفعا بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي بلغ فيه إجمالي الجرائم المسجلة نحو ١٨,٣ ألف جريمة.

وأوضحت البيانات -الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات- ارتفاع المعدل اليومي لتسجيل الجرائم إلى نحو ٥٨ جريمة يوميًا خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٥٠ جريمة يوميًا في عام ٢٠٢٤، فيما ارتفع معدل الجرائم لكل ألف من السكان إلى ٣,٩ جريمة، مقابل ٣,٥ جريمة في العام السابق.

ويكشف التطور العددي للجرائم خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ عن تذبذب ملحوظ في معدلات التغير السنوي؛ إذ ارتفع إجمالي الجرائم من نحو ١٢,٨ ألف جريمة في ٢٠٢١ إلى ١٦,٩ ألفًا في ٢٠٢٢، ثم سجل نحو ١٩,٩ ألفًا في ٢٠٢٣، قبل أن يتراجع في ٢٠٢٤ إلى ١٨,٣ ألف جريمة، ليعاود الارتفاع في ٢٠٢٥ إلى ٢١ ألف جريمة.

وبحسب التوزيع النسبي للجرائم المسجلة خلال عام ٢٠٢٥، استحوذت الجرائم الواقعة على الأموال على النسبة الأكبر مسجلة ٦٢,٣٪ من إجمالي الجرائم، فيما جاءت الجرائم الواقعة على الأفراد في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨,٨٪.

وشكّلت الجرائم الواقعة على الإدارة العامة والمُخلّة بالثقة العامة نحو ٣,٥٪ من إجمالي الجرائم، بينما بلغت جرائم السكر والخمور ٢,٨٪، والجرائم المخلة بالآداب والأخلاق العامة ٢,١٪، في حين بلغت الجرائم المُخالفة لقانون الأسلحة والخناجر ٠,٢٪، والجرائم الأخرى ٠,٣٪.

وأظهرت البيانات كذلك ارتفاع عدد الجرائم الواقعة على الأموال خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة ٣٣٪ مقارنة بالعام السابق، ليصل عددها إلى نحو ١٣ ألف جريمة، ما يجعلها المساهم الأكبر في إجمالي الزيادة المسجلة خلال العام.

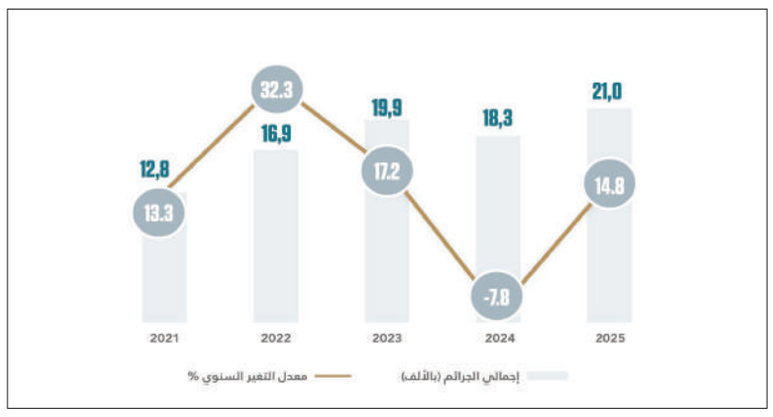

وعلى مستوى المحافظات، سجلت محافظة مسقط النسبة الأكبر من إجمالي الجرائم خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة بلغت ٤٢٪، وبعدد وصل إلى ٨٩١٦ جريمة، مقارنة بـ٧٥٨٠ جريمة في عام ٢٠٢٤.

وجاءت محافظة شمال الباطنة في المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم المسجلة، بواقع ٣٠٠٢ جريمة في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٣٠٦ جرائم في ٢٠٢٤، تلتها محافظة جنوب الباطنة بـ١٩٨٥ جريمة مقارنة بـ١٨١٤ جريمة في العام السابق.

وسجلت محافظة ظفار ١٨٢٧ جريمة في ٢٠٢٥، مقابل ٢٠٠٤ جرائم في ٢٠٢٤، بينما بلغت الجرائم في محافظة الداخلية ١٧١٣ جريمة مقارنة بـ١٤٦٥ جريمة في ٢٠٢٤.

وفي محافظة جنوب الشرقية، ارتفع عدد الجرائم من ٩١٩ جريمة في ٢٠٢٤ إلى ٩٣٨ جريمة في ٢٠٢٥، فيما سجلت شمال الشرقية ٧٨٣ جريمة مقارنة بـ٧٠٤ جرائم، وبلغت الجرائم في الظاهرة ٩٩١ جريمة مقابل ٦٦٤ جريمة في العام السابق.

أما مسندم فسجلت ١٥٤ جريمة في ٢٠٢٥ مقارنة بـ١٨١ جريمة في ٢٠٢٤، في حين بلغت الجرائم في البريمي ٦٠٤ جرائم مقارنة بـ٥٣٧ جريمة، وسجلت الوسطى ١٢٠ جريمة مقابل ١٤٥ جريمة في عام ٢٠٢٤.

كما ارتفع إجمالي عدد الجُناة المسجلة خلال عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٠٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو ٢٦ ألفًا و٨٤٧ جانيًا، مقابل ٢٤ ألفًا و٣٤١ جانيًا في عام ٢٠٢٤.

وبحسب الإحصائيات، شكّل الذكور النسبة الأكبر من إجمالي الجُناة خلال عام ٢٠٢٥، بإجمالي بلغ ٢٢ ألفًا و٨٦٩ جانيًا، وبنسبة ٨٥٪ من إجمالي الحالات، في حين بلغ إجمالي الإناث ٣ آلاف و٩٧٨ جانيةً بنسبة ١٥٪ من إجمالي الجُناة خلال العام.

مؤكدة استعدادها لاستقبال الطلبة بالعام الجديد

«25 عامًا من الإرث».. جامعة صحار تحتفي باليوبيل الفضي للتأسيس وسط مسيرة حافلة

صحار- الرؤية

تحتفي جامعة صحار- أول جامعة خاصة في سلطنة عُمان- باليوبيل الفضي ومرور ٢٥ عامًا على مسيرتها في خدمة الوطن. وأعلنت الجامعة استعدادها لاستقبال طلبتها للعام الأكاديمي ٢٠٢٦-٢٠٢٧ تحت شعار «٢٥ عامًا من الإرث.. تنمية العقول وبناء المستقبل»، في تأكيد على التزامها المستمر بالريادة في التعليم والتعلم والابتكار.

وانطلقت الجامعة هذا العام بخطة شاملة بدأت بتوظيف المزيد من الكادر الأكاديمي المؤهل، بهدف إثراء مسيرة التعليم والتعلم ورفع جودة المخرجات الأكاديمية، كما لم يقتصر الأمر على الكادر فقط بل قامت الجامعة أيضًا بمراجعة وتحديث معظم السياسات والإجراءات التي تخص الطلبة، لضمان تقديم خدمات أكاديمية وإدارية أكثر كفاءة ومرونة.

وفي سياق متصل بتهيئة البيئة الجامعية، أولت الجامعة اهتمامًا كبيرًا بجوانب الحياة الطلابية، حيث جرى إنشاء عدد من المظلات والاستراحات الجديدة للطلبة، وإضافة مقهى حديث، وإضفاء الهوية البصرية الخاصة بمبنى كل كلية من الكليات الست بالجامعة والتي تعكس التميز والتجديد، كما لم تغفل الجامعة الجانب الجمالي، حيث جرى تخصيص أماكن مبتكرة لالتقاط الصور داخل الحرم الجامعي، تبرز المكانة الجمالية لجامعة صحار وتوثق لحظات الطلبة خلال رحلتهم الأكاديمية.

أما على صعيد تمكين الطلبة، فقد وضعت الجامعة الطلبة في قلب العملية التعليمية كشركاء في صناعة القرار، من خلال استحداث حوافز لمشاركتهم في اللجان الأكاديمية والإسنادية. وتعزيزًا لهذا الدور، قامت بتهيئة مناخ متكامل للجماعات الطلابية، حيث يبلغ عددها حاليًا ٣٤ جماعة طلابية، وقد حرص القائمون على هذه الجماعات على توفير كافة المتطلبات اللازمة لدعم أنشطتها وبرامجها خلال العام الجديد.

وأكدت الجامعة جاهزيتها بكافة برامجها التي تمنح درجات علمية من الدبلوم وحتى الدكتوراه في مختلف التخصصات بالكليات الست بالجامعة. وفي الإطار نفسه، جرى تحديث ورفع كفاءة خدمات تقنية المعلومات في الحرم الجامعي، وأتمتة جميع العمليات الخاصة بخدمة الطلبة بما في ذلك عملية التسجيل بالجامعة مع إعطاء الرقم الجامعي والجدول الدراسي والتي تتم الكترونيًا دون الحاجة للطالب للحضور إلى الجامعة، كما جرى رفع كفاءة شبكة الواي فاي، وتعزيز المصادر الكترونية بمركز مصادر التعلم لتكون قادرة على خدمة جميع الطلبة وتوفير بيئة تعلم رقمية متطورة.

إسماعيل بن شهاب البلوشي

بين الحد الأدنى والمستوى الأعلى

إلى كل أهلي في عُمان، محبةً واعتزازًا وحرصًا على مستقبل هذا الوطن وأبنائه، أكتب هذه الكلمات راجيًا أن تُقرأ صراحتي في موضعها؛ فهي ليست انتقاصًا من حق أحد، ولا دفاعًا عن طرف على حساب آخر، وإنما محاولة للنظر إلى قضية الأجور من زاوية أوسع، تجمع بين الخبرة والمقارنة وقراءة تجارب المجتمعات، بعيدًا عن العاطفة والشعارات السهلة. نسمع كثيرًا عن ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور، وهو مطلب مفهوم ومشروع، بل يستحق النقاش والدعم؛ فكلفة الحياة ارتفعت، ومتطلبات الأسرة ازدادت، وطموحات الشباب توسعت، وأصبح الاستقرار المالي عنصرًا أساسيًا في طمأنينة الإنسان وقدرته على بناء حياته وتكوين أسرته. ومن الطبيعي أن يتطلع المواطن إلى دخل أفضل ومستوى معيشة أكرم.

لكن ما يستوقفني أن النقاش يكاد ينحصر في الرقم: كم يجب أن يكون الحد الأدنى؟ وكأن القضية مفتاح إداري يحتاج إلى من يديره، أو رقمًا يحتاج إلى قرار فيتغير الواقع تلقائيًا. والحقيقة أن رفع الأجور، وإن كان ضروريًا في أوقات وظروف معينة، لا يصنع وحده اقتصادًا قويًا ولا وظيفة مستقرة، إذا لم ترتفع معه القيمة العملية والإنتاجية للإنسان. وهنا تكمن المعادلة التي ينبغي أن نفكر فيها بجدية: ليس السؤال فقط كم يجب أن يتقاضى العُماني؟ وإنما أيضًا: كيف نجعل قيمة العُماني في سوق العمل الداخلي والعالمي أعلى؟

هذه المسؤولية لا يتحملها الشاب وحده، ولا الباحث عن عمل وحده، كما لا يجوز تحميلها للحكومة أو صاحب المؤسسة وحدهما. إنها مسؤولية مشتركة تبدأ من ثقافة المجتمع، وتمر بالتعليم والتدريب والتخصص، وتصل إلى المؤسسة وصاحب العمل والتشريعات المنظمة لسوق العمل.

الاقتصاد، في نهاية المطاف، لا يتعامل طويلًا مع الأسماء والشعارات، وإنما مع القيمة. وكما أن الإنسان حين يشتري سلعة ينظر إلى جودتها وقيمتها الحقيقية، فإن صاحب المصنع أو الشركة أو المشروع يبحث كذلك عمن يضيف إلى عمله قيمة حقيقية: معرفةً، ومهارةً، وانضباطًا، وإنتاجًا، وأمانةً، والتزامًا، وقدرةً على تحمل المسؤولية. وهذه ليست نظرة ضد العامل، وإنما طبيعة لا يمكن لأي اقتصاد منتج أن يتجاوزها. وليس العُماني غريبًا عن ثقافة العمل؛ فتاريخ عُمان لم يُبنَ على الاتكال، وإنما صنعه أناس عملوا في البحر والصحراء والجبل، واشتغلوا بالتجارة والزراعة والصناعة والملاحة، وسافروا إلى مناطق بعيدة، وأقاموا علاقات اقتصادية وحضارية تجاوزت حدودهم الجغرافية. ولم تكن السمعة العُمانية التي عرفتها شعوب كثيرة هدية مجانية، وإنما كانت حصيلة العمل والأمانة والجرأة والانضباط والقدرة على التكيف.

ولهذا فإن أكبر خدمة يمكن أن نقدمها للشباب اليوم ليست أن نقنعهم بأن الوظيفة حق في الراتب فقط، وإنما أن نجعلهم يدركون أن الراتب الأعلى ينبغي أن يقابله مستوى أعلى من المهارة والإنتاجية والمسؤولية. وأن يصبح العامل العُماني مطلوبًا لأنه الأفضل في تخصصه والأكثر التزامًا وإنتاجًا، لا لأن المؤسسة ملزمة بتعيينه فقط. وفي المقابل، سيكون من الظلم أن نطالب الشاب العُماني بالعطاء، ثم نضعه في بيئة لا تساعده على النجاح. فعلى أصحاب المؤسسات والشركات مسؤولية لا تقل أهمية: توفير بيئة عمل محترمة، وأجر عادل، ومسار مهني واضح، وتدريب حقيقي، وفرص للترقي، ومعايير تحفظ كرامة الموظف. كما لا يصح أن يوضع العُماني في منافسة غير متوازنة مع عمالة وافدة تختلف ظروفها المعيشية والتعاقدية جذريًا، ثم نحكم عليه بالنتيجة وحدها. إذن نحن أمام طرفين يجب أن يرتفعا معًا: قيمة الوظيفة، وقيمة من يشغلها.

ومن هنا، أرى أن النقاش الوطني لا ينبغي أن يبقى أسير سؤال: متى نرفع الحد الأدنى للأجور؟ بل ينبغي أن نضيف إليه سؤالًا ربما يكون أكثر أهمية للمستقبل: كيف نرفع المستوى الأعلى للموظف العُماني؟ كيف نجعله أكثر تخصصًا وإنتاجًا وانضباطًا؟ وكيف نجعل المؤسسة العُمانية بيئة تستحق هذا الإنسان وتحافظ عليه وتستثمر فيه؟

إن رفع الحد الأدنى بقرار قد يكون ممكنًا في يوم واحد، أما رفع قيمة الإنسان فيحتاج إلى سنوات من التعليم والتدريب والثقافة والانضباط، لكنه أكثر بقاءً وأشد أثرًا. فالأجر الذي تحميه الإنتاجية أقوى من الأجر الذي يحميه القرار وحده.

لسنا بحاجة إلى الاختيار بين راتب عادل وعامل منتج؛ بل إلى الاثنين معًا. نريد للعُماني دخلًا كريمًا يليق بحياته، ونريده في الوقت ذاته قيمةً مهنية لا يستطيع سوق العمل الاستغناء عنها.

وعندما نصل إلى ذلك، لن يكون طموحنا مجرد رفع الحد الأدنى للأجور، بل رفع المستوى الأعلى للإنسان العُماني نفسه؛ علمًا ومهارةً وعطاءً والتزامًا وإنتاجًا. وعندها يصبح الأجر الأعلى نتيجة طبيعية لقيمة أعلى، لا رقمًا ننتظر من أحد أن يكتبه.

بمشاركة 22 فارسا وفارسة من دول «مجلس التعاون» ومصر والمملكة المتحدة

«ملتقى الفرسان الخليجي» يساهم في إبراز المقومات الطبيعية والسياحية بالجبل الأخضر

الجبل الأخضر- ناصر العبري

اختُتمت بولاية الجبل الأخضر فعاليات ملتقى الفرسان الخليجي، الذي نظمته محافظة الداخلية بالتعاون مع فريق «عُمان من على ظهور الخيل»، وذلك ضمن فعاليات مهرجان الجبل الأخضر ٢٠٢٦، وبمشاركة ٢٢ فارسا وفارسة من سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب مشاركين من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة. وكرّم معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن، المشاركين والرعاة والداعمين للملتقى. وأقيم الملتقى على مدى ثلاثة أيام، وتضمن برنامجا ميدانيا جمع بين الفروسية وسياحة المغامرات والتخييم، حيث انطلقت مسارات الخيل من حديقة الغليل مرورا بغابات أشجار العلعلان والزيتون البري، وصولا إلى موقع التخييم على ارتفاع يقارب ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر.

وشمل البرنامج زيارة عدد من القرى والمدرجات الزراعية، والتعرف على إنتاج الزيوت العطرية، والمشاركة في عدد من فعاليات مهرجان الجبل الأخضر، بما أتاح للمشاركين التعرف على المقومات الطبيعية والسياحية والثقافية التي تتميز بها الولاية والتفاعل مع المجتمع. وأكد سعادة الشيخ محمود بن راشد بن هلال السعدي المكلّف بتسيير أعمال محافظ الداخلية، أن تنظيم ملتقى الفرسان الخليجي يأتي ضمن توجه المحافظة نحو توظيف المقومات الطبيعية والتراثية التي تتميز بها ولاية الجبل الأخضر في تطوير وتنويع المنتجات السياحية، مشيراً إلى أنَّ الفروسية والأنشطة المرتبطة بسياحة المغامرات تمثل مجالا لاستقطاب الزوار وتوسيع التجارب السياحية في المحافظة. وأوضح سعادته أن البرنامج عرّف المشاركين بالمواقع الطبيعية والقرى والمدرجات الزراعية والمنتجات المحلية، وأتاح لهم التفاعل مع المجتمع المحلي، بما يفتح مجالًا أمام المؤسسات والأسر المنتجة وأصحاب المشروعات للاستفادة من الحركة السياحية التي تشهدها الولاية.

وأشار إلى أنَّ مشاركة فرسان وفارسات من سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب مشاركين من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة، وسّعت نطاق التعريف بالمقومات السياحية والطبيعية للجبل الأخضر، وأسهمت في تقديم تجربة سياحة الخيل والمسارات الجبلية أمام المشاركين من داخل سلطنة عُمان وخارجها.

من جانبه، قال سيف بن علي الرواحي رئيس فريق «عُمان من على ظهور الخيل»، إن النسخة الأولى من الملتقى أتاحت مساحة لتبادل الخبرات والتجارب بين الفرسان المشاركين، والتعريف بسياحة الخيل في سلطنة عُمان وما تمتلكه من مقومات طبيعية ومسارات متنوعة. وأضاف أنَّ البرنامج الميداني مكّن المشاركين من استكشاف المسارات الجبلية والتعرف عن قرب على المقومات الطبيعية والثقافية لولاية الجبل الأخضر، مشيرًا إلى التطلع للبناء على تجربة النسخة الأولى وتطوير الملتقى وتوسيع نطاق المشاركة الإقليمية والدولية في نسخه المقبلة.

«بيت الزبير» تستضيف برنامج الأكاديمية الصيفية للطاقة المستقبلية

مسقط- الرؤية

استضافت مؤسسة بيت الزبير فعاليات الأكاديمية الصيفية للطاقة المستقبلية خلال الفترة من ٢٠ يوليو إلى ١٢ أغسطس، بمشاركة نحو ٧٠ طالبًا وطالبة، حيث جسدت المبادرة التزام المؤسسة بالاستثمار في تنمية قدرات الشباب في مجالات العلوم والتقنية والابتكار، عبر توفير بيئة تعليمية مبتكرة تُكسبهم مهارات المستقبل، وتُعزز الابتكار والتعلّم التطبيقي. وتأتي المبادرة -التي ينظمها بيت الزبير والقرية الهندسية- بالتعاون مع مؤسسة الزبير وشركة آرا للبترول، وبدعم من وزارة الطاقة والمعادن ممثلة بالمؤسسة التنموية للمسؤولية الاجتماعية لقطاع الطاقة «ركان». ويجسد هذه التعاون الالتزام المشترك بتعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستثمار في تنمية المواهب الوطنية، وإتاحة فرص تعليمية فاعلة للشباب العُماني، مما يُسهم في إعداد جيل مؤهل يدعم بناء اقتصاد المعرفة والابتكار، وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وقالت الدكتورة منى بنت حبراس السليمية مدير عام بيت الزبير: «يشكل الاستثمار في الشباب ركيزة أساسية في رؤية مؤسسة بيت الزبير، لكونهم الثروة الحقيقية لمستقبل الوطن، إذ نسعى عبر مبادرة الأكاديمية الصيفية للطاقة المستقبلية إلى تقديم تجربة تعليمية متكاملة تجمع بين المعرفة والتطبيق، وتغرس قيم الابتكار والاستكشاف، حيث أتاحت هذه المبادرة للطلاب فرصة التقرب من التراث العريق عبر إحياء القصص الشعبية باستخدام البرامج التدريبية المتقدمة، وتجسيد المقتنيات التراثية ومعالم سلطنة عمان باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، لتزويد الشباب العُماني بالمهارات والثقة اللازمين للمساهمة في بناء اقتصاد المستقبل ودعم مسيرة التنمية المستدامة."

وتوفر الأكاديمية تجربة تعليمية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والعملي، بما يمكّن المشاركين من استكشاف قدراتهم وصقل مهاراتهم في المجالات العلمية والتقنية المتقدمة، كما تعمل على تعزيز الفضول العلمي وتشجيع التفكير الإبداعي منذ مقتبل العمر، مما يسهم في بناء الكفاءات الوطنية وتعزيز قدرات الأجيال القادمة.

وأوضح الدكتور عمر بن سالم الجعيدي، المدير التنفيذي للعمليات بشركة آرا للبترول: «نفخر بشراكتنا مع مؤسسة بيت الزبير ووزارة الطاقة والمعادن في تنفيذ هذه المبادرة النوعية، إذ نحرص في آرا للبترول على دعم المبادرات التي تستثمر في تنمية الكفاءات الوطنية الشابة، وفي مقدمتها الأكاديمية الصيفية للطاقة المستقبلية، التي تُمكّن المشاركين من اكتساب مهارات المستقبل، وتنمية التفكير الابتكاري، والتعرّف على أحدث المجالات العلمية. ويأتي ذلك انسجامًا مع رؤيتنا التي تضع الاستثمار في المواهب الشابة في صميم استراتيجيتنا للمسؤولية المجتمعية."

يشكل إضافة نوعية للمشهد الحضري لتعزيز الحركة الاقتصادية

50% نسبة الإنجاز في مشروع «ممشى المدينة» بالرستاق

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

يشهد مشروع «ممشى المدينة» بولاية الرستاق في محافظة جنوب الباطنة تقدمًا في أعمال التنفيذ، في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد وجهات حضرية متكاملة تعزز جودة الحياة وتدعم الحركة الاقتصادية والسياحية، بما يوفره المشروع من مرافق تجارية وترفيهية وخدمية ورياضية.

ويقع المشروع في موقع استراتيجي مقابل مستشفى الرستاق، وبالقرب من عدد من المرافق الحيوية، ومن بينها الجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، والمجمع الرياضي بالرستاق، والطريق السريع، إلى جانب قربه من عدد من المعالم السياحية والتراثية، مثل عين الكسفة وقلعة الرستاق وجامع السلطان قابوس، ما يعزز من أهميته كوجهة خدمية واستثمارية وسياحية.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع نحو ٢٨ ألف متر مربع، فيما تصل المساحة البنائية إلى نحو ٧٥٠٠ متر مربع، وتضم مجموعة من المباني والمرافق متعددة الاستخدامات، صُممت لتوفير تجربة متكاملة للسكان والزوار، وتعزيز النشاط التجاري والترفيهي في الولاية.

ويضم المشروع محلات تجارية ومطاعم ومقاهي، وعيادة طبية خاصة، وسينما، ومنطقة ألعاب أطفال معلقة، إلى جانب صالات رياضية مخصصة للرجال والنساء، وموتيل يضم عددًا من الغرف المجهزة لاستقبال الزوار، كما يتضمن المشروع ساحة مركزية ومساحات خضراء ومناطق للجلوس وعناصر مائية، بما يوفر بيئة جاذبة ومناسبة لمختلف الفئات العمرية.

ويراعي التصميم المعماري للمشروع خصوصية البيئة المحلية، من خلال استلهام ملامح جبال الرستاق، وتوظيف المساحات المفتوحة والمسارات المخصصة للمشاة، مع ربط مختلف مكونات المشروع بصريًا ووظيفيًا، بما يسهم في إيجاد بيئة حضرية متكاملة تعزز التفاعل الاجتماعي وتجربة الزوار.

ويراعي التصميم المعماري للمشروع خصوصية البيئة المحلية، من خلال استلهام ملامح جبال الرستاق، وتوظيف المساحات المفتوحة والمسارات المخصصة للمشاة، مع ربط مختلف مكونات المشروع بصريًا ووظيفيًا، بما يسهم في إيجاد بيئة حضرية متكاملة تعزز التفاعل الاجتماعي وتجربة الزوار.

وبلغت نسبة الإنجاز في أعمال المباني نحو ٥٠ بالمائة، فيما تم الانتهاء من أعمال تسقيف الدور الأرضي لجميع المباني بالمشروع، وبدأت أعمال التسوية والردم، تمهيدًا لاستكمال المراحل الإنشائية والتنفيذية المتبقية وفق البرنامج المعتمد للمشروع.

ومن المتوقع أن يشكل «ممشى المدينة» عند اكتماله إضافة نوعية للمشهد الحضري في ولاية الرستاق، ووجهة جديدة للسكان والزوار، بما يسهم في تنشيط الحركة التجارية والسياحية، ويدعم الأنشطة الاقتصادية، ويعزز مكانة الولاية كوجهة حيوية في محافظة جنوب الباطنة.

وسط إقبال واسع على المنتجات الزراعية في الأسواق

إنتاج وفير من محاصيل الفواكه والخضراوات في منح

منح- الرؤية

تشهد قرى ولاية منح في محافظة الداخلية خلال الفترة الحالية عمليات حصاد وجني العديد من المحاصيل الزراعية والفواكه الصيفية مثل: المانجو والرمان والتين والبطيخ المعروف محليا بـ»الجح» والشمام والليمون والحمضيات بمختلف أنواعها، وبعض الخضروات مثل: البصل والثوم والطماطم والبطاطس، بالإضافة إلى الرطب وفي مقدمتها رطب النغال، حيث شهد موسم القيظ للعام الحالي في قرى الولاية ارتفاعا في الإنتاجية.

وساهم حصاد وجني المحاصيل الزراعية الصيفية في رفد سوق ولاية منح بمنتجات زراعية محلية ذات جودة عالية، لتشهد هذه الأسواق إقبالا من المستهلكين أسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية في القطاع الزراعي في قرى الولاية وفي القطاعات المرتبطة بالنشاط الزراعي كقطاعات التجارة والنقل والخدمات.

كما شهدت الولاية حصاد قصب السكر وحصاد القمح، وسجلت إنتاجية مرتفعة من المحصولين، حيث تشتهر ولاية منح بوجود معاصر تقليدية وحديثة لقصب السكر ووجود سوق نشط لمنتجات قصب السكر التي يتم إنتاجها في قرى الولاية وتلقى إقبالا من المستهلكين.

استمرار انخفاض أسعار الأسماك في المحافظات

مسقط- الرؤية

شهدت الأسواق السمكية بالولايات في محافظات سلطنة عمان، الأحد، انخفاضا مستمرا في أسعار الأسماك بمختلف أصنافها، مع وفرة وتنوع في الكميات المعروضة من الأسماك من أسطول الصيد الحرفي، من أصناف: الشعري والكوفر والعندق والصال والصافي والحبسة وغيرها من الأصناف.

كما توفرت في الأسواق السمكية أيضا كميات من ثروة الحبار، حيث بدأ موسم صيد الحبار في سواحل سلطنة عمان مطلع شهر أغسطس الجاري، وجرى تسجيل حركة شراء متوسطة من قبل المستهلكين.

وشمل انخفاض الأسعار البيع بالكيلوجرام وكذلك البيع بالحبة الواحدة، ووصل سعر بيع أسماك الشعري والكوفر والعندق والصال للكيلوجرام الواحد إلى ريالين، وانخفض سعر الكيلوجرام الواحد من أسماك العومة والضلعة إلى ٥٠٠ بيسة، وتراوحت أسعار بيع الأسماك للحبة الواحدة بين ثلاثة ريالات كأقل سعر وعشرة ريالات كأعلى سعر.

د. أحمد الحارثي **

نظيرة.. قَلّ نظيرها

لم يسبق لي أن تابعت- سماعًا وقراءةً ومشاهدةً- حدَثًا داخليًا استحوذ وفرض حضوره المتدفّق والكثيف في وسائط التواصل الاجتماعي، وعلى فعاليات ومبادرات فردية وجماعية تجاوزت الحدود الجغرافية واللغوية، بمفاهيمها الإنسانية والتلقائية المثيرة للانتباه بهذه الكاريزما، وهذا التدافع الصادق، مثلما عايشته، وربما آلاف غيري، من رسائل قوية لشخصية وطنية حرّكتها جرأتها وشجاعتها وثبات مواقفها وتحديد أهدافها، لإيصال صوتها وصورتها وراية بلادها واسمها إلى كل العالم.

نعم، ندرك جيدًا أن في عالمنا، قديمه وحديثه، أنْ ثمّة حالات وأحداث وحكايات سطّرتها الذاكرة البشرية، وأفردت لها معاجم وأساطير لا تزال تحرّك فينا فضول الاكتشاف والمعرفة وأخذ الدروس وتوظيفها بقدر من القناعات والمحاذير والمتخيّل والواقعية، لتشكّل في دواخلنا مسارات وأفكار تسعفنا على نمذجتها وترجمتها، لتكون مدادًا تخطّه أقلامنا، ومتنقّلًا بين ثقافات العالم وأجياله اللاحقة، سواء في صورته الفعلية وما خلّفته من إرث حضاري وإنساني متفرّد، أو حتى من خلال توثيقه وإضافة خيالات المدوّنين والمبدعين عبر أدوات التلقّي الحديث في صناعة الصورة الثابتة أو المتحرّكة. في الصورة النمطية لطبيعة المجتمعات، وتحديدًا في هذه البقعة شديدة القسوة في جغرافيتها ومتخيلاتها وذكورتها الطاغية في نسيجها ونرجسيتها وصرامتها المفرطة أحيانًا، ليس من السهولة أن تنفلت الاستثناءات، وتفرض نفسها كواقع وسط المستحيلات، أو كما يعتقده بعضنا، وليس من السهولة أيضًا، أن تحتل الاستثناءات، صدارة المشهد، بكل تفاصيله وتأثيراته وتأثراته وتأثيثاته، فمَن استطاع اختراق كل هذه الحواجز، وكل هذه القيود، وكل هذه الخطوط الحمراء والسوداء، ولنسمّها ما شئنا من ألوان ورمزيات، هو في الحقيقة، استطاع إزالة الألوان، أو أنه استطاع تفكيكها وإعادة تشكيلها بالصورة التي أرادها وآمن بها، وليس لغيره أن يحدد أو أن يضع لها معايير ومفاهيم، لكي تكون بهذه الحرية وهذا الانطلاق، وبقناعة وإيمان قَلّ أو زاد نظيره.

في حالة عُمانية بامتياز، وفي حالة عربية بحضورها، وفي حالة عالمية بعموميتها، تشابكت الطبيعة البشرية بالطبيعة الجغرافية، اتفقنا أو اختلفنا، فهذا شأن آخر، وليس محوريًا في جزئياته، ولكنه مهمٌّ جدًا في تفاعلاته وسطوة حضوره بكل تأكيد، وما حدث في «برود بيك» بباكستان بداية الشهر الحالي، وما كشفت عنه الطبيعة وقسوتها وغدرها، حين تناقلت الأخبار، فقدان عشرة من متسلّقيّ جبالها العالية والصعبة، بعد انهيار جليدي، في مشهد دراماتيكي، كان الخبر -ولا يزال- موجعًا وصادمًا في حق محبيهم وعائلاتهم، وإذا كانت العُمانية الشجاعة «نظيرة الحارثي»، إحدى أبطال هذه الفاجعة ونموذجها العربي الأبرز -حسب ظنّي- قد سجّلت في تاريخها الرياضي والإنساني، اسمًا لامعًا وبارزًا في قائمة الشخصيات التي سيخلّدها التاريخ، وتتناقلها الأجيال عبر مسيرة وطنية امتدت في جبال وأودية وقُرى ومدارس ومضامير وطنها وخارجه، فإننا أمام حالة نادرة واستثنائية، وجديرة بأن ننحني أمام منجزها، وبأن تضعها في المكان الذي يليق بفتاة تُدرك ماذا تُريد، وتُدرك بثقة ماذا يعني لها «تهيّب صعود الجبال» ونهاياته، وهي التي لم يُثنها أو يُرعبها جبروت المرتفعات ومخاطرها، ولم ترتجف في مسالكها الوعرة، مما تصادفه في طريق صعودها ونزولها، من أدوات وملابس وضحايا من سبقوها، بل كانت تُدرك أن تحقيق الأهداف ورسمها، لا بد له من ثمن .... ثمنٌ يتجاوز وزنه، عظمة الجبال الشاهقة وبياضها المخاتل. ولنقض منطوقي، بأن لا أهمية للجزئيات، فإنني أبعثها مجددًا وتعمّدًا في نهاية النهايات، كحالة فرضتها معطيات أخلاقية ومونولوجات عميقة، مسنودة برابطة القُربى والقُرب المعرفي والإنساني والشخصي بـ»نظيرة»، وفي محطات مهنية ووجدانية لا يمكن فصلها عن مفاصل التواريخ، ببهائها وهبائها، ولا يمكنني أن أنسلخ من مواقف لا حصر لها، وهي تدق ذاكرتي بقوة في كل لِياذٍ لذاتي، أو أنها تستحضر تلك الجزئيات بنهاراتها ولياليها، خاصة نهارها الأخير في بيتي، و»نظيرة» تنوي اصطحاب ابني «صالح» لشراء ما يحتاجه، حين أطلقت كلمة وداع لي: («الشمي» هالمرة بطوّل عليكم)، مُتبِعة جملتها بتوضيح أكثر دقة، بعد سؤال عابر منّي، «إنِّها من بين الأصعب في مُغامراتي»!

جملة وموقف يجعلني أردد بداخلي، بأنَّ نظيرة لا تزال في حالة سفر وستعود، لكنها فعلًا تأخرت هذه المرة...تأخرت حد الألم.

** دبلوماسي سابق وأستاذ جامعي

إقرار ضوابط جديدة لتداول واستخدام قطع الغيار المستعملة للمركبات

مسقط- الرؤية

أصدر سعادة سليّم بن علي بن سليّم الحكماني رئيس هيئة حماية المستهلك، قرارًا رقم (٢٠٢٦/٣٦٣) بشأن ضوابط تداول واستخدام قطع الغيار المستعملة للمركبات، قضى في مادته الأولى بالعمل في شأن تداول واستخدام قطع الغيار المستعملة للمركبات بالضوابط المرفقة، فيما نصّت المادة الثانية على إلغاء كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه، ونصّت المادة الثالثة على نشر القرار في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وألزم القرار المزوّد بضمان قطع الغيار المستعملة للمركبات التي يتم بيعها أو تركيبها وفقًا لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ويشمل هذا الضمان العيوب الناجمة عن عدم صلاحية القطعة أو عدم مطابقتها للمواصفات أو الغرض المتفق عليه للاستخدام، على أن يلتزم المزوّد خلال مدة الضمان بإصلاح العيب أو استبدال القطعة أو ردّ قيمتها بحسب الأحوال، دون تحمّل المستهلك أي تبعات مالية إضافية.

وتسري أحكام القرار على ورش ومراكز إصلاح وصيانة وصبغ وسمكرة المركبات، ومحلات تداول قطع الغيار المستعملة للمركبات، كما يحظر تداول قطع الغيار المستعملة للمركبات الواردة في الملحق المرفق بالقرار والذي اشتمل على: ممتص الصدمات إذا تجاوز استعماله السنة، وممتص الصدمات الهيدروليكي، والمحامل المطاطية لنظام التعليق، وكراسي المحرك إذا تجاوز استعمالها السنة، وكراسي ناقل الحركة إذا تجاوز استعمالها السنة، والمحامل المطاطية لهيكل المركبة، ونصف هيكل مركبة.

كما شملت القائمة سفايف الفرامل، وأحذية الفرامل، ومحامل العجلات، ومحامل المحرك الأمامية والخلفية، وحشوة رأس الأسطوانات، ومجموعة الحشوات بالمحرك، والمطاط الواقي للمحاور، ومحوّل الحفاز إذا تجاوز استعماله السنة، ومصفاة زيت المحرك، ومصفاة زيت ناقل الحركة، ومصفاة الهواء بالمحرك، وشمعات الاحتراق، والمحمل المطاطي المركزي لعمود محور الشاحنة، وقرص القابض.

كما ألزم القرار المزوّد بتسليم المستهلك فاتورة تشمل اسم المزوّد وبياناته التجارية، واسم القطعة ووصفها ومصدرها، وبيانات المركبة التي تشمل نوعها وسنة الصنع وبلد المنشأ، والسعر الإجمالي شاملًا تكلفة التركيب، ومدة الضمان، وبيان حالة القطعة وما بها من عيوب أو تلف إن وجدت، وتاريخ تركيب قطعة الغيار أو الإصلاح.

وأشار القرار إلى أنه لا يجوز للمزوّد البدء في أعمال الإصلاح أو استبدال أو تركيب أي قطعة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المستهلك، على أن تتضمن هذه الموافقة وصف الأعمال المراد إنجازها والقطع المراد استبدالها، ونوع قطع الغيار المراد تركيبها، وتكلفة الإصلاح، والمدة اللازمة لإنجاز الأعمال، كما يجب على المزوّد إبلاغ المستهلك في حال شراء قطعة غيار من مزوّد آخر، شريطة تقديم ما يثبت ذلك.

وفيما يخص العقوبات، اشتمل القرار على أنه «مع عدم الإخلال بالعقوبات الجزائية المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك المشار إليه، تفرض غرامة إدارية لا تزيد على (١٠٠٠) ريال عماني، على كل من يخالف أحكام هذا القرار، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة، وفي حال استمرار المخالفة تفرض غرامة إدارية لا تزيد على (٥٠) ريالًا عمانيًا عن كل يوم تستمر فيه المخالفة، على ألا يزيد مجموعها على (٢٠٠٠) ريال عماني».

منع المزوّد من استبدال أو تركيب أي قطعة إلا بموافقة كتابية مُسبقة من المستهلك

يجب تسليم المستهلك فاتورة تشمل بيانات القطعة والمركبة والتكلفة ومدة الضمان

إلزام المزوّد خلال مدة الضمان بإصلاح العيب أو استبدال القطعة أو ردّ قيمتها

مراكز تجميع الأسماك تعزز مبيعات المنتجات السمكية بالمحافظات

مسقط- الرؤية

تساهم مراكز تجميع الأسماك التي أنشأتها وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بالعديد من المحافظات الساحلية في تعزيز القطاع السمكي وتسويق المنتجات السمكية، حيث جرى إنشاء هذه المراكز بالقرب من مواقع الإنزال السمكي لأسطول الصيد الحرفي، ويتم فيها عملية البيع والشراء بنظام البيع بالجملة لإتاحة الفرص لجميع المستفيدين للحصول على المنتجات السمكية من ناقلي الأسماك والشركات والتجار وتجار التجزئة وأصحاب محلات بيع الأسماك والمطاعم وغيرهم.

وتتوزع مواقع مراكز تجميع الأسماك على عدد من القرى في ٣ محافظات ساحلية وهي كالتالي: قرية جويرة في ولاية جعلان بني بو حسن وقرى خويمة وصقلة وموقعين في قرية السويح في ولاية جعلان بني بوعلي بمحافظة جنوب الشرقية، وقرى هيتام ورأس مدركة في محافظة الوسطى، وفي نيابة الشويمية وقرية شربثات في ولاية شليم وجزر الحلانيات وفي نيابة حاسك بولاية سدح في محافظة ظفار.

وتتكون مراكز تجميع الأسماك من بنية ومرافق تشمل مكتبا إداريا لموظفي الوزارة وقاعة استقبال الأسماك وغرفة تخزين الأسماك وقاعة مناداة ومنطقة انتظار ومشاهدة عملية التداول، ومنطقة تجهيز وتعبئة وتغليف الأسماك، ووحدتين لتصنيع الثلج وغرفة تخزين الثلج ومخازن تبريد وغرفة الشحن مغلقة ومكيفة وغرفة لتجميع المخلفات.

وتهدف مراكز تجميع الأسماك إلى رفع مستوى جودة المنتجات السمكية من خلال توفير الخدمات الضرورية كفرز وتنظيف وتعبئة الأسماك الطازجة التي يتم الحصول عليها من الصيادين الحرفيين وتحقيق الشفافية في البيع والشراء من خلال نظام البيع العلني للأسماك.

كيف تعقّدت مشكلة البطالة؟ من البحث عن وظيفة إلى إصلاح نموذج التنمية

مرتضى بن حسن بن علي

لم تولد مشكلة الباحثين عن عمل فجأة، ولم تكن نتيجة قرار واحد أو سياسة بعينها، بل تشكلت تدريجيًا عبر عقود من السياسات الاقتصادية والتعليمية وسوق العمل التي لم تتحرك دائمًا في اتجاه واحد. فمنذ أوائل التسعينيات بدأت ملامح المشكلة في الظهور، ثم أخذت تتسع لتشمل خريجي الجامعات والكليات، وتتحول من قضية توظيف إلى مشكلة اقتصادية واجتماعية وتنموية أكثر تعقيدًا. ولعلّ أحد المؤشرات اللافتة على عمق الخلل هو البعد الجغرافي للمشكلة؛ ففي نهاية عام ٢٠١٨ كان نحو ٨٧,٥٪ من الباحثين عن عمل مسجلين في المحافظات خارج مسقط، مقابل ١٢,٥٪ في العاصمة. وهذا التفاوت لا يعكس مشكلة في سوق العمل فحسب، وإنما يكشف أيضًا عن تركز جانب مهم من النشاط الاقتصادي والاستثمارات والفرص في مناطق محددة، وعدم نجاح التنمية المحلية في خلق أسواق عمل كافية في مختلف المحافظات. ويُعد المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٣٦ الصادر في يونيو ٢٠٢٢ إلى تطبيق نهج اللامركزية، وتمكين المحافظين من تعزيز التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمات، وإدارة الموارد المحلية بكفاءة تماشيًا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ومن أهم جذور الأزمة اعتماد الاقتصاد، لعقود طويلة، على الإيرادات النفطية. فكلما ارتفعت أسعار النفط، توسع الإنفاق العام وازدادت قدرة الحكومة على التوظيف وتمويل المشروعات، فتحولت الدولة تدريجيًا إلى أكبر مستوعب للقوى العاملة الوطنية وأصبحت أعداد القوى العاملة الوطنية في الأجهزة الحكومية أضعاف ما تحتاجها الحكومة. وأصبح بند الأجور والرواتب يشكل ضغطا قويا على الميزانية العامة للدولة.

وكان التوظيف الحكومي، في مراحل مختلفة، حلاً سريعًا لمشكلة الباحثين عن عمل، لكنه ساهم في تأجيل مواجهة السؤال الأصعب: كيف نبني اقتصادًا قادرًا بذاته على خلق وظائف منتجة ومستدامة؟

ومع توسع المشروعات الكبرى والبنية الأساسية، احتاج الاقتصاد في الوقت نفسه إلى أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، خصوصًا في المهن الإنشائية والفنية والخدمية. وهكذا نشأت مفارقة ما زالت آثارها قائمة: اقتصاد يستورد العمالة بمئات الآلاف، وفي الوقت ذاته يعاني مواطنوه من صعوبة الحصول على فرص عمل مناسبة.

ولم يكن الخلل في وجود العمالة الوافدة بحد ذاته، فهي كانت ولا تزال ضرورة لقطاعات عديدة، وإنما في عدم استغلال مرحلة الطفرة الاقتصادية لبناء قاعدة إنتاجية وطنية ونقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا إلى القوى العاملة العُمانية.

والتعليم جزء آخر من المشكلة؛ فقد توسع التعليم العالي بسرعة، وهو إنجاز اجتماعي مهم، لكن التوسع الكمي لم يصاحبه توافق مُماثل بين التخصصات والمهارات التي تنتجها المؤسسات التعليمية وبين احتياجات الاقتصاد.

وأصبح الحصول على الشهادة الجامعية وشهادة الدكتوراه لدى شريحة من المجتمع مرتبطًا بالمكانة والوجاهة الاجتماعية والوظيفة المكتبية والدخل، بينما ظلت المهن التقنية والفنية والحرفية أقل جاذبية، رغم أن الاقتصاد كان في أمسّ الحاجة إليها.

وهنا نشأت فجوة خطيرة: السوق يحتاج إلى مهارات، بينما النظام التعليمي ينتج في حالات كثيرة شهادات وتخصصات لا يقابلها طلب كاف.

وفي الوقت الذي توسعت فيه الجامعات والكليات، لم يحظ التعليم المهني والتقني بالمكانة الاجتماعية والاستثمار المؤسسي اللذين يستحقهما. والنتيجة أن الاقتصاد استمر في استيراد فنيين وعمال مهرة من الخارج، بينما ظل بعض الشباب العُماني ينتظر وظيفة تتوافق مع مؤهله وتوقعاته الاجتماعية.

لكن لماذا لم تنجح سياسات التعمين وحدها؟

تعاملت وزارات العمل المتعاقبة مع المشكلة في جانب كبير منها باعتبارها قضية تنظيم لسوق العمل: تحديد نسب للتعمين، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتقييد بعض المهن، وتنظيم استقدام العمالة الأجنبية، وتشديد إجراءات إنهاء خدمات المواطنين.

بعض هذه الإجراءات كان ضروريًا لحماية العامل الوطني، لكنه لم يكن كافيًا لمعالجة جذور المشكلة؛ فالوزارة المسؤولة عن العمل لا تستطيع بمفردها خلق اقتصاد منتج، ولا تستطيع إصلاح التعليم، أو توجيه الاستثمارات، أو إنشاء صناعات جديدة، أو توزيع التنمية جغرافيًا. ومن هنا كان أحد أكبر أوجه القصور هو التعامل مع البطالة وكأنها مشكلة وزارة العمل بينما هي في حقيقتها مشكلة دولة واقتصاد ونظام تعليمي ومنظومة إنتاج متكاملة؛ بل إن الإفراط في بعض القيود الإدارية قد يؤدي أحيانًا إلى نتائج عكسية. ففي الاقتصاد الرقمي لم تعد الشركة مضطرة إلى نقل الموظف إلى عُمان لكي تستفيد من خدماته؛ إذ يمكن نقل أعمال المحاسبة والتصميم والبرمجة والخدمات المساندة إلى دول أخرى وتنفيذها عن بُعد. ولذلك فإن حماية الوظيفة بالقرار الإداري وحده تصبح أكثر صعوبة كلما أصبح الاقتصاد عالميًا ورقميًا.

ومن الأخطاء المتكررة مطالبة القطاع الخاص بتوظيف المواطنين دون النظر إلى قدرته على الإنتاج والمنافسة. فالقطاع الخاص لا يستطيع توفير وظائف مجزية ومستدامة إذا ظل جزء كبير منه قائمًا على التجارة والاستيراد والخدمات منخفضة القيمة المضافة.

المطلوب ليس إجبار الشركات على زيادة أعداد العاملين فحسب، وإنما بناء شركات أكثر إنتاجية وربحية وقدرة على التصدير، لأن الوظيفة المستدامة نتيجة لاقتصاد منتج، وليست بديلاً عنه.

وهذا يتطلب إعادة توجيه الاستثمار نحو الصناعة والسياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والطاقة والتعدين والأمن الغذائي وخلق بيئة صديقة للاستثمار، إلى جانب تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التحول من أنشطة محدودة القيمة إلى مؤسسات منتجة وقابلة للنمو.

الحل إذن لا يكمن في حملة توظيف جديدة كلما ارتفع عدد الباحثين عن عمل، ولا في زيادة نسب التعمين بصورة آلية، بل في الانتقال إلى مفهوم جديد يمكن تسميته «التعمين الإنتاجي». ومعناه أن تكون الأولوية لتأهيل المواطن لكي يصبح أكثر مهارة وإنتاجية وقدرة على المنافسة، وأن ترتبط الأجور والترقيات بالأداء والكفاءة، لا بالشهادة أو سنوات الخدمة وحدها، وأن يصبح التدريب المستمر جزءًا طبيعيًا من الحياة المهنية، إضافة إلى تكبير حجم الاقتصاد وتنويعه.

ويتطلب ذلك أيضًا تغيير النظرة إلى التعليم الفني والمهني، وإشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية، والاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة، وتوجيه الاستثمارات إلى المحافظات، وربط الحوافز الحكومية للشركات بعدد الوظائف النوعية التي تخلقها وبمقدار القيمة المضافة التي تحققها للاقتصاد.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود من ظهور المشكلة، ربما يكون الدرس الأهم هو أن الباحث عن عمل يقف في نهاية سلسلة طويلة من القرارات التي تبدأ من المدرسة، وتمر بالجامعة والتدريب والاستثمار والسياسة الاقتصادية، وتنتهي في سوق العمل.

لذلك فإن تحميل وزارة العمل وحدها مسؤولية البطالة، أو تحميل القطاع الخاص أو العمالة الوافدة المسؤولية، يختزل قضية شديدة التعقيد في طرف واحد.

إن توفير فرصة عمل منتجة للمواطن ليس مجرد هدف اجتماعي، بل قضية اقتصادية وأمنية واستراتيجية. والطريق إلى ذلك لا يبدأ بقرار يمنع وافدًا من ممارسة مهنة لكي يحل محله مواطن، وإنما يبدأ قبل ذلك بسنوات: بمدرسة أفضل، وتعليم مهني أقوى، واقتصاد أكثر إنتاجًا، وقطاع خاص أكبر وأكثر تنافسية، واستثمار موزع على المحافظات، ومؤسسات حكومية تعمل معًا وتُحاسب على النتائج.

عندها فقط يمكن أن ننتقل من سياسة توزيع الوظائف إلى سياسة صناعة الوظائف؛ ومن إدارة مشكلة الباحثين عن عمل إلى مُعالجة الأسباب التي أنتجتها أصلا.

العقول المشخصنة!!

د. صالح الفهدي

كادت إحدى المؤسسات أن تفقدَ مهندسًا ذو كفاءة عالية، وحاصلٌ على رخص متميِّزة صنَّفته إثرها الكلية التي تخرَّج منها في المملكَة المتحدةً بأنه أحَد أميز الطلاب في الشرق الأوسط وعلَّقت صورته في لوحة الشرف. كل ذلك التميُّز لم يشفع له عند رئيس الوحدةَ الذي كان يلقِّبه بـ " Licence Collectors" أي "جامع الرُّخص" بل أنه نظر بشخصنة نحو موضوع انتقاله من قسم لآخر فوافقَ على أمر استقالَته بعد أن أنفقت عَليه المؤسَّسات أموالاً طائلة، لَكن تدخلاً من أحد الذي لم يسَّرهم القرار أوقف أمر خروجه، ورتَّب له مقابلة مع الوزير المسؤول عِن تلك المؤسسة فقابله وعالج الأمر بحنكة وحكمة وأبقاهُ في المؤسسة بوعودٍ معيَّنة تقتضيها المرحلَة.

مؤسسة أخرى فَقدت كفاءة من كفاءات أحد أبناء الوطن الذين ابتعثوا لبرنامج مهم، فالتحق بجامعة تعدُّ الأميزَ على مستوى العالم، وَيقتضي دخولها شروطًا معقَّدة لكنه تمكَن من دخولها، والتخرُّج منها بتميُّز، غير أن المؤسسة شخصت موضوع التحاقه بها، ففقدت خدمة واحد من أكفاء أبناء الوطن.

في الحقيقَة فإنَّ الشخصنة هي داءٌ أُبتليت به بعض المؤسسات، وهو نتيجة لبعض العقليات التي لا ترجِّحُ مصلحةَ المؤسسة بقدر ما ترجِّحُ انطباعاتها ومشاعرها وآراءها الشخصية الضيِّقة، فإن كان صاحبُ الكفاءة لا يروق لأحد أصحاب القرار أو المؤثرين فيه أقصاه بغضِّ النظر عن مدى الفائدة التي كانت ستستفيدها منه المؤسسة، وفي هذا السياق يُقال: "القيادة تتطلب وضع التحيزات أو الرغبات الشخصية جانبًا عند اتخاذ القرار".

إن المؤسسة التي تستثمر في الإنسان ثم تسمح للشخصنة بأن تفقدها إياه، تشبه من يزرع شجرة لسنوات ثم يقطعها لأنه اختلف مع البستاني! وهُنا تبرز الحصافة وبعد النظر في اتخاذ القرار: هل ستستفيد المؤسسة من هذا الموظف؟ وهل خسارته تخدم المصلحة العامة أم تضر بها؟.

إن القرار المؤسسي إن لم يتجرَّد من المواقف الشخصية المنفصلة عن الموقف المؤسسي، فإنه سيكون ضرراً على المؤسسة، لأن القرار الشخصية سيتحوَّل إلى معيار للحكم على كفاءة العنصر البشري واستحقاقه ومصلحة المؤسسة في الاحتفاظ به.

إن خسارة أية مؤسسة للمورد البشري بسبب من الشخصنة لا تجعل المؤسسة تخسر فرداً فحسبً؛ بل تخسِّرها سنوات من الاستثمار في الإنسان، وتبعث برسالة محبطة إلى بقية الكفاءات، ثم تدفع ثمن ذلك لاحقًا حين تكتشف أن من غادر لم يكن مجرد موظف، بل كان قيمة مضافة يصعب تعويضها.

لقد اكتشفت بعض المؤسسات بعد أن تخلَّت عن كفاءاتها بسبب الشخصنة حينما احتاجت بعد وقت إلى خبرة ذلك المورد البشري المهم واضطرَّت إلى التعاقد مجدَّداً مع آخرين، عندئذ يكون القرار الشخصي القديم الذي اتخذ قد تحول إلى تكلفة مؤسسية ووطنية يصعب قياسها.

وفي مفارقة بين الدين وممارسة البعض فإننا نجدُ نهي القرآن الكريم عن الشخصنةَ في قول الحق سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨)، فالآية الكريمة تقدم قاعدة عظيمة في العدل لا تقتصر على العلاقات الاجتماعية، بل تمتد إلى كل موضع يكون فيه الإنسان صاحب حكم أو مسؤولية أو قرار.

وهُنا نرى أن الإسلام لا يفترض أن الإنسان لن يختلف مع الآخرين، أو أنه سيحب كل من يتعامل معهم؛ فقد يختلف المدير مع موظف، وقد ينشأ بينهما خلاف، وقد لا يرتاح أحدهما للآخر لكن المعيار الأخلاقي يبدأ في اللحظة التي يتحوَّل فيها هذا الشعور الشَّخصي إلى قرار غير عادل. لقد جاءت الآية بترتيب بليغ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾، ثم قالت مباشرة: ﴿اعْدِلُوا﴾. وكأنَّ الرسالة: قد تحمل في نفسك ما تحمل، لكن لا تسمح لمشاعرك أن تفرض عليك قراراتك.

أذكرُ في هذا الموقف تقريراً سنويًّا كيديًّا كتبه مدير ضد نائبه لأنه "لا يدخلُ مكتبهُ إلا لعمل" ويكفي أن تَكون هذه الجملة شاهداً على الشخصنة وأن المدير لا يكتفي بالتعامل في إطار العمل وحسب!.

الشاهد أن الكلام قد يطول في الشخصنة وأثرها على المؤسسات التي لن تقوم لها قائمة إن سيطرت عليها "العقول المشخصنة" ففي ذلك بُعدٌ عن الموضوعية، والمصداقية، والمهنية، وقد عبرّ الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون عن خطورة الحكم المتأثر بالمصلحة الشخصية بقوله: "الطريق إلى الخطأ أن تجعل المصلحة الشخصية معياراً للحكم." والمعنى الإداري لهذه الفكرة واضح: عندما تدخل الاعتبارات الشخصية في تقييم الأداء واتخاذ القرار، يصبح من الصعب أن تبقى العدالة معيارًا ثابتًا.

Bottom of Form

فتاة الاستقبال

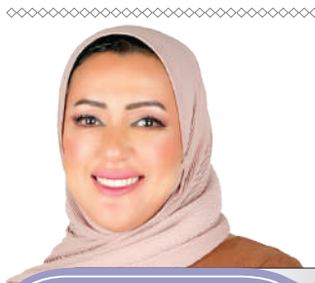

مرفت بنت عبدالعزيز العريمي

بابتسامة ساحرة تستقبل الزبائن لم أرها يومًا عبوسًا أو مهمومة، شخصيتها الحلوة تضفي حياة في المكان، هي لم تكن موظفة الاستقبال الأولى التي أراها في المكان، فخلال العام رأيت العديد من الموظفات يُغادرن المكان، ويبرر المدير أنَّ لديهن ظروف أجبرتهن على ترك الوظيفة، إلا هي، في البداية كنت أعتقد أنها خريجة الشهادة العامة أو أقل، لكنني اكتشفت مع ترددي على المكان أنها تحمل شهادة البكالوريوس وتعمل براتب لا يتجاوز ٢٠٠ ريال، وتعمل تسع ساعات باليوم، ستة أيام بالأسبوع، أما الإجازات الرسمية فهي متوقفة على مزاج صاحب العمل الذي يقرر التفضل عليهم بها دون تعويض لاحق.

الحاجة أجبرتها على قبول الوظيفة بدون تعاقد أخفت أمر استعدادها للزواج لأن المدير لا يريد أن يوظف المتزوجات لأنهن قد يطالبن بإجازة وضوع، العام شارف على الانتهاء والمدير الوافد يُماطل تارة ويُؤجل مسألة توثيق العقد تارة أخرى بحجج كثيرة فلا يوجد ما يجبر صاحب العمل على تحديد فترة تثبيت الموظف.

الأمر بدا واضحًا أن سبب التأجيل التهرب من الالتزامات والتأمينات المنصوص عليها بالقانون، ليس لأن المؤسسة خسرانة لا سمح الله؛ بل لأنه يُريد التوفير على حساب حاجة الموظفين للعمل، نصحتها أن تلجأ لوزارة العمل فقالت لي لا أستطيع لأني أحتاج للعمل واستعد للزواج لكنني في نفس الوقت أبحث عن عمل في أماكن أخرى ولا أرغب أن أقدم شكوى عمالية قد تؤثر على فرصي المستقبلية للعمل في جهة أخرى.

كما أخشى أن يعلم صاحب العمل أنني مقدمة الشكوى فتزيد الضغوطات النفسية والمضايقات منه قد تصل إلى الطرد والافتراء فقد سبق وأن قام بذلك مع الموظفات الأخريات.

هي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، فكل من غادرن قبلها غادرن لأسباب مشابهة. من خلال تعاملي مع بعض موظفي القطاع الخاص كانت الشكوى من هذا النوع تتكرر حتى مع الشركات الكبيرة فأخبرني أحد الموظفين بشركة إقليمية لديها عشرات الفروع بالسلطنة أن الشركة تعتبر جزءا من الراتب والذي لا يتجاوز المائة بديلاً عن العمل الإضافي والإجازات الرسمية والتأمين الصحي، علماً بأن نفس الشركة وفي دولة مجاورة تمنح موظفيها التأمين الصحي كبند منفصل عن العمل الإضافي.

تبدو المسألة حساسة؛ فالحقوق مكفولة بالقانون لكن الواقع يقول إن هناك من يتردد في اللجوء إلى القانون والبحث عن حقوقه خوفًا من الخسارة وتشويه السمعة وبالتالي تذهب كل الفرص في مهب الريح فلا يجد الموظف أمامه سوى أن يصبر ويتحمل إلى حين أن يأتي فرج الله.

كيف يُمكن لمثل هؤلاء ممن يعانون في صمت أن يحصلوا على حقوقهم دون ضرر أو ضرار دون أن تكون الشكوى نقطة سوداء في ملف التوظيف يستطيع أن يتطلع عليها الجميع من باب الشفافية في القانون.

نحن لسنا في المدينة الفاضلة، وهناك من يبحث عن الثغرات ليستغل حاجة الناس للعمل، يبدعون طرقا وأساليب أما أن يقبل بالشروط أو الطرد فالسوق ممتلئة بالباحثين عن عمل. وبعض المستثمرين يستفيدون من المميزات التي تمنحها الحكومة لتوظيف المواطن لتوظيف المزيد من الوافدين من أبناء جلدته أو أسرته. فيكون وجود الموظف المواطن شكلاً من أشكال البطالة المقنعة بدون عمل ولا يكتسب أية خبرات ومهدد بإنهاء الخدمات لو خسر المستثمر العقود أو الامتيازات الحكومية.

كلنا على دراية كافية كيف أن إيجاد فرصة عمل حقيقية ليست بالأمر الهين الموظف بين نارين نار الحاجة ونار الاستغلال.

تلك الممارسات غير المهنية تؤثر على سوق العمل بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، هذه الممارسات إن استمرت قد تفتح بابا آخر لممارسات أكبر تشوهًا من البيئة الاستثمارية المحلية، فأبواب الاستثمار مفتوحة للمواطن والوافد.

كل من يدخل السوق حاملا حقيبة من الأفكار الاستثمارية يحمل أيضا ثقافة عمل من وراء البحار ثقافة عمل قد تكون مقبولة في بلدانهم لكننا نحن هنا كعُمانيين نعزز أخلاقيات العمل المهنية ونحترم حقوق الآخرين كجزء أصيل من ثقافتنا.

إن شح الوظائف وعدم وجود بدائل لموارد رزق تتلاءم مع ذوي الدخل المحدود، الذين لا يملكون مقدرة على إنشاء عمل خاص والدخول في مغامرة غير محسوبة جعل فئة لا يستهان بها يعانون في صمت.

في بعض الدول تتولى وزارة الموارد البشرية إدارة المسار الوظيفي لكل المواطنين بدءا من التوظيف والتدريب والترقية حتى التقاعد، كإجراء متكامل يقلل من الهدر في سوق العمل ويعزز العمالة الوطنية.

نحن في مفترق طرق بحاجة إلى وقفة حقيقية ومراجعة لآليات تطبيق قانون العمل وسد الثغرات الموجودة ودراسة الشكاوى وملاحظات المراجعين وفرق التفتيش وتحويلها إلى حلول واقعية فالتشريعات تحتاج إلى التجديد والتطوير من حين لآخر، بما يتلاءم مع الرؤية الوطنية وقيمنا العُمانية.

هل تحتاج سلطنة عُمان إلى مؤشر وطني للمعرفة؟

د. عارف بن خميس الفزاري *

في عصر الثورة الصناعية الرابعة (٤,٠) لم تعد المعرفة موردًا مساعدًا إلى جانب رأس المال والعمل، بل أصبحت أحد أهم محركات الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based-economy). فمستقبل التنمية لم يعد يتحدد فقط بما تمتلكه الدول من موارد، وإنما بقدرتها على إنتاج المعرفة ونقلها واستيعابها وتوظيفها وتحويلها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية. ومع تسارع الذكاء الاصطناعيّ والتحول الرقمي تزداد أهمية السؤال عن كيفية قياس هذا المورد غير الملموس ومدى قدرة الدول على تحويله إلى إنتاج وثروة وتنمية. ومن هنا يبرز في سياق رؤية عُمان ٢٠٤٠، سؤال يستحق النقاش: هل تحتاج سلطنة عُمان إلى مؤشر وطني للمعرفة؟

تعود إحدى المحطات التأسيسية في قياس اقتصاد المعرفة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٩٦) في ورقة سياسات تحليلية بعنوان "الاقتصاد القائم على المعرفة"، وعرّفت فيها الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على إنتاج المعرفة والمعلومات وتوزيعهما واستخدامهما. ولم تقدم المنظمة آنذاك مؤشرًا مركبًا واحدًا، وإنما طرحت إطارًا للقياس يشمل مدخلات المعرفة ومخزونها وتدفقاتها ومخرجاتها وشبكاتها والتعلم، مستفيدة من مؤشرات البحث والتطوير (R&D) والموارد البشرية العلمية والتكنولوجية والبراءات والابتكار. وكان ذلك اعترافًا مبكرًا بأنَّ قياس المعرفة أكثر تعقيدًا من قياس الموارد الاقتصادية التقليدية.

وانتقل القياس لاحقًا إلى مرحلة أكثر تركيبًا، إذ قدمت ورقة عمل بحثية صادرة عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٦ بعنوان "اقتصاد المعرفة، ومنهجية تقييم المعرفة، وعمليات البنك الدولي" إطارًا لقياس مدى استعداد الدول للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال منهجية تقييم المعرفة. التي انطلقت من تصور للاقتصاد المعرفي بوصفه اقتصادًا تكون فيه المعرفة محركا رئيسًا للنمو وتُكتسب وتُنتج وتُنشر وتُستخدم بفاعلية لتحقيق التنمية. وقامت المنهجية على أربع ركائز: النظام الاقتصادي والمؤسسي والتعليم والمهارات ونظام الابتكار والبنية الأساسية للمعلومات والاتصالات. ومن هنا ظهر التمييز بين مؤشر المعرفة (Knowledge-Index) الذي يركز على التعليم والابتكار وتقنية المعلومات والاتصالات، ومؤشر اقتصاد المعرفة (Knowledge-Economy-Index) الذي يضيف البيئة الاقتصادية والمؤسسية.

ومع تطور التجارب والممارسات الدولية أصبحت منهجيات القياس أكثر شمولا. وقدمت المفوضية الأوروبية، من خلال تقرير مؤشرات الابتكار الأوروبية (European Innovation Scoreboard ٢٠٢٦)، نموذجًا متقدمًا لبناء المؤشرات المركبة؛ إذ يتكون إطار القياس في نسخته لعام ٢٠٢٦ من ٣٢ مؤشرًا موزعة على ١٢ بُعدًا وأربع مجموعات رئيسة، وهو ليس مؤشرًا للمعرفة بالمعنى المباشر لكنه يبين كيف يمكن تحويل منظومة من التعليم والبحث والرقمنة والابتكار والاستثمار والمخرجات إلى أداة للمقارنة وتوجيه السياسات.

أما مؤشر المعرفة العالمي(GKI)، الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة، فقد وسع نطاق القياس. ففي نسخته لعام ٢٠٢٥ يقوم على ستة مؤشرات فرعية رئيسة: التعليم قبل الجامعي؛ والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي؛ والبحث والتطوير والابتكار؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والاقتصاد؛ والبيئة والمجتمع والحوكمة. ويضم المؤشر ١١٥ متغيرًا مستمدة من ٤٠ مصدرًا وقاعدة بيانات دولية، بما يُوفر قراءة مركبة لأداء المنظومة المعرفية للدولة.

ومن الناحية المنهجية، يقوم المؤشر على بناء هرمي يبدأ بـ ١١٥ متغيرًا، تنتظم في محاور فرعية ثم ١٨ محورًا رئيسًا، وصولا إلى ستة مؤشرات فرعية تُركب في مؤشر نهائي واحد تتراوح قيمته بين صفر و١٠٠. وبذلك لا ينظر إلى المعرفة باعتبارها نتيجة تعليمية أو تقنية منفردة، وإنما يقيس بصورة مركبة قدرة المنظومة الوطنية على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها وتحويلها إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وتنموية.

وتكشف التجارب الدولية أنَّ بناء اقتصاد قائم على المعرفة لا يخضع لنموذج واحد. فقد قارنت دراسة Parcero & Ryan)٢٠٢٤) بعنوان "التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة: حالة قطر والإمارات العربية المتحدة و١٧ دولة معيارية" تجربتي قطر والإمارات بـ١٧ دولة معيارية، بينها فنلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والنرويج وأستراليا، كما أدرجت سلطنة عُمان ضمن الدول المرجعية للمقارنة. والدلالة هنا أنَّ التحول إلى اقتصاد المعرفة لا يعني استنساخ تجربة دولة بعينها، وإنما بناء منظومة قياس تتلاءم مع بنية الاقتصاد والأولويات والموارد الوطنية.

وفي السياق العُماني، توجد مكونات منظومة المعرفة بالفعل في الخطط والبرامج الوطنية، وتتوزع بين قطاعات وبرامج ومؤشرات مختلفة. فالخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، باعتبارها الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان ٢٠٤٠، تضمنت ضمن أهدافها الاستراتيجية الوصول إلى منظومة وطنية للبحث العلمي والإبداع تسهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وربطت ذلك بالتعليم والقدرات الوطنية والبحث والابتكار والشراكة بين المؤسسات البحثية والقطاعات الاقتصادية.

أما الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، وهي الخطة التنفيذية الثانية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، فتعزز التوجه نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة؛ إذ أصبح الاقتصاد الرقمي قطاعًا اقتصاديًا رئيسًا، وتستهدف الخطة رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٣,٣٪ عام ٢٠٢٦ إلى ٥٪ عام ٢٠٣٠، بمتوسط نمو يبلغ نحو ١٠,٨٪ خلال سنوات الخطة. كما يرتبط البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي بالحكومة الرقمية ورقمنة الأعمال والمجتمع الرقمي، وصولا إلى مستهدف مساهمة الاقتصاد الرقمي بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٤٠. ولا تقتصر عناصر المعرفة في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) على الاقتصاد الرقمي؛ بل تمتد إلى التعليم والبحث العلمي والابتكار والمهارات والذكاء الاصطناعي والحكومة الإلكترونية والبيانات والحوكمة.

وفي ضوء ذلك، تمتلك سلطنة عُمان مؤشرات متعددة مرتبطة بالمعرفة، لكنها موزعة بين قطاعات ومنظومات مختلفة. فهناك مؤشرات للتعليم وأخرى للبحث والابتكار والرقمنة والمهارات والاقتصاد والحوكمة، لكن الخطين اللتين جرى تحليلهما لا تعرضان مؤشرًا وطنيًا مركبًا واحدًا يقيس المعرفة عبر القطاعات ويرصد قدرتها على الانتقال من التعليم والبحث إلى الابتكار والإنتاج والقيمة الاقتصادية والاجتماعية.

والتحدي، بالتالي، ليس في اتساع الحراك المعرفي والرقمي وحده، وإنما في تحويل هذا الحراك إلى إنتاج معرفي مؤسسي مستدام قادر على خلق الثروة، وتوليد الوظائف النوعية، ورفع الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة. وهنا تبرز أهمية القياس؛ فما لا يقاس بصورة مترابطة يصعب تحديد أثره الحقيقي أو توجيه سياساته بكفاءة.

لذلك، قد لا تكون الحاجة إلى إضافة مؤشر جديد إلى قائمة المؤشرات، بقدر ما هي حاجة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة لقياس المعرفة، تستثمر البيانات والمؤشرات الموجودة، وتربط بينها ضمن إطار منهجي وأبعاد واضحة، وتحدد خطوط الأساس والمستهدفات والأوزان، وتنتج قراءة دورية يمكن تفكيكها قطاعيًا ومؤسسيًا، وربما مكانيًا على مستوى المحافظات. ويمكن لهذه المنظومة أن تستفيد من التجارب والممارسات الدولية ومؤشر المعرفة العالمي.

إنَّ مؤشر المعرفة ليس مجرد ترتيب للدول، بل أداة لقياس مدى اكتمال المنظومة التي تحول التعليم والمهارات والبحث والابتكار والتقنية إلى قيمة اقتصادية وتنموية. ومن هنا فإنَّ السؤال الأهم ليس فقط: أين نقف في المؤشرات الدولية؟ وإنما: إلى أي مدى تتحول استثماراتنا في التعليم والبحث والابتكار والتقنية والمهارات والبيانات إلى معرفة منتجة وثروة وتنمية مستدامة؟ عندها يمكن أن يصبح المؤشر الوطني للمعرفة أداة لقياس مسار التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

* **باحث في المعرفة**

1 عسى عيني ما تبكيك — عائشة بنت أحمد البلوشية
2 ربط السجلات التجارية — خلفان الطوقي
3 الترقيات: هل هي حق مكتسب؟! — د. محمد بن عوض المشيخي
4 التقاعد.. استراحة أم غربة؟ — د. إبراهيم بن سالم السيابي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس
لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

تطوير منظومة اللامركزية لتنمية المحافظات

في كل محافظة من محافظاتنا العديد من المقومات التي تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وذلك في ظل التوجه نحو تحقيق اللامركزية عبر منح المحافظات دورا أكبر في إدارة مواردها وتوفير بيئة استثمارية تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وانطلاقاً من هذه المُعطيات، يسعى المحافظون إلى تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الناجحة في المجالات الإدارية والتنموية، لتعزيز تضافر الجهود وتكامل الأدوار والارتقاء بمستويات الأداء والإنجاز، وذلك من خلال «ملتقى المحافظين».

وتشكل مثل هذه الملتقيات منصة مهمة لتعزيز قدرة المحافظات على صناعة القرار التنموي واستثمار مواردها ومزاياها النسبية بكفاءة، إذ إن هذه النسخة من الملتقى ناقشت مقترح تطوير منظومة اللامركزية الذي أعده فريق المحافظات خلال الفترة الماضية، بهدف الوصول إلى تصور أكثر نضجًا وواقعية يعكس احتياجات المُحافظات ويُعزز التكامل بينها. ويعد ملف «اللامركزية» من الملفات التي تحظى باهتمام سامٍ من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- الذي أشار إلى استمرار تقييم هذه التجربة وتوسيع نطاقها بحيث تشمل قطاعات مُتعددة لتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه والإسهام في بناء وطنه. إننا نأمل أن تنعكس نتائج وتوصيات هذه الملتقيات على أرض الواقع عبر تنفيذ حزم من المشاريع التنموية والخدمية التي تساهم في الارتقاء بجودة الخدمات وجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها جميعاً في مختلف القطاعات.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

كم مرة يعمل الريال؟

علي بن محمد بن جمعة اللواتي

حين نتحدث عن قوة الاقتصاد، نميل إلى قياس حجم الاستثمار، والناتج المحلي، والصادرات، وعدد المشاريع الجديدة، والوظائف التي خلقتها. لكن هناك سؤالًا آخر قد يكون أكثر كشفًا لجودة النمو: ماذا يحدث للريال بعد أن يُنفق؟ لا أقصد هنا «سرعة دوران النقود» (Velocity of Money) بمعناها النقدي المعروف، وإنما قدرة الاستثمار على توليد سلاسل متتابعة من النشاط الاقتصادي قبل أن تتسرب قيمته إلى الخارج أو تنتهي آثاره عند حدود المشروع نفسه؛ فالاستثمارات ليست متساوية حتى عندما تتساوى قيمتها.

مليار ريال يُنفق على مشروع يعتمد بدرجة كبيرة على معدات ومواد وخدمات مستوردة قد ينتج أصلًا ممتازًا ويحقق عائدًا ماليًا جيدًا. لكنَّ مليارًا آخر قد يبني الأصل نفسه، وفي الوقت ذاته يخلق موردين، ووظائف ذات إنتاجية أعلى، وخدمات مساندة، وتمويلًا، وشركات جديدة، ثم يدفع بعض هذه الشركات إلى الاستثمار والتوسع والتصدير.

المليار هو نفسه، لكن الاقتصاد الذي تركه خلفه مختلف تمامًا.

هذه ليست فكرة جديدة في الاقتصاد. فهي تلتقي مع مفهوم المضاعف الاقتصادي، والتسرب (Leakage)، ومع ما وصفه ألبرت هيرشمان بالروابط الخلفية والأمامية (Backward and Forward Linkages)، ومع سياسات القيمة المحلية المضافة الحديثة.

لكن السؤال الذي يستحق اهتمامًا أكبر اليوم يتجاوز نسبة المشتريات المحلية أو عدد الوظائف المباشرة: هل الاستثمار خلق قدرة اقتصادية لم تكن موجودة قبله؟ ويمكن رؤية ذلك بوضوح في التطوير العقاري والسياحي؛ إذ قد تنجح وجهة سياحية في بناء فنادق ومنتجعات ممتازة، واستقطاب علامات عالمية، وتحقيق نسب إشغال جيدة، وتكون ناجحة تجاريًا وماليًا بكل المقاييس. لكن أثرها الاقتصادي الأوسع يظل محدودًا إذا بقي معظم النشاط محصورًا داخل حدود المشروع. وفي المقابل، قد تتحول الوجهة نفسها إلى منصة اقتصادية عندما تبدأ حولها مطاعم ومقاهٍ، وشركات نقل وتنظيم فعاليات، ومزودو تجارب سياحية، وحرفيون، وموردون، ومؤسسات تدريب وضيافة، وشركات تقنية وتسويق وخدمات مالية.

هنا لا يعود السؤال: كم غرفة فندقية بنينا؟ وكم مترًا مربعًا طورنا؟ وإنما كم نشاطًا اقتصاديًا أصبح ممكنًا بسبب ما بنيناه؟

وهذا فرق جوهري بين بناء وجهة سياحية وبناء اقتصاد سياحي.

الأولى يمكن إنجازها برأس المال. أما الثانية فتحتاج إلى منظومة تسمح لعشرات وربما مئات الأنشطة بأن تنمو حول الاستثمار الأصلي.

ولا يعني ذلك أن الهدف هو منع الاستيراد أو تقليل دور الشركات والخبرات الأجنبية. فقد تكون العلامة العالمية، والإدارة الأجنبية، والتقنية المستوردة، ورأس المال الخارجي، عناصر ضرورية لرفع الجودة ونقل المعرفة والوصول إلى الأسواق العالمية؛ فالاقتصاد المفتوح لا يصبح أقوى بمجرد إبقاء أكبر قدر ممكن من المال داخله.

والسؤال الأذكى هو: ماذا يترك المال خلفه عندما يغادر؟ معرفة؟ مهارة؟ موردًا محليًا قادرًا على المنافسة؟ شركة تستطيع بيع خدماتها لمشاريع أخرى؟ سوقًا جديدًا؟ أم استثمارًا ثانيًا أصبح ممكنًا بفضل الاستثمار الأول؟ هنا ننتقل من مفهوم القيمة المحلية إلى مفهوم أعمق: القدرة الاقتصادية المتراكمة. وهذه النقطة مهمة جدًا عند النظر إلى المشاريع الكبرى. فقد نبني مطارًا ممتازًا، لكن قيمته الاقتصادية الحقيقية لا تتوقف عند عدد المسافرين. تظهر عندما يجعل السياحة والخدمات اللوجستية والتجارة والاستثمار أكثر قابلية للنمو. وقد نبني ميناءً ضخمًا، لكن نجاحه الأعمق يبدأ عندما تظهر حوله صناعات تحويلية ومستودعات وشركات نقل وخدمات بحرية وتجارة وإعادة تصدير. وقد نطور منطقة عقارية حديثة، لكن أثرها الأكبر لا يكون في الوحدات التي بيعت فقط، وإنما عندما تبدأ الشركات والمتاجر والخدمات والسكان ورؤوس الأموال في التجمع حولها، وترتفع إنتاجية الأرض المحيطة بها، ويتشكل مركز اقتصادي لم يكن موجودًا من قبل.

وهنا تقع إحدى المغالطات الشائعة في التنمية: الخلط بين بناء الأصل الاقتصادي وبناء الاقتصاد حول الأصل. الدولة تستطيع أن تبني طريقًا ومطارًا وميناءً ومدينة ومنطقة اقتصادية. لكنها لا تستطيع أن تفترض أن الاقتصاد سيظهر حولها تلقائيًا.

بين الأصل والنشاط الاقتصادي توجد منظومة كاملة: تشريعات، وتمويل، ومهارات، وموردون، ورواد أعمال، وسرعة تراخيص، ومعلومات، وأسواق، وربط بين المستثمر الكبير والمؤسسة الصغيرة، وبين المشروع المحلي والسوق العالمي. ولهذا ربما ينبغي ألا تنتهي دراسة المشروع الكبير عند السؤال التقليدي: هل المشروع نفسه مجدٍ اقتصاديًا وماليًا؟ بل أن تضيف إليه سؤالًا أصعب: ما الاقتصاد الذي سيصبح ممكنًا حول هذا المشروع؟

المستثمر، بطبيعة الحال، ينظر إلى العائد الداخلي للمشروع (IRR). لكن صانع السياسة الاقتصادية يحتاج إلى عدسة أوسع: ما العائد الاقتصادي للمنظومة التي سيطلقها هذا الاستثمار؟ فالمشروع العظيم ليس بالضرورة المشروع الذي أنفقنا عليه أكثر، بل المشروع الذي جعل الآخرين يرغبون في الاستثمار أكثر. والميناء الأكثر تأثيرًا ليس بالضرورة الأكبر، بل الذي يجعل إنشاء مئات الأنشطة حوله قرارًا اقتصاديًا منطقيًا. والوجهة السياحية الأكثر نجاحًا ليست فقط التي تمتلئ فنادقها، بل التي تجعل المجتمع المحيط بها جزءًا من اقتصاد السياحة. والمدينة الناجحة ليست التي تستمر الحكومة في بنائها إلى ما لا نهاية، بل التي تصل إلى مرحلة يصبح فيها القطاع الخاص والأفراد قادرين على مواصلة بنائها.

وهنا ربما يكون أحد أهم اختبارات جودة الاستثمار: ما الذي أصبح ممكنًا اقتصاديًا بعد هذا الاستثمار ولم يكن ممكنًا قبله؟ عندها يصبح سؤال «كم مرة يعمل الريال؟» استعارة لسؤال أكبر؛ فالهدف ليس أن نمنع الريال من مغادرة الاقتصاد، بل أن نتأكد أنه ترك شيئًا خلفه قبل أن يغادر: معرفة، أو مهارة، أو شركة، أو سلسلة توريد، أو سوقًا جديدًا، أو قدرة إنتاجية، أو استثمارًا آخر لم يكن ممكنًا من قبل؛ لأن الثروة لا تُصنع فقط بحجم الأموال التي تدخل الاقتصاد؛ بل بحجم الاقتصاد الذي تستطيع هذه الأموال أن تتركه خلفها.

ليلة واحدة وخبران يُعيدان الأمل

د. عبدالله باحجاج

في ليلة واحدة، وتحديدًا في العاشرة ليلًا من يوم السبت الماضي، تلقيتُ خبرين مُفرحين جدًا عبر الهاتف من مسؤول رفيع المستوى، وفورًا نشرتهما على صفحتي على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لما لهما من انعكاسات اجتماعية كبيرة.

الأول: فتح باب التنافس الوظيفي أمام من تجاوزوا سن ٤٠ إلى ٤٥ سنة، بعد أن كانت هذه الفئة محرومة من التنافس، رغم أنها لم تحصل على أي فرصة عمل أبدًا. والثاني: التوجُّه نحو توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة عبر معرض توظيف استثنائي يُقام في منتصف سبتمبر المُقبل. والخبران جديران من حيث الأهمية التواصل في هذا التوقيت من الليل، لكنهما أكبر من أن تستوعبهما تغريدة آنية، خاصةً عندما فكرت في رسائلهما الإنسانية والوطنية، وأنهما يمكن أن يقودا حالة تعاطف وطنية عامة. قد يبدو الخبران مختلفين، لكنهما يلتقيان عند معنى واحد، وهو أن الفرصة الوظيفية أو الحق في العمل لا ينبغي أن تغلق في وجه الإنسان/ المواطن بسبب رقم في عمره أو بسبب إعاقة في جسده. وننظر إلى هذين الخبرين كونهما رسائل اجتماعية مُهمة في توقيت مهم، فقد جاءت لترسِّخ الأصح، وتُعيد المسار الإنساني لسياقاته الوطنية، فما ذنب مواطن حُرم من فرصة عمل لأنه تجاوز الأربعين؟ وما ذنب آخر حُرم منها لأنَّ لديه إعاقة؟ لذلك فالخبران بمثابة تصحيح مسار في توقيت مناسب.

وستتم إقامة معرض لتوظيف «كُل» ذوي الإعاقة على مستوى السلطنة في هبَّة فلفستها ظفارية- الهبة الظفارية- وهي فلسفة تكافل جامع، وتُعبِّر عن قدرة المجتمع على تحويل التعاطف إلى فعل، والتبرع الفردي إلى عمل جماعي مُنظَّم، وسيأخذ معرض توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة هذه الفلسفة، ويقينًا أن نجاحه مضمون مُسبقًا إذا ما توفرت عوامل نجاحه. ونفس المنوال نتوقع ونرجوه أن يكون في قضية من تجاوز سن ٤٠ إلى ٤٥ سنة؛ أي فتح نافذة مباشرة للتوظيف أمام هذه الفئة التي قد تواجه حواجز أكبر في الوصول إلى الشركات وأصحاب العمل. وهنا يأتي دور معرض التوظيف في كسر الحواجز عبر مواجهة مباشرة، يقف المسؤول أمام الموارد البشرية، يتحدث معهم، ويتعرف على قدراتهم وصفاتهم وخبراتهم وظروفهم، وينبغي أن يطلب من كل شركة في المعرض بالتنسيق مع وزارة العمل ومديرياتها العامة في المحافظات أن تأتي للمعرض بعدد الوظائف والتخصصات المطلوبة والحد الأدنى للأجور وعدد المرشحين المستهدف توظيفهم مباشرة، وهنا يتحول المعرض إلى سوق حقيقي له نتائج كبرى، أبرزها استعادة ثقة المواطن في مثل هذه البوابات المهمة.

ونقترح أن يُنقل المعرض/ المعارض تلفزيونيًا مباشرة للرأي العام بهدف ألا ينحصر المعرض على مكان يلتقي فيه الباحث بصاحب العمل؛ بل المجتمع كله يكون شاهدًا على مثل هذه الملاحم الوطنية. وتصوروا المشهد التلفزيوني وهو ينقل معرض التوظيف وتوقيع عقود العمل للمجتمع؛ حيث سيضع النقل التلفزيوني المباشر المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية أمام مسؤوليتها المجتمعية، مع رسائل كثيرة سيبعث بها النقل للحدث أو الحدثين، ومن بينها: رسائل إنسانية بامتياز لكل ذوي الإعاقة ومن تجاوزوا سن الأربعين، وكذلك رسائل وطنية لا توصف لكنها تدرك بكل الحواس، وقد يكون من الأحسن أن يتحدث البث كذلك عن قصص أو نماذج لأشخاص من ذوي الإعاقة أثبتوا جدارتهم في العمل والإنتاج، لتكون قصصهم مصدر إلهام للباحثين وأصحاب العمل معًا، وكذلك نقل توقيع العقود مع الباحثين ممن تجاوزوا سن ٤٠، والوطن كله سيكون حاضرًا في ذلك اليوم، ولو من خلف الشاشة، وستتولد حالة وطنية من التعاطف والتأثير والفخر ليس بهم فحسب؛ بل لوزارة العمل ولكل مؤسسة وصاحب عمل يمد يده لمنح فرصة عمل. وقد تكون لحظة إعلان توظيف أحد المشاركين على الهواء أمام أسرته والمجتمع لحظة إنسانية لا تُنسى، وتعاطف يتلوَّن بلون الوطنية الخالصة.

من هنا لا ننظر للنقل المباشر باعتباره تغطية لمعرض التوظيف، بل اعتباره جزءًا من رسالة المعرض وأهدافه، وكذلك طبيعة المرحلة الوطنية الراهنة، نترقب المعرض في منتصف الشهر المقبل، والآخر لمن بلغ سن ٤٠ إلى ٤٥ سنة يُحدد لاحقًا بشغف كل تلك الرسائل الإنسانية والاجتماعية والوطنية.

وأخيرًا.. كل الشكر والتقدير لمن يقف خلف هذه الخطوات من قبل وزارة العمل؛ فالمراحل الاستثنائية تحتاج فعلًا إلى أفكار استثنائية تفتح أبواب الأمل أمام من أُغلقت في وجوههم طويلًا، فبلادنا اليوم أمام مرحلة وطنية مختلفة، خاصة بعد ما نجحت الحكومة في تحقيق استقرار أوضاع البلاد المالية؛ لذلك فهي تحتاج إلى سياسات استدراكية تُعالج آثار المرحلة السابقة، بحيث يكون الاستقرار المالي وسيلة لاستدامة الاستقرار الاجتماعي، مهما كانت التحديات المقبلة.

احتيالات في إصدار التأشيرات السياحية

حيدر بن عبدالرضا اللواتي
haiderdawood@hotmail.com

تعمل بعض السفارات العربية والأجنبية الموجودة في سلطنة عُمان أحيانًا على توجيه مواطنيها بضرورة التقيُّد بالأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية فيما يخص عمالتها التي تعمل في القطاعين والخاص. ومُؤخرًا وجَّهت السفارة المصرية بمسقط تحذيرًا عاجلًا للمصريين المتواجدين في البلاد بضرورة الحذر من عمليات نصب واحتيال تتم عبر استغلال التأشيرات السياحية التي تمنحها سلطنة عُمان لبعض الدول ومن ضمنها مواطني جمهورية مصر العربية لزيارة البلاد من أجل السياحة.

الواقع يقول إنَّ عددًا من المواطنين المصريين تعرَّض لعمليات نصب واحتيال من جانب بعض الأشخاص وشركات السياحة بمصر، من خلال ادعائها وإقناعها للعمالة المصرية بالسفر إلى سلطنة عُمان للعمل بموجب تأشيرات سياحية، مقابل دفع مبالغ مالية لهؤلاء الناس والشركات السياحية، مع تقديم وعود لهم بتوفير فرص عمل لهم بعد الوصول. إلّا أن تلك الوعود لا تتحقق ليجد المواطن المصري نفسه وقد تبخَّرت أحلامه وتمَّ خداعه من بني جنسه؛ الأمر الذي ينتج عنه تعرُّضه لمشكلات مالية وقانونية مرتبطة بوضع إقامته.

وهناك حالات احتيال مرتبطة بالتأشيرات السياحية إلى عُمان وغيرها من الدول، تحدث نتيجة للمخالفات التي يرتكبها بعض أفراد أو وسطاء أو شركات محددة، ويتم استخدام التأشيرات السياحية كغطاء للعمل في تلك الدول ومن بينها سلطنة عُمان، رغم أن التأشيرة السياحية مخصصة للزيارة والسياحة فقط. وبينما تتطلب تأشيرة العمل وجود موافقة مسبقة مع صاحب العمل لممارسة العمل في البلاد، إلّا أنه نتيجة لرغبة بعض الأشخاص في العمل بدول الخليج ومنها سلطنة عُمان، فإنَّ هذا الأمر يتم استغلاله من قبل بعض الوسطاء الذين يقومون ببيع ما يسمى بـ"التأشيرة السياحية» وبأسعار مرتفعة، مع وعود كاذبة للراغبين بحصولهم على عمل أو وظيفة بعد الوصول إلى تلك الدولة. وخلال هذه العملية يتم تزوير المستندات والإعلانات الإلكترونية؛ حيث يقوم المحتالون بإنشاء صفحات أو حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي تحمل أسماء جهات حكومية أو شركات سياحية، ثم يحصلون من الضحايا على جوازات السفر والمال، في وقت يعتقد بعض الراغبين بالسفر أن دخولهم بتأشيرة سياحية يسمح لهم بالعمل بصورة مؤقتة، وهذا أمر غير صحيح؛ إذ إن نظام التأشيرات يُفرِّق بين الغرض السياحي والغرض الوظيفي. وهذا الأمر يحتاج إلى تشديد الرقابة على شركات السياحة والوسطاء؛ حيث إنها تتحمل المسؤولية القانونية تجاه بيع تأشيرات وهمية أو إساءة استخدامها، بجانب العمل على إطلاق حملات توعية بلغات متعددة تؤكد أنَّ التأشيرة السياحية ليست تأشيرة عمل. وكما هو معروف فإنَّ التأشيرة السياحية والمكفولة إلى سلطنة عُمان والتي يمكن إصدارها للسياح من مختلف الجنسيات بواسطة شركات سياحية مرخصة تكون مدتها ٣٠ يومًا قابلة للتمديد لمدة مماثلة، إلّا أن المشكلة تكمن في استغلالها عبر بعض الوسطاء لجلب الباحثين عن العمل مقابل مبلغ من المال، وإيهام الراغبين بالحصول على وظيفة عمل سهلة بعد وصولهم إلى سلطنة عُمان. وهذا يُعد صورة من صور التضليل والاحتيال. وبالتالي يصبح القادمون بالتأشيرة السياحية والبقاء في البلاد لمدد طويلة مخالفين للإقامة

إن مجموع عدد العمالة المصرية في عُمان يبلغ نحو ٤٥ ألف عامل وتأتي الجنسية المصرية في المركز الخامس بين الجنسيات الأخرى وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فيما يبلغ عدد العاملين الوافدين من العرب والأجانب نحو ١,٤٣٩ مليون شخص. أما مجموع عدد الأجانب العاملين في القطاعات الخاصة مع أفراد عائلاتهم فبلغ نحو ٢,٢٦٨ مليون شخص في عام ٢٠٢٥.

ونتيجة لاستغلال البعض التأشيرات السياحية في العمل التجاري فقد اتخذت شرطة عُمان السلطانية قرارًا بإيقاف تحويل التأشيرات السياحية إلى تأشيرات عمل بشكل نهائي، وفرض غرامات مالية باهظة على المُخالفين بقيمة ٥٠٠ ريال عُماني (١٣٠٠ دولار أمريكي) والسجن أحيانًا، وضرورة إلزام المخالفين بمغادرة البلاد ووضعهم في قائمة المخالفين للأنظمة. أما العودة بعقد عمل قانوني ورسمي؛ فهو متاح لكل من يحصل على موافقة من شركة عُمانية مسجلة ويرغب في العمل والبقاء في البلاد.

ومن هذا المنطلق، حذرت السفارة المصرية في مسقط مواطنيها من مخالفة قواعد التأشيرات والإقامة، ودعت إلى توخِّي أقصى درجات الحيطة والحذر، وعدم التعامل مع الأشخاص أو الجهات التي تُرَوِّج لتأشيرات سياحية باعتبارها وسيلة للحصول على وظيفة في السلطنة. كما ناشدت المواطنين التأكد من صحة وقانونية عروض العمل وإجراءات السفر قبل دفع أي مبالغ مالية، وعدم الانسياق وراء الوعود التي يقدمها بعض الوسطاء أو شركات السياحة بشأن إمكانية تحويل التأشيرة السياحية إلى تأشيرة عمل بعد الوصول إلى عُمان، مع ضرورة التأكد من حجز تذكرة طيران ذهاب وعودة مؤكدة، وحجز مكان مناسب للإقامة.

الحقيقة أنَّ الموضوع يحتاج إلى مزيد من التوعية والحذر والمراقبة من الجهات المعنية للدول التي تأتي عمالتها للعمل في البلاد.

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

تضم 19 فيلا سكنية ومسجدًا و3 محلات تجارية

إنجاز 60% من قرية الصيد النموذجية في رأس مدركة بطاقة استيعابية 228 صيادًا

الدقم- العُمانية

تمثل قرى الصيادين أحد المشروعات المهمة في منظومة البنية الأساسية الداعمة للقطاع السمكي في سلطنة عُمان، لما تؤديه من دور في توفير بيئة سكنية وخدمية مستقرة للصيادين العُمانيين بالقرب من مناطق الإنزال ومواقع الصيد ذات الإنتاجية العالية، بما يسهم في استقطاب الصيادين وتعزيز استدامة مهنة الصيد وتنشيط المجتمعات الساحلية.

وقال أسعد بن سالم العامري، مدير دائرة الثروة السمكية بمحافظة الوسطى، إن فكرة قرى الصيادين تتجاوز توفير السكن إلى إيجاد مجتمعات صيد متكاملة تتوافر فيها الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الصياد في حياته اليومية وممارسة مهنته، بما يعزز استقراره ويهيئ الظروف المناسبة لاستمرار نشاطه ورفع مستوى إنتاجيته.

وأضاف- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن محافظة الوسطى تأتي في مقدمة المناطق المستهدفة بمثل هذه المشروعات، نظرًا لامتداد سواحلها على بحر العرب، وتنوع مواردها السمكية، وتعدد مواسم الصيد فيها، إلى جانب ما تتميز به من مواقع غنية بالثروة السمكية، مشيرًا إلى أن المحافظة تعد من المناطق الواعدة لنمو الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع السمكي.

وأوضح أن إنشاء قرى الصيادين في محافظة الوسطى يمثل جزءًا من منظومة متكاملة لتطوير القطاع السمكي، ولا ينظر إليه كمشروع إسكان فحسب، بل كوسيلة لاستقطاب الصيادين العُمانيين إلى مواقع الإنتاج، وزيادة النشاط في مناطق الإنزال، وتعزيز حركة تداول وتسويق الأسماك، بما ينعكس على مختلف حلقات سلسلة القيمة السمكية.

كما أشار إلى أن قرية الصيد النموذجية في رأس مدركة بولاية الدقم تعد من المشروعات التي تجسد هذا التوجه؛ حيث تضم ١٩ فيلا سكنية، يتكون كل منها من ٣ غرف، إضافة إلى مسجد، و٣ محلات تجارية، ومكتب لموظفي الوزارة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية المستهدفة للقرية ٢٢٨ صيادًا.

فيما بلغت نسبة الإنجاز الفعلية حاليًا ٦٠ بالمائة، متقدمة على النسبة المخططة البالغة ٤٧,٩٨ بالمائة، موضحًا أن الأعمال الإنشائية تشهد تقدمًا جيدًا مع انتقال المشروع إلى مراحل التشطيبات والأعمال الكهروميكانيكية واستكمال المرافق والخدمات

وأكد العامري أن أهمية قرى الصيادين تكمن في قدرتها على إحداث أثر اقتصادي يتجاوز المستفيدين المباشرين منها، لتشمل مختلف الأنشطة المرتبطة بالقطاع السمكي، من خلال زيادة أعداد الصيادين النشطين في مواقع الإنتاج، وتنشيط عمليات الإنزال السمكي، ودعم خدمات النقل والتسويق، وإيجاد فرص جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز الصناعات والخدمات المساندة للقطاع.

وقال إن استقرار الصياد بالقرب من مناطق الصيد والإنزال يسهم في رفع كفاءة سلسلة القيمة السمكية وتقليل المسافات والتكاليف المرتبطة بالنشاط، وتحويل مواقع الإنتاج السمكي إلى مجتمعات اقتصادية أكثر نشاطًا واستدامة، مؤكدًا أن ذلك ينسجم مع التوجهات الوطنية لتعظيم الاستفادة من الموارد السمكية ورفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن وجود مثل هذه القرى في المناطق الساحلية الغنية بالثروة السمكية يمكن أن يسهم كذلك في استقطاب صيادين من مختلف المحافظات الساحلية، ويدعم توطين النشاط الاقتصادي في المجتمعات المحلية، ويوفر بيئة مناسبة لنمو الأعمال المرتبطة بالصيد والتجارة والخدمات اللوجستية والتصنيع السمكي.

وأكد مدير دائرة الثروة السمكية بمحافظة الوسطى أن تطوير البنية الأساسية للصيادين يمثل عنصرًا أساسيًّا في تعزيز جاذبية مهنة الصيد، مشيرًا إلى أن توفير السكن والخدمات بالقرب من مواقع الإنتاج يعكس توجهًا نحو بناء منظومة متكاملة للقطاع السمكي تجمع بين الإنسان والمورد والبنية الأساسية والسوق، بما يدعم استدامة الموارد السمكية ويعزز القيمة الاقتصادية المضافة للقطاع.

وأشار إلى أن محافظة الوسطى بما تمتلكه من سواحل واسعة وموارد سمكية متنوعة وموقع استراتيجي، إلى جانب ما تشهده ولاية الدقم من نمو في الأنشطة الاقتصادية واللوجستية والصناعية، تمثل بيئة مناسبة لتطوير مثل هذه المشروعات وربط النشاط السمكي بالمنظومة الاقتصادية المتنامية في المحافظة.

وأكد على أن قرى الصيادين تعد استثمارًا في الإنسان والقطاع والمجتمع المحلي في آن واحد، وأن نجاحها لا يقاس بعدد الوحدات السكنية التي توفرها، وإنما بما يمكن أن تحققه من استقرار للصيادين، وزيادة في النشاط السمكي، ونمو في الخدمات والأعمال المرتبطة به، وتعزيز القيمة الاقتصادية للثروة السمكية، بما يسهم في بناء قطاع سمكي أكثر تنافسية واستدام

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن **سد مأرب للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1822705)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **شركة الشخص الواحد**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **روح الضياء للطب** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1406694)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة ميمونة الفلاحية للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1427357)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
الدائرة الابتدائية لمحكمة الاستثمار والتجارة بالبريمي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9103/6853)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

الحق المطالب به (1/ إلزام المنفذ ضدهم بسداد مبلغ وقدره (20300) عشرون ألفا وثلاثمائة ريال عماني. 2/ إلزام المنفذ ضدهم بسداد قيمة المصاريف مبلغ وقدره (446) أربعمائة وستة وأربعون ريال عماني. 3/ إلزام المنفذ ضدهم بمبلغ وقدره (200) مئتان ريال عماني مقابل أتعاب المحاماة. على أن يكون إجمالي المبلغ المطالب به (20300 + 446 + 200 = 20.946) عشرون ألفا وتسعمائة وستة وأربعون ريال عماني).

أسماء الأطراف	الصفة
خلفان بن بخيت بن مسعود المقبالي	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (10) صباحا من يوم (الثلاثاء) الموافق: 2026/09/22م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
محفظ	البريمي	147	الخضراء الجديدة	594,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (24300 ر.ع) أربعة وعشرون ألفا وثلاثمائة ريال عماني. فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
محمد اليحيائي	سدرة الصعراني	98144122	البريمي

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة اطياف الوثبة للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1116563)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة أبو سليمان الجديدي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1068380)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

علي بن خميس بن خلفان المؤتي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 93
الكائنة في ولاية العامرات
بالمربع: م/8
والبالغ مساحتها: 1000 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨١٦٤
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
سيارات بدون سائق، سيارات مستقلة.
باسم: كارمل للتجارة والخدمات
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٣٠٨٠ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، ولاية بوشر، العذيبة الشمالية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٤٧٨
في الفئة ٤٥ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير الملابس، تأجير ملابس السهرة.
باسم: بهجة صور للتجارة والمقاولات
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٦ ر.ب: ١٣٦، محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٧١٠
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
التنظيف الجاف، غسيل وكي الملابس، تنظيف الملابس، كي البياضات، غسل البياضات.
باسم: المناطق المدارية للاستثمار
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١٣٢ ص.ب: ٢٤١٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧١٧١
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع الزهور الطبيعية.
باسم: المرابع العربية المتحدة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٣١٤ ص.ب: ١٠٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٣/١٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٧٨
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
محطة صيانة المركبات.
باسم: الرؤية المبتكرة للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: الرستاق، ر.ب: ١١٩، ص.ب: ٥٥٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٥/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٩٤١
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
تربية الحيوانات، زراعة المسطحات الأرضية، خدمات الحمامات العامة للأغراض الصحية، خدمات الحمامات التركية، خدمات صالونات التجميل، خدمات العيادات الطبية، المعالجة اليدوية للأعصاب، خدمات تسريح الشعر، صناعة أكاليل الزهور، خدمات دور النقاهة، مستشفيات، الرعاية الصحية، البستنة، زراعة الحدائق، تأجير معدات الزراعة، المساج التدليك، المساعدة الطبية، خدمات فنيي البصريات، خدمات المشاتل، العلاج الطبيعي، خدمات المصحات، خدمات طب الأسنان..
باسم: شركة الأنظمة الصحية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١٠٤ ص.ب: ٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٣٥٢
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
بسترة الأغذية والمشروبات.
باسم: الفريد للحلول الهندسية والتطوير
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١٣٤ ص.ب: ٣٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٩٧١
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير العقارات، خدمات وكالات العقارات، تثمين العقارات، التقييم المالي التأمين والأعمال المصرفية والعقارات، القروض بضمان، إدارة العقارات، إدارة العمارات، تأجير الشقق، تأجير المزارع، تمويل البيع بالتقسيط، سمسرة الأوراق المالية، مكاتب العقارات والشقق السكنية، تحصيل الإيجارات، تأجير المكاتب عقارات، خدمات سمسرة الأوراق المالية، ترتيب التمويل لمشاريع البناء، تأجير المكاتب للعمل المشترك، الشؤون العقارية.
باسم: أبناء حبيب للعقارات
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١١، ص.ب: ١١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٦٤٣٦
في الفئة ٣١ من أجل السلع / الخدمات:
طعام للحيوانات الأليفة.
باسم: شركة العنقاء للتجارة الدولية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١١ ص.ب: ٣٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٧٩٣
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
المقاهي.
باسم: أحمد بن سالم بن علي حريز الشحي للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٨١١ ص.ب: ٣٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٢٨٦
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
النشر المكتبي الإلكتروني، خدمات مكتبات الإعارة، خدمات المكتبات المتجولة.
باسم: المجموعة العمانية الدولية
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٢١٧ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الوطية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٦٩١
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.
باسم: المجموعة العمانية الدولية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١٢ ص.ب: ٢١٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/١٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٦٥٠
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
بيع الأحذية والحقائب.
باسم: إتقان الجديدة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١٣٣ ص.ب: ٧٤٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٦٠٩١٦
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
غسل المركبات، صيانة المركبات، خدمات الكهربائيين، تركيب وإصلاح الأجهزة الكهربائية، صيانة وإصلاح السيارات، تشحيم المركبات.
باسم: الشفرة المتكاملة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٣/١/٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٦٤٨
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باسم: أسياد الداخلية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٦١٨ ص.ب: ٦١٨، شارع جامع البوسعيد، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/١٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٧٩١
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
تفصيل الملابس.
باسم: الجوري للتجارة والتطوير
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١١ ص.ب: ١٤٧٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٢٢٣
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
الملابس والأحذية.
باسم: عبدالله زكي للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١٢، ص.ب: ٢٧٠٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٥/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٠٠٧
في الفئة (١٦) من أجل السلع / الخدمات:
مناديل من الورق (FACIAL TISSUE PAPERS).
باسم: شركة مسقط للصناعات العالمية
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة مسقط، ولاية السيب، المعبيلة الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/٢٠

مع زيادة 521 مليون ريال في الإنفاق العام

13% ارتفاعا في الإيرادات العامة إلى 6.6 مليار ريال بنهاية الربع الثاني

مسقط- العُمانية

شـهدت الإيرادات العامة للدولة حتى نهايـة الربع الثـاني من العـام الجاري ارتفاعًا بنسـبة ١٣ بالمائة، مسجلةً نحو ٦ مليـارات و٦٠٢ مليـون ريال عُماني، مقارنة بتسـجيل نحو ٥ مليارات و٨٣٩ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسـها مـن العام الماضي؛ ويُعزى ذلك بشـكل رئيس إلى ارتفاع الإيرادات النفطية.

وأشـارت نشرة الأداء المالي الصـادرة عـن وزارة الماليـة إلى أن الإنفاق العام بلـغ حتى نهايـة الربع الثـاني من عام ٢٠٢٦م نحـو ٦ مليـارات و٦١٩ مليون ريـال عُماني، مرتفعًا بمقدار ٥٢١ مليون ريـال عُماني، أي بنسـبة ٩ بالمائـة عن الإنفـاق في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م والبالغ نحو ٦ مليارات و٩٨ مليون ريال عُماني؛ نتيجة ارتفاع المصروفات الإنمائية والجارية مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضحـت الـنشرة أن صـافي إيرادات النفط حتى نهايـة الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م ارتفع بنسبة ١٠ بالمائة، مسجلًا نحـو ٣ مليـارات و٣٣٢ مليـون ريال عُماني، مقارنة بتحصيل نحو ٣ مليارات و١٨ مليون ريال عُماني حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥م، كما بلغ متوسط سـعر النفط المحقق ٧٤ دولارًا أمريكيًّا للبرميل، وبلغ متوسط كمية إنتاج النفط مليونًا و٧٤ ألف برميل يوميًا، فيما ارتفع صـافي إيرادات الغاز بنسـبة ٣٢ بالمائة مسجلًا مليارًا و١٦٤ مليون ريال عُماني، مقارنة بتسجيل ٨٨٤ مليون ريال عُماني في الـفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م. وبيّنت النشرة أن الإيـرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م ارتفعت بنسـبة ٦ بالمائة لتبلغ مليارين و٤٥ مليون ريال عُماني، مقارنة بتحصيل مليار و٩٢٨ مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وفي جانب الإنفاق، ارتفعت المصروفات الجارية بنحـو ٢٥١ مليون ريال عُماني، لتبلـغ ٤ مليـارات و٣٦٩ مليـون ريال عُماني، مقارنـة بـ ٤ مليـارات و١١٨ مليـون ريال عُماني بنهايـة الربع الثاني من عام ٢٠٢٥م.

كما بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحـدات المدنية ٧٩٨ مليـون ريال عُماني حتى نهاية الربـع الثاني من عام ٢٠٢٦م، منهـا ١٤٦ مليـون ريال عُماني لمشروعات التحـول الاقتصادي، وبلغت نسبة الصرف نحو ٦١ بالمائة من إجمالي المصروفـات الإنمائيـة المخصصـة لعام ٢٠٢٦م والبالغة ١,٣ مليار ريال عُماني.

وسجلت جملة المسـاهمات والنفقات الأخرى حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري مليارًا و١٣٢ مليون ريال عُماني، منخفضةً بنحـو ٢٩ مليون ريال عُماني، بنسـبة ٢ بالمائة مقارنة بالفترة نفسـها من عام ٢٠٢٥م والبالغـة مليارًا و١٦١ مليون ريال عُماني.

وبلـغ دعـم بنـود منظومـة الحماية الاجتماعية وقطـاع الكهرباء والمنتجات النفطيـة حتـى نهاية الربـع الثاني من عـام ٢٠٢٦م نحـو ٣٢٣ مليـون ريال عُماني، و٢٨٨ مليـون ريال عُماني، و١٦٢ مليـون ريال عُماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص لسـداد الديون نحو ١٥٠ مليون ريال عُماني.

كما بلغت المصروفات قيد التسوية نحو ٣٢٠ مليون ريال عُماني حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦م، مقارنة بنحو ١٣٠ مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م.

وأشارت النشرة إلى أن حجم الدين العام بلـغ ١٤,١٦ مليـار ريـال عُماني بنهاية الربع الثاني من عـام ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ١٤,١٢ مليار ريـال عُماني بنهاية الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٥م. مسـجلًا ارتفاعًا نسبيًا يبلغ نحو ٠,٣ بالمائة.

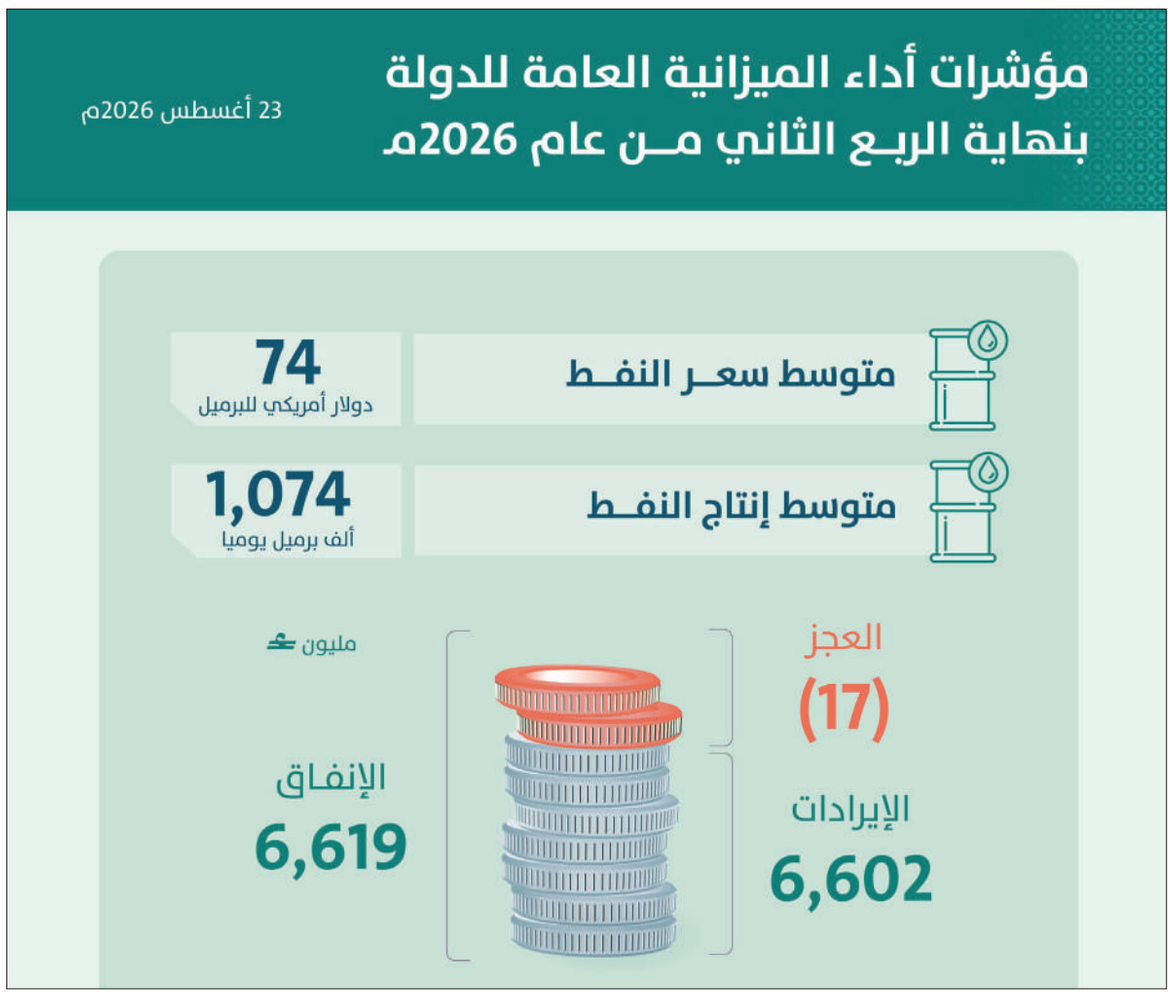

إطار تنظيمي متكامل لحماية المؤمن لهم

إصدار لائحة تنظيم نشاط معاينة وتقدير الخسائر التأمينية لتعزيز كفاءة التسويات

مسقط- الرؤية

أصدرت هيئـة الخدمات الماليـة اللائحة التنظيميـة لمزاولة نشـاط معاينة وتقدير الخسـائر التأمينيـة، بموجب القـرار رقم (خ/٢٠٢٦/١٢)، بهدف تنظيم الممارسـات المهنية المرتبطة بمعاينـة الأخطار وتقدير الخسـائر، ورفع كفاءة وجودة الخدمات التأمينيـة، وتعزيز حمايـة حقوق المؤمن لهم، بما يرسـخ مبادئ الشفافية والعدالة والحياديـة في تقييم الخسـائر وتسـوية المطالبات التأمينية.

وتـأتي اللائحة في إطار توجـه الهيئة نحو تنظيم المهن والأنشـطة المسـاندة لقطاع التأمين وفق أسـس مهنية وفنية واضحة، بما يعزز موثوقيـة أعمال المعاينة وتقدير الخسـائر، ويرفـع جودة التقاريـر الفنية التي تسـتند إليها شركات التأمين وإعادة التـأمين في تقييـم الأخطـار والمطالبـات واتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالتغطيات والتعويضات التأمينية.

ووضعت اللائحة إطـارًا تنظيميًا متكاملًا لمزاولة نشـاط معاينة التـأمين قبل إبرام عقد التأمين، وتقدير الخسائر الناجمة عن تحقـق الأخطار المؤمـن ضدها، وحددت المتطلبات الفنية والمهنية الواجب توافرها في الجهات المرخصـة، إلى جانب الضوابط المنظمة لأعمالهـا والتزاماتها تجاه شركات التـأمين والمؤمن لهم، بما يضمن ممارسـة النشـاط بكفـاءة واسـتقلالية وحيادية.

وحددت اللائحة مجموعـة من الضوابط والمتطلبـات المنظمـة للترخيـص بمزاولة نشـاط معاينة وتقدير الخسائر التأمينية، مؤكـدةً ضرورة الحصـول على ترخيـص مسـبق من هيئة الخدمات المالية لمزاولة النشـاط، كما حظرت على شركات التأمين التعامل مع أي جهة غير مرخصة. وشملت هـذه الضوابـط الاشتراطـات القانونيـة والماليـة والمهنيـة، ومتطلبـات الكفـاءة والـخبرة اللازمة للعاملين في النشـاط، بما يعـزز جـودة أعمال المعاينـة والتقديـر وموثوقيتها.

كما نظمـت اللائحـة مـدة الترخيـص وإجراءات تجديده والتزامات المرخص له، وأكـدت ضرورة الالتزام بالمعـايير المهنية ومبادئ النزاهة والاسـتقلالية والحيادية، والمحافظة على سرية البيانات والمعلومات.

ونظمـت اللائحـة آلية معاينـة الأخطار وتقديـر الخسـائر التأمينيـة، وحـددت الواجبـات المهنية للمرخص له في مختلف مراحـل المعاينـة والتقديـر، بمـا في ذلك إعداد تقارير فنية دقيقة وشـاملة تستند إلى أسـس ومعايير مهنية واضحة، ودراسة المطالبات والتحقق من أسـباب الخسائر وحجمها، بما يعزز دقة التقييم وموثوقيته ويحفظ حقوق أطـراف العلاقة التأمينية، والـذي بـدوره يعـزز اسـتقلالية أعمال المعاينة وتقدير الخسـائر من خلال وضع ضوابط للحد من حالات تضارب المصالح، بما يضمن موضوعية التقييم وحياديته.

بنك ظفار يُوسّع فرص تملّك العقارات للوافدين بقروض سكنية مميزة

مسقط- الرؤية

يقدم بنك ظفار حلولا تمويلية لتسهيل فرص تملّك العقارات في سلطنة عُمان للمقيمين في سلطنة عُمان وبأسعار فائدة تبدأ من ٤,١٥٪ للعقارات المؤهلة ضمن مشاريع المجمعات السـياحية المتكاملة المسـجلة لـدى البنك والمعتمدة من قبل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني للبيع للوافدين، وبتمويل يصل إلى ٣٥٠ ألف ريال.

ويُمكـن للتمويل أن يغطي ما يصل إلى ٧٠٪ من قيمة العقار مع فترات سداد تمتد إلى ٢٠ عاما، مما يجعل التملك العقاري أكثر سهولة للوافدين الراغبين في الاسـتقرار والاسـتثمار على المدى الطويل في سلطنة عُمان.

ويشـمل التمويـل مجموعـة واسـعة من الخيارات السـكنية، مثل الشـقق السكنية، والفلل، وغيرها من الوحدات التي يستطيع الأجانـب تملكها، مـا يمنح الزبائـن المرونة لاختيار العقارات التي تتناسـب مع أسلوب حياتهـم وأهدافهم الاسـتثمارية وقدراتهم الماليـة. كما وسّـع البنك عروضـه في مجال التمويـل العقاري لتشـمل العقـارات قيد الإنشاء والمشـاريع التي تُباع على الخارطة، وذلـك مـن خلال شراكات مـع مطـوري المجمعات السكنية المتكاملة.

ويأتي هذا التوجه في وقت تشهد فيه سلطنة عُمان تسـارعاً في تطويـر جيـل جديد من المجمعات المتكاملة التي تجمع بين السكن والسـياحة والترفيه والخدمات التجارية، إلى جانب المجمعات السياحية المتكاملة القائمة مثل الموج مسـقط، ومسـقط هيلز، وجبل سـيفة، تتوسـع مشـاريع كبرى مثل عايدة (AIDA) إلى جانـب مجمعـات عمرانيـة جديـدة مخطـط لها، مـا يزيد مـن تنوع العقارات عالية الجـودة المتاحة للمشترين الأجانـب. وفي الوقـت ذاته، تعمـل وزارة الإسـكان والتخطيط العمـراني على تطوير سلسـلة من المشـاريع الحضرية والسكنية المتكاملـة التي تهدف إلى إنشـاء مجمعات أكثر ملاءمة للعيش، وجذب الاسـتثمارات، ودعم النمو العمراني المستدام. وتسهم هذه المبادرات مجتمعة في إعادة تشكيل المشهد العقـاري في سـلطنة عُمان، وخلـق فـرص جديدة للأفراد والمسـتثمرين للمشـاركة في التنمية طويلة الأمد للبلاد.

ويكمّـل عـرض التمويل السـكني من بنك ظفار هـذه التوجهات الوطنيـة من خلال تحويـل فرص التملك العقـاري المؤهلة إلى واقع عملي، فبالنسـبة للوافديـن المقيمين والعامـلين في سـلطنة عُمان، يوفّـر هـذا التمويل مسـاراً للاسـتقرار والارتباط طويل الأمد بالبلاد، بينما يتيح للمشترين المؤهلين مـن خارج سـلطنة عمان فرصة الاسـتثمار في سـوق يسـتفيد من النمـو المتواصل في قطاعات السياحة والبنية الأساسية والتنويع الاقتصادي. كما يعكس هذا العرض الطموح الأوسع لسـلطنة عمان في استقطاب رؤوس الأمـوال والكفـاءات الدوليـة، عبر تعزيـز مكانة سـلطنة عمان كوجهـة جاذبة ليس فقـط للزيـارة أو العمل، بل أيضـاً للعيش والتملك والاستثمار. ومن خلال توفير تمويل مُـيسر للعقارات المؤهلـة ضمن المجمعات السـياحية المتكاملـة، يسـاعد بنـك ظفار الوافديـن على أن يكونـوا شركاء فاعلين في المرحلـة المقبلـة مـن التنميـة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها عُمان.

ويعُد بنـك ظفار ثاني أكبر بنك في سـلطنة عمان من حيث شبكة الفروع، إذ يصل عدد الفـروع إلى أكثر من ١٤٥ فرعـا متوزعة في جميع أنحـاء سـلطنة عمان، ويقدم البنك عبر فروعـه المختلفة مجموعة واسـعة من الحلول المصرفيـة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك النسـاء والشباب والأطفال، والقُصر، والفئـات ذات الدخـل المرتفـع، فضلا عن تقديم خدمات متخصصة لأصحاب الثروات وعائلاتهم وإدارتهـا بطريقة آمنة وحكيمة وبسرية تامة.

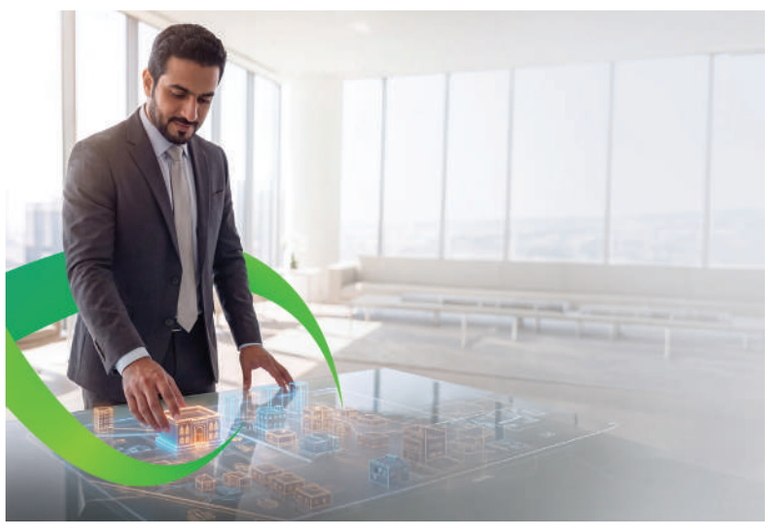

تتويج مركز عمان للمؤتمرات والمعارض بجائزة إقليمية عن معرض «فن مسقط»

مسقط- الرؤية

تـوج مركـز عُمان للمؤتمـرات والمعـارض بجائزة إقليمية ضمن جوائز الشرق الأوسـط للفعاليـات ٢٠٢٦، وذلـك عـن معرض «فن مسـقط» الـذي نال جائـزة أفضـل تصوير فوتوغـرافي وفيديوغـرافي لفعالية، ومشروعه الإبداعي «لقطـات تصنع الحكاية»، في إنجاز جديـد لمركـز عُمان للمؤتمـرات والمعـارض وتقديـراً للتميز الإبداعـي في توثيق التجربة البصريـة للمعـرض، وتسـليط الضـوء على تفاصيله وهويته الفنيـة والثقافية من خلال الصـورة والفيديو، حيث جـاء التتويج خلال حفـل الجوائـز الـذي أقيـم في دبي بدولـة الإمارات العربية المتحدة.

وجاء هذا الإنجاز وسـط منافسـة قوية على مستوى المنطقة، وبعد عملية تحكيم مستقلة ومتعددة المراحل، شملت تقييماً للمشاركات وفق معـايير الفئـة، إلى جانب جولـة ثانية من التقييم للمشـاركات المدرجـة في القائمة المخـتصرة. وتضـم جوائز العـام الجاري ٣٥ فئـة وأكثر من ٤٠ محكماً مـن خبراء القطاع، فيما تجاوز عدد المشـاركات ٦٠٠ مشـاركة، ما يعكس حجم المنافسـة ومستوى المشاريع المشاركة في هذه الدورة. وقال المهندس سعيد بن سـالم الشـنفري، الرئيـس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعـارض، إن هذا التتويج يجسد رؤية مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض في صناعـة فعاليات تتجـاوز مفهوم الحدث التقليدي، لتقدم تجـارب متكاملة تجمع بين الإبداع، والهوية، والسرد البصري، وتساهم في إبراز سـلطنة عُمان كوجهـة إقليمية متميزة للفعاليات والثقافة والفنون.

وأضاف أن هذا الفـوز يعد تقديرًا إقليميًا لما وصل إليه المركز من تطور في صناعة الفعاليات وتقديمها وفق مفاهيم إبداعية متكاملة، كما يعكس الجهود التي تبذلها الكفاءات الوطنية وفريق العمـل وشركاؤنا في تحويل الفعاليات إلى تجـارب مؤثـرة وقصـص بصريـة قادرة على الوصـول إلى الجمهـور وتعزيـز حضور سـلطنة عُمان في صناعة المعارض والمؤتمرات والفعاليات إقليميًا».

بدء موسم صيد الروبيان في الأول من سبتمبر

مسقط- الرؤية

يبدأ، الثلاثاء الأول من سـبتمبر، موسم صيد ثروة الروبيان في سـواحل سـلطنة عُمان للعام الجاري ٢٠٢٦، والـذي يسـتمر لمـدة ٣ أشـهر متتالية، حيث يتوجه عـدد كبير من الصيادين الحرفيين بالولايـات في المحافظـات السـاحلية في سـلطنة عُمان إلى صيـد وجمع ثـروة الروبيـان. وتُواصل وزارة الثروة الزراعيـة والسـمكية ومـوارد المياه الاسـتعدادات لموسـم صيد ثروة الروبيان بتنفيذ عدد من الفعاليات الإرشادية والتوعوية للصيادين الحرفيين قبل بدء الموسم، كما ستقوم دائرة الرقابة والتراخيـص السـمكية بالمديرية العامـة لتنمية المـوارد السـمكية في الوزارة بتكثيـف عمل فرق الرقابة السـمكية على طول سـواحل المحافظات خلال فترة الموسـم. ونفـذت المديريـة العامـة للبحوث السمكية في الوزارة ممثلة في مركز العلوم البحرية والسمكية ومركز الاستزراع السمكي عدداً من البحـوث والدراسـات العلمية عـن معدات وطرق صيد ثروة الروبيان، وعن اسـتزراع وإكثار ثـروة الروبيان في سـواحل سـلطنة عُمان، إضافة إلى دراسـات علمية عـن تنميـة وتطوير مصائد ثروة الروبيـان. وأوضحت إحصائيات وزارة الثروة الزراعية والسـمكية وموارد المياه أن اجمالي إنتاج سلطنة عمان من ثروة الروبيان خلال العام الماضي ٢٠٢٥ وصـل إلى ٦ آلاف و٣٢١ طنا بقيمة إجمالية بلغت ١٤,١٤ مليون ريال، مرتفعا عن العام الذي سبقه ٢٠٢٤ والذي سجل إنتاجا يقدر بـ٥١٨٨ طنا بقيمة إجمالية بلغت ١٣,٣ مليون ريال

ودعـت وزارة الثروة الزراعيـة والسـمكية وموارد المياه الصيادين الحرفيين إلى الالتزام بمعدات الصيد المسموح اسـتخدامها في الموسم والتعاون مع فرق الرقابة السمكية خلال العمل طوال الموسم.

بنك مسقط يُعزز شراكته مع الاتحاد العُماني للكريكيت ترسيخًا لدعمه للقطاع الرياضي

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- تعزيز شراكته مع الاتحاد العُماني للكريكيت، وذلك في إطار التزامه الراسخ بدعم المبادرات الرياضية والاجتماعية والثقافية، انطلاقًا من إيمانه بأن الرياضة تمثل جسرًا فاعلًا للتواصل الثقافي والاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

وتكتسب هذه الشراكة أهمية خاصة في ظل الشعبية المتنامية التي تحظى بها رياضة الكريكيت في السلطنة خلال السنوات الأخيرة، حيث يسهم دعم بنك مسقط في توفير بيئة داعمة لتطور هذه الرياضة ومواكبة التوسع المستمر في قاعدة ممارسيها ومتابعيها، بما يعزز مكانة البنك كشريك أساسي في مسيرة تطور القطاع الرياضي في السلطنة.

ويحرص بنك مسقط على أن يكون رافدًا للمبادرات التي تُسهم في دعم النمو والتقدم في مختلف المجالات في السلطنة، وفي مقدمتها استثمار طاقات الشباب وصقل مواهبهم الرياضية. وفي هذا الإطار، يقدّم البنك دعمًا مستمرًا لعدد من الأنشطة الرياضية وبطولات الشباب في مختلف محافظات السلطنة ضمن برامجه في جانب المسؤولية الاجتماعية، كما يحرص على المشاركة في مختلف الأنشطة المجتمعية بما يعزز نموذج الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية، يلعب بنك مسقط دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي في السلطنة من خلال مختلف الخدمات والمنتجات المبتكرة التي يقدمها للزبائن، والتي جاء تطويرها تماشيًا مع التوجهات العالمية في القطاع. وقد ساهمت هذه الخدمات الحديثة في تيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية، منها على سبيل المثال خدمات التحويلات المالية عبر شبكة واسعة من القنوات، بما في ذلك تطبيق الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتي شهدت بدورها إقبالًا واسعًا كونها توفر الجهد والوقت وتلبي توقعات واحتياجات الزبائن.

وسيواصل البنك تعزيز مسيرته الناجحة في هذا القطاع من خلال التركيز على الابتكار لتقديم أفضل الخدمات للزبائن وتعزيز تجربتهم المصرفية.

بنك عُمان العربي و«بي واي دي» يطلقان شراكة حصرية لتمويل السيارات

مسقط- الرؤية

أعلن بنك عُمان العربي توقيع اتفاقية تعاون إستراتيجي مع شركة «بي واي دي عُمان»، الممثلة بمجموعة سعود بهوان، بهدف تقديم حلول تمويلية تنافسية وتجربة عملاء متطورة للراغبين في شراء سيارات BYD. وجرى إبرام هذا التعاون خلال حفل توقيع أقيم في مقر «بي واي دي عُمان» ومجموعة سعود بهوان.

وتهدف هذه الشراكة إلى جعل امتلاك السيارات أكثر سهولة ويسرًا للعملاء المؤهلين في جميع أنحاء السلطنة، وذلك من خلال الجمع بين القدرات التمويلية لبنك عُمان العربي والحضور المتنامي لشركة «بي واي دي عمان» في سوق المركبات الكهربائية وسيارات الطاقة الجديدة.

وبموجب هذا التعاون، يمكن للعملاء الراغبين في شراء سيارة BYD جديدة الاستفادة من حلول تمويلية تفضيلية يقدمها بنك عُمان العربي، خاضعة للشروط والأحكام المعمول بها. كما سيحصل العملاء الذين يمولون مركباتهم عبر بنك عُمان العربي على مزايا إضافية حصرية مقدمة من شركة بي واي دي خصيصًا لعملاء البنك، وسيتم الإعلان عن تفاصيل هذه المزايا مباشرة من قبل شركة بي واي دي عُمان.

وقال جمعة الفليتي، نائب رئيس التجزئة المصرفية في بنك عُمان العربي: «يعكس تعاوننا مع بي واي دي عُمان التزام بنك عُمان العربي المستمر بتطوير حلول تمويلية تنافسية تلبي المتطلبات والخيارات المتطورة لعملائنا، ومع تزايد الإقبال على المركبات الكهربائية وسيارات الطاقة الجديدة، يسعدنا العمل مع شريك رائد في قطاع السيارات لتقديم قيمة مضافة وراحة أكبر للعملاء طوال رحلة امتلاكهم للمركبة."

وأضاف: «من خلال الربط بين اختيار المركبة وإجراءات التمويل الميسرة، تتيح هذه الشراكة للعملاء استكشاف خيارات تنقل مبتكرة مدعومة بحلول مالية مرنة ومزايا حصرية."

من جانبه، أوضح راكيش ممثلًا عن مجموعة سعود بهوان وبي واي دي عُمان: «يجمع هذا التعاون بين مجموعة سيارات بي واي دي المتقدمة التي تعمل بالطاقة الجديدة والخبرة التمويلية الراسخة لبنك عُمان العربي لتقديم عرض متميز للعملاء في سلطنة عُمان. نتطلع إلى تزويد عملاء بنك عُمان العربي بمزايا حصرية وتجربة سلسة للتعرف على مستويات الأداء والتكنولوجيا والكفاءة التي توفرها سيارات BYD."

وتدعم هذه الشراكة الأهمية المتزايدة للتنقل الكهربائي والمركبات العاملة بالطاقة الجديدة ضمن سوق السيارات المتطور في عمان. كما تؤكد الالتزام المشترك بين بنك عُمان العربي وبي واي دي عمان لتعزيز خيارات العملاء وتوفير مسار متنسق يبدأ من اختيار السيارة المناسبة وحتى الحصول على التمويل الملائم.

من خلال دعم برنامج «سراج»

شراكة بين «صحار الدولي» و«لهُنَّ عُمان» لتنمية مهارات رائدات الأعمال

مسقط- الرؤية

وقّع صحار الدولي مذكرة تفاهم استراتيجية مع «لهُنَّ عُمان» لتمكين رائدات الأعمال العُمانيات. وقّع المذكرة كُلٌّ من الدكتور مازن بن محمود الرئيسي، رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي، وشذا المسكري، مُؤَسِّسَة «لهُنَّ عُمان»، بهدف تزويد رائدات الأعمال العُمانيات بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطوير أعمالهن.

وبموجب هذا التعاون، يقدم صحار الدولي، بصفته الشريك الرئيسي، دعمه لبرنامج «سراج» لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يهدف البرنامج الذي سيستمر على مدى ١٢ أسبوعًا إلى دعم رائدات الأعمال العُمانيات، الراغبات في الانتقال بأعمالهن التجارية إلى مراحل جديدة، وذلك عبر توفير الإرشاد المنهجي، وتعزيز الثقافة المالية، وتقديم التوجيه العملي في إدارة الأعمال، إلى جانب إتاحة فرص بناء شبكات مهنية فاعلة.

وقال الدكتور مازن الرئيسي، رئيس مجموعة التسويق في صحار الدولي: «لا تقتصر الثقافة المالية على استيعاب الأرقام، بل هي قدرة عملية ترتقي بجودة القرارات المؤسسية. وتوفر هذه المعرفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسًا موثوقًا لتقييم الفرص وقيادة التوسع الاستراتيجي. وإيمانًا منا بالقيمة الفاعلة التي تقدمها المؤسسات النسائية للاقتصاد العُماني، فإن تمكين نموها يتطلب دعمًا مستمرًا وشراكةً طويلة الأجل. تأتي مشاركتنا في هذا البرنامج تجسيدًا لهذا الوعي، وتأكيدًا على دور هذا القطاع الحيوي في توفير فرص العمل ودعم مسيرة التنويع الاقتصادي وفق رؤية عُمان ٢٠٤٠".

من جانبها، أوضحت شذا المسكري، مُؤَسِّسَة «لهُنَّ عُمان»: «نؤمن بأن كل مشروع تقوده امرأة يحمل قصة وجهدًا وإمكانات تستحق الدعم. ومن خلال «سِراج»، نعمل مع رائدات الأعمال على تحويل هذا الجهد إلى نمو واضح، ومشاريع أكثر قدرة على التوسع، وأثر اقتصادي أوسع. فالبرنامج يساعد المشاركات على فهم مشاريعهن بشكل أعمق، وترتيب أولوياتهن، واتخاذ قرارات أكثر وعيًا وثقة. وعندما تنمو المشاريع التي تقودها النساء، فإن أثرها يمتد إلى توفير فرص جديدة، وتعزيز القيمة المحلية، ودعم جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان".

ويستهدف البرنامج رائدات الأعمال العُمانيات اللاتي يمتلكن مؤسسات مسجّلة ومدرّة للدخل، وبدأت أعمالهن منذ ستة أشهر على الأقل. ويشمل «سِراج» جلسات استشارية يقودها خبراء، وجلسات جماعية أسبوعية، وجلسات فردية، إلى جانب أنشطة أسبوعية للتأمل ومراجعة مستوى التقدم، بما يساعد المشاركات على تطوير مشاريعهن بوضوح أكبر وثقة أعلى. ويُختتم البرنامج بيوم للعرض، تبرز خلاله المشاركات أثر «سِراج» على قراراتهن التجارية وأولويات مشاريعهن للمرحلة المقبلة.

كما سيتضمن البرنامج ورش عمل سيتم احتضانها في أكاديمية صحار الدولي والتي تهدف إلى ربط المشاركات بنخبة من الخبراء المصرفيين لتزويدهن برؤى عملية تناسب تطلعاتهن في التخطيط المالي والجاهزية الائتمانية، فضلاً عن التطرق إلى جوانب أوسع تتصل بنمو أعمالهن والتوسع التجاري.

احتفال «آرا للبترول» و«دار العطاء» باكتمال بناء منزل ضمن مبادرة «معًا نُعمّر»

مسقط- الرؤية

احتفلت شركة آرا للبترول، بالشراكة مع جمعية دار العطاء، باكتمال بناء منزل جديد لإحدى الأسر ضمن مبادرة «معًا نُعمّر»، في أحدث مشاريع برنامج الاستثمار الاجتماعي للشركة، بما يسهم في توفير بيئة سكنية أكثر أمانًا واستقرارًا للأسرة المستفيدة.

ومن خلال هذه المبادرة، تم توفير منزل متكامل لأم وأطفالها الخمسة، ليمنحهم بيئة معيشية آمنة ومريحة ومستقرة، ويشكل بداية جديدة تنطلق منها الأسرة نحو مستقبل تسوده الطمأنينة والأمل. ويجسد هذا المشروع جهود آرا للبترول المتواصلة لدعم المبادرات المجتمعية التي تتجاوز الدعم على المدى القصير، بل تسعى إلى إحداث أثر حقيقي ومستدام في حياة الأفراد والأسر عبر بناء شراكات طويلة الأمد.

وقال الدكتور عمر الجعيدي، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة آرا للبترول: «تعكس مبادرة «معًا نعمّر» التزام آرا للبترول بتنفيذ مشاريع مجتمعية مستدامة تُحدث أثرًا ملموسًا وطويل الأمد في حياة الأفراد والأسر. ونحن نؤمن بأن مسؤوليتنا تمتد إلى ما هو أبعد من أنشطتنا التشغيلية، لتشمل الإسهام في تنمية المجتمع وتحسين جودة الحياة، ودعم المبادرات التي تُوجِد قيمة حقيقية ودائمة للمجتمعات التي نخدمها." وأوضحت بسمة الرحبية، مديرة الحوكمة الثلاثية (ESG) في شركة آرا للبترول: «نطبق على استثمارتنا الاجتماعية المعايير ذاتها التي نستشرد بها في الركيزتين البيئية والحوكمية ضمن أجندتنا للاستدامة؛ فنبدأ بدراسة موثّقة للاحتياجات، ونحرص على أن تُترجم مشاريعنا إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس. ولا تقل أهميةً عن ذلك الطريقةُ التي نُفِّذ بها المشروع، إذ جرى البناء عبر مقاولين وموردين محليين، بما أسهم في إبقاء الإنفاق داخل الاقتصاد العُماني، وفي الوقت نفسه، حصلت الأسرة على أصلٍ مستدام يعود عليها بالنفع على المدى الطويل. ويمثل هذا العائد المزدوج، الاجتماعي والاقتصادي، المعيار الذي نعتمده اليوم في اختيار برامجنا المستقبلية."

وذكرت مريم الزدجالية، رئيسة مجلس إدارة جمعية دار العطاء: «تُجسّد مبادرة «معًا نعمّر» أهمية التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تنفيذ مشاريع مستدامة تترك أثرًا ملموسًا في حياة الأسر المستحقة. ونتوجّه بالشكر إلى آرا للبترول على دعمها وشراكتها الفاعلة. فاكتمال هذا المنزل لا يمثل نهاية مشروع، بل بداية جديدة للأسرة ومستقبلًا أكثر أمانًا وإشراقًا لأبنائها."

«شانجان» تقدم عروضا على تشكيلة «يوني» بأقساط شهرية وضمان 6 سنوات

مسقط- الرؤية

أعلنت شانجان عن عرض مُميز على تشكيلة يوني يتضمن أقساطًا شهرية تبدأ من ١٤٤ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات، إذ يمكن للعملاء الذين يشترون طرازات مختارة من تشكيلة يوني الاستفادة من ضمان المُصنّع لمدة ست سنوات بدون تحديد المسافة، مما يمنحهم مزيدًا من الطمأنينة طوال فترة التملك.

ويتوافر العرض عبر شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات، ويشمل أربعة طرازات محددة هي يوني- ڤي ٢٫٠ توربو الفخمة، يوني- تي سبورت، يوني- إس دفع رباعي رويال، يوني- كي دفع رباعي ترند ، ليمنح العملاء خيارات متنوعة تلبي مختلف احتياجات القيادة ومستويات الأداء.

وبموجب العرض، تتوافر يوني- ڤي ٢٫٠ توربو الفخمة بأقساط شهرية تبدأ من ١٤٨ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات، يوني-تي سبورت بأقساط شهرية تبدأ من ١٥٠ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات، يوني- إس دفع رباعي رويال بأقساط شهرية تبدأ من ١٤٤ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات، يوني- كي دفع رباعي ترند بأقساط شهرية تبدأ من ١٥٠ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات.

ويتم احتساب قيمة الأقساط الشهرية للطرازات بناءً على دفعة مقدمة بنسبة ٢٠٪ وفترة تمويل لمدة ست سنوات، وذلك وفقاً لموافقة الائتمان من البنوك. ويسري العرض على المركبات المشتراة للاستخدام الشخصي، وقد تختلف المواصفات حسب فئة الطراز، وتطبق الشروط والأحكام.

مكن للعملاء امتلاك يوني-كي ٤WD تريند بأقساط شهرية تبدأ من ١٥٠ ريالًا عُمانيًا لمدة ست سنوات.

وقال متحدث باسم شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات ش.م.م (AGAE): تم تصميم تشكيلة يوني للعملاء الذين يقدرون التصميم المميز والأداء القوي والتكنولوجيا المتقدمة والراحة اليومية. ومع خيارات الأقساط الشهرية الجذابة المتاحة على أربعة من طرازات يوني، إلى جانب ضمان المُصنّع لمدة ست سنوات دون تحديد المسافة، يوفر هذا العرض للعملاء فرصة مميزة لامتلاك أحد طرازات تشكيلة يوني بسهولة وراحة بال أكبر." ويمكن للعملاء زيارة صالات عرض شانجان في القرم والموالح ونزوى وصحار وصلالة وعبري، بالإضافة إلى مراكز المبيعات في بركاء وصور، لاستكشاف الطرازات وترتيب تجربة قيادة والحصول على التفاصيل الكاملة حول العرض.

الهولندي أليكو شاتوري يبدأ تحضيراته مبكرًا للموسم

الشباب يترقب قرعة «أبطال الخليج» في حلتها الجديدة.. والانطلاقة 13 أكتوبر

الرؤية- أحمد السلماني

دخل نادي الشباب مرحلة العد التنازلي لمشاركته المرتقبة ممثلاً للكرة العُمانية في النسخة الثالثة من دوري أبطال الخليج للأندية للموسم (٢٠٢٦- ٢٠٢٧)، والتي تنطلق في ١٣ أكتوبر المقبل وتستمر حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٧، في نسخة مختلفة تشهد للمرة الأولى مشاركة ١٢ ناديًا، وسط طموحات شبابية بتقديم حضور يليق بالكرة العُمانية في واحدة من أهم بطولات الأندية على مستوى المنطقة.

وتأتي مشاركة الشباب بعد حصول سلطنة عُمان على مقعد واحد في البطولة؛ حيث تم اختيار الأندية وفقا لنتائجها في المسابقات المحلية وترتيب الاتحادات الوطنية في تصنيف الاتحاد الآسيوي، مع استبعاد الأندية المشاركة في البطولات الآسيوية خلال الموسم نفسه، وكان الشباب قد أنهى الموسم الماضي وصيفًا للدوري العُماني، ليحصل على فرصة تمثيل السلطنة خليجيًا.

وكشف اتحاد كأس الخليج العربي لكرة القدم عن الهوية الجديدة وشعار البطولة بالتزامن مع اقتراب موعد انطلاقها، في خطوة تعكس التوسع الذي تشهده المسابقة في نسختها الثالثة، ويستند تصميم الشعار إلى كرة القدم باعتبارها محور البطولة، وتحيط بها عناصر مترابطة في تكوين دائري يعبر عن الحركة والوحدة والتكامل بين الاتحادات الخليجية والأندية المشاركة.

وتتجه الأنظار اليوم الاثنين إلى قرعة البطولة التي تقام عند الساعة الواحدة ظهرًا بتوقيت مسقط، الثانية عشرة ظهرا بتوقيت الدوحة، عبر الاتصال المرئي، بعدما كان الموعد المعلن سابقا للقرعة في ٩ سبتمبر قبل تقديمه إلى ٢٤ أغسطس، وستحدد القرعة الطريق الذي ينتظر الشباب ومنافسيه في مرحلة المجموعات.

وتضم النسخة الجديدة ٣ أضعاف المجموعات، بواقع ثلاث مجموعات تضم كل واحدة منها أربعة أندية، ويتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني من كل مجموعة مباشرة إلى الدور ربع النهائي، إلى جانب أفضل فريقين يحتلان المركز الثالث في المجموعات الثلاث، ليكتمل عقد الفرق الثمانية المتأهلة إلى الأدوار الإقصائية.

ويشارك إلى جانب الشباب ممثل السلطنة، كل من الاتفاق ونيوم من السعودية، والنصر وعجمان من الإمارات، والدحيل وقطر من قطر، وأربيل والزوراء من العراق، والرفاع من البحرين، وكاظمة من الكويت، وشعب حضرموت من اليمن، وهو ما يضع ممثل الكرة العُمانية أمام احتمالات متعددة في القرعة ومواجهات قوية مع أندية تملك تجارب محلية وخارجية واسعة.

وتعد النسخة الجديدة الأكبر منذ عودة البطولة تحت مظلة اتحاد كأس الخليج العربي لكرة القدم، بعدما ارتفع عدد المشاركين من ثمانية أندية في النسختين الماضيتين إلى ١٢ ناديا، وحصلت السعودية والإمارات وقطر والعراق على مقعدين لكل منها وفقا لآلية توزيع المقاعد، مقابل مقعد واحد لكل من سلطنة عُمان والبحرين والكويت واليمن.

وعلى الجانب الفني بدأ الشباب تحضيراته مبكرًا للموسم الجديد تحت قيادة الهولندي أليكو شاتوري، وعزز جهازه الفني بانضمام المدرب اللبناني أحمد عطوي مدربًا مساعدًا، ضمن خطوات النادي للاستعداد للاستحقاقات المحلية والمشاركة الخليجية، كما دخل الفريق برنامجًا إعداديًا تضمن التحضير للموسم الجديد ومعسكرًا خارجيًا في أبوظبي بالإمارات وخوض مباريات ودية لرفع مستوى الجاهزية قبل بداية المنافسات الرسمية.

وتكتسب المشاركة أهمية مضاعفة للشباب في ظل ازدحام روزنامته خلال الموسم المقبل بين المنافسات المحلية والبطولة الخليجية؛ إذ يبدأ مشواره في الدوري العُماني للموسم الجديد نهاية أغسطس، ما يمنح الجهاز الفني مجموعة من المباريات الرسمية قبل انطلاق المشوار الخليجي في أكتوبر، وهي فترة يمكن أن يستثمرها شاتوري للوصول إلى التشكيلة الأكثر استقرارا ورفع مستوى الانسجام بين عناصر الفريق.

كما عزز الشباب صفوفه بعدد من العناصر استعدادا للموسم الجديد، في محاولة لبناء قائمة قادرة على التعامل مع متطلبات المنافسة على أكثر من جبهة، خصوصا أن النظام الجديد للبطولة يفرض ست مباريات على كل فريق في دور المجموعات، بواقع ثلاث مباريات على أرضه ومثلها خارجها، قبل الانتقال إلى الأدوار الإقصائية بالنسبة للفرق المتأهلة.

ولا تعد البطولة الخليجية محطة جديدة بالكامل على الشباب؛ إذ سبق له الظهور في بطولة الأندية الخليجية الثامنة والعشرين عام ٢٠١٣، عندما لعب في المجموعة الثالثة إلى جانب الخريطيات القطري وكاظمة الكويتي، ونجح حينها في الفوز على كاظمة بهدفين مقابل هدف في مسقط، قبل أن ينهي مشواره في دور المجموعات بعد خسارته أمام الفريق الكويتي بهدف دون مقابل في لقاء الإياب. وتمنح هذه العودة الشباب فرصة لكتابة فصل جديد في مشاركاته الخارجية، مستندا إلى موسم محلي قوي أنهاه في وصافة الدوري، وإلى رغبة النادي في استثمار البطولة الخليجية لرفع مستوى الاحتكاك واكتساب مزيد من الخبرة أمام مدارس كروية مختلفة.

ومن المقرر أن تستمر مرحلة المجموعات حتى ١٧ فبراير ٢٠٢٧، قبل الانتقال إلى الدور ربع النهائي الذي يقام بنظام الذهاب والإياب خلال الفترة من ٢ إلى ١٧ مارس، فيما تدخل البطولة مراحلها الحاسمة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ أبريل بإقامة منافسات الدور نصف النهائي والمباراة النهائية.

وتأتي النسخة الثالثة بعد تتويج دهوك العراقي بطلا للنسخة الأولى عقب فوزه على القادسية الكويتي بهدفين مقابل هدف في النهائي، فيما حمل الريان القطري لقب النسخة الثانية بعد تغلبه على الشباب السعودي بثلاثة أهداف دون مقابل، لتدخل المسابقة موسمها الثالث وسط توسع واضح في عدد المشاركين ونظام أكثر شمولا وتنافسية.

وبالنسبة للشباب، فإن محطة القرعة ستكون أولى الخطوات الفعلية في مشواره الخليجي؛ حيث سيتعرف ممثل السلطنة على منافسيه الثلاثة ومسار مبارياته، قبل أن يبدأ العمل على التفاصيل الفنية لكل مواجهة، في مشاركة تحمل آمال جماهيره والكرة العُمانية في تسجيل حضور قوي والوصول بعيدًا في النسخة الأكبر من دوري أبطال الخليج للأندية.

كولكارني: منتخب الكريكت يحقق «مكتسبات فنية» خلال التجارب الودية

مسقط- الرؤية

أشاد سولاكشان كولكارني، مدرب منتخبنا الوطني للكريكت، بالمباريات الودية الأخيرة التي خاضها المنتخب الوطني أمام فريق جوا الهندي، واصفًا إياها بالتجارب القيّمة التي قدمت للمنتخب فوائد فنية ومكتسبات عديدة، مؤكدًا أن من أبرز المكاسب أن السلسلة تجاوزت مجرد الفوز بلقب سلسلة T٢٠ في التجربة الودية الأخيرة؛ وذلك ضمن إطار تحضيرات المنتخب لخوض الاستحقاقات الدولية المهمة في الفترة المقبلة.

وحقق المنتخب الوطني الفوز في سلسلة T٢٠ بنتيجة ٢-٠، قبل أن يخسر سلسلة مباريات الـ٥٠ أوفر بنتيجة ٢-١، إلّا أن كولكارني أكد أن الجولة حققت أهدافها الأوسع من الناحية الفنية؛ حيث قال كولكارني: "كانت السلسلة تنافسية للغاية، وحققنا منها فوائد كثيرة، ولم تكن المسألة مرتبطة فقط بالفوز أو الخسارة، بل تعلمنا الكثير عن لاعبينا، كما تعرفنا بشكل أكبر على موقعنا ومستوانا كفريق".

وأتاحت سلسلة جوا الودية للجهاز الفني للمنتخب الوطني فرصة تجربة توليفات وتقسيمات مختلفة، وإدارة أحمال اللاعبين الأساسيين، ومنح عدد من اللاعبين الآخرين فرصة خوض مباريات تنافسية، وهي تجربة يرى كولكارني أنها ستكون ذات قيمة كبيرة في الاستحقاقات المقبلة.

وأضاف: "حرصنا على إراحة بعض اللاعبين ومنحنا الفرصة لآخرين وبطبيعة الحال، عندما تمنح اللاعبين فرصة المشاركة، فإنهم يحتاجون إلى بعض الوقت للتأقلم، لكن بشكل عام، كانت التجربة ناجحة".

وأبدى كولكارني ارتياحه بشكل خاص للشخصية التي أظهرها المنتخب خلال سلسلة T٢٠؛ حيث قدم عدد من اللاعبين مساهمات مهمة في المواقف الحاسمة وتحت ضغط المنافسة.

وقال: " أتحدث دائمًا للاعبين إن عليهم المحافظة على الإيجابية، وحتى عندما لا تسير الأمور كما نريد، لا داعي للقلق بشكل مبالغ فيه، فقط علينا الاستمرار في أداء مهامنا بالملعب وعدم التفكير أكثر من اللازم". وأشار المدرب إلى عدد من المستويات الفردية اللافتة، من بينها المساهمات المستمرة بالكرة والمضرب، إلى جانب الأدوار المؤثرة للاعبي الرمي، في الوقت الذي يواصل فيه المنتخب البحث عن التوليفة والتوازن المناسبين عبر مختلف أنماط اللعبة.

وأوضح كولكارني أن الأهمية الأكبر لجولة جوا الودية تكمن في الدروس والخبرات التي خرج بها المنتخب قبل المشاركة في كأس آسيا المقبلة للرجال ٢٠٢٦ في ماليزيا، والتي تنطلق في ٣٠ أغسطس الجاري؛ حيث أوقعت القرعة المنتخب الوطني في المجموعة الثانية إلى جانب منتخبات الإمارات والكويت وقطر وسنغافورة، في البطولة التي تقام بنظام اليوم الواحد وتستمر حتى ١٢ سبتمبر.

ويستهل منتخبنا الوطني مشواره بمواجهة سنغافورة في ٣٠ أغسطس، ثم يلتقي قطر في ٢ سبتمبر، والكويت في ٥ سبتمبر، والإمارات في ٨ سبتمبر، وستشكل البطولة اختبارًا مهما جديدًا للمنتخب العُماني، في الوقت الذي يواصل فيه كولكارني وجهازه الفني بناء فريق ينافس كذلك بقوة على حجز مقعد في تصفيات كأس العالم للكريكت.

ويحتل المنتخب العُماني حاليًا المركز الرابع في ترتيب الدوري الثاني لتصفيات كأس العالم للكريكت، ولا يزال في موقف قوي لضمان أحد المراكز الأربعة التي تمنح أصحابها التأهل المباشر إلى المرحلة النهائية من تصفيات كأس العالم ٢٠٢٧، وتتأهل المنتخبات الأربعة الأولى في ختام منافسات الدوري الثاني تلقائيًا إلى التصفيات النهائية، حيث ستشتد المنافسة على بطاقات التأهل إلى نهائيات كأس العالم للكريكت للرجال ٢٠٢٧.

بثنائية محمد صلاح.. طرابزون يسجل أول انتصار في الدوري التركي

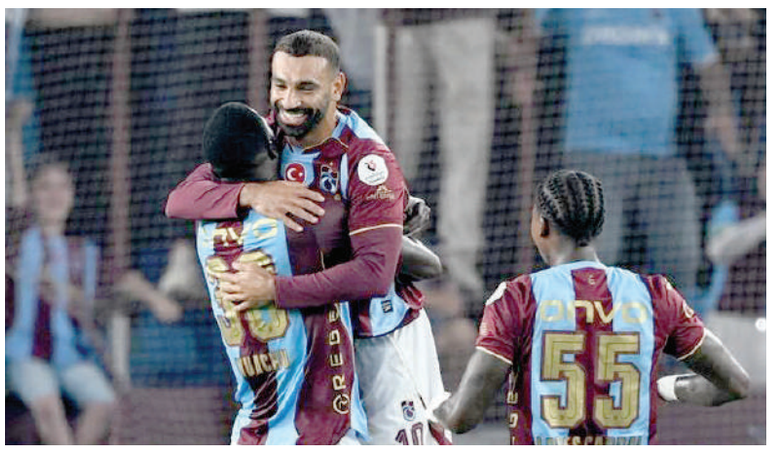

الرؤية- الوكالات

سجل محمد صلاح هدفه الأول في الدوري التركي الممتاز لكرة القدم بعدما منح فريقه طرابزون سبور التقدم ١-صفر على باشاك شهير، أمس الأحد. واستطاع فريق باشاك شهير إحراز هدف التعادل قبل أن يسجل محمد صلاح هدفه الثاني ويحقق أول انتصار لفريقه منذ الانضمام إليه.

وفي الهدف الأول، استغل صلاح قائد المنتخب المصري فشل محمد شينجزر حارس باشاك شهير في السيطرة على الكرة ليتابعها ويسدد في المرمى بعد ٨ دقائق من اللعب. واحتسب الهدف بعد مراجعة حكم الفيديو المساعد، الذي أكد عبور الكرة لخط المرمى. وجاء الهدف الثاني لنادي طرابزون بأقدام محمد صلاح أيضا في الدقيقة ٤٨.

وأصبح قائد منتخب مصر حديث جماهير طرابزون سبور منذ الإعلان عن الصفقة، حيث تعول جماهير النادي كثيرًا على القدرات الفنية والخبرات الكبيرة التي يمتلكها النجم المصري لقيادة ناديه الجديد نحو اعتلاء منصات التتويج، خاصة بعد سنوات طويلة قضاها في الملاعب الأوروبية، نجح خلالها في إثبات نفسه كواحد من أبرز اللاعبين في العالم.

المغرب يكتب التاريخ مع حصد «ذهبية أفريقيا» والتأهل لـ«أولمبياد لوس أنجلوس»

الرؤية- سعيد الهنداسي

كتب المغرب فصلاً جديدًا في تاريخ الكرة الطائرة الشاطئية الأفريقية، بعدما توج بذهبية منافسات الرجال في بطولة أفريقيا المقامة على شاطئ أبو هيف بمدينة الإسكندرية المصرية، إثر فوزه على الجزائر بنتيجة ٢-٠، ليجمع بين اللقب القاري وبطاقة التأهل إلى دورة الألعاب الأولمبية لوس أنجلوس ٢٠٢٨.

وحسم المنتخب المغربي المجموعة الأولى بنتيجة ٢١-١٩، قبل أن يفرض أفضليته في المجموعة الثانية وينهيها ٢١-١٢، مؤكدًا أحقيته بالتتويج باللقب الأفريقي.

ولم يتوقف الحضور المغربي عند ذهبية الرجال؛ إذ نجح المغرب في بلوغ نهائي منافسات الرجال والنساء، ليكون المنتخب الوحيد من بين ٤٤ فريقًا مشاركًا في البطولة الذي يصل إلى نهائيي الجنسين. وفي منافسات النساء، بلغ المغرب النهائي أمام نيجيريا، قبل أن يخسر بنتيجة ٢-٠، ليحصد الميدالية الفضية، فيما توجت نيجيريا بالذهب وحجزت بطاقة التأهل الأولمبي.

وبذلك خرج المغرب من البطولة بحصيلة مميزة شملت ذهبية الرجال، وفضية النساء، والتأهل إلى بطولة العالم، والتأهل الأولمبي في منافسات الرجال.

ويعكس هذا الإنجاز ثمرة العمل المتواصل الذي تقوده بشرى حجيج، رئيسة الاتحاد المغربي للكرة الطائرة ورئيسة الاتحاد الأفريقي للكرة الطائرة، إلى جانب مسؤولياتها في الاتحادين الدولي والعربي، من خلال دعم وتطوير اللعبة وتعزيز حضور الكرة الطائرة الشاطئية المغربية على المستويين القاري والدولي.

وأهدت حجيج الإنجاز إلى الشعب المغربي وإلى جلالة الملك محمد السادس، تقديرًا للدعم الذي تحظى به الرياضة المغربية، مؤكدة أن ما تحقق يمثل ثمرة لتطور الرياضة المغربية والنسائية منها على وجه الخصوص.

وأكدت البطولة تنامي قوة الكرة الطائرة الشاطئية في القارة الأفريقية، بعدما شهدت منافسة قوية بين نخبة المنتخبات، في مقدمتها المغرب والجزائر ونيجيريا.

لكن المغرب كان صاحب الحضور الأبرز، بعدما جمع بين الوصول إلى نهائيي الرجال والنساء، وذهبية الرجال، والتأهل إلى أولمبياد لوس أنجلوس ٢٠٢٨، ليغادر الإسكندرية بإنجاز تاريخي يرسخ مكانته كأحد أبرز القوى الصاعدة في الكرة الطائرة الشاطئية الأفريقية.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الإثنين ١١ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤١٧

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عبدالله باعبود

بعـد حرب الإبادة في غزة، دفع نتنياهو نحو حربٍ مع إيران ونجـح في جرّ إدارة ترامـب إليها، بما حوّل أنظار العالم بعيدًا عن جرائم إسرائيل ضد الإنسـانية في غزة، ومنحه مساحة أوسع لمواصلـة مشروعه في غزة والضفة ولبنان وسـوريا. حربٌ تفتح الباب لحروب أخرى، فيما تضيع القضية الأصلية وسط التصعيد.

شاكر آل حمودة

التجـارب هـي جزء لا يتجزأ من نسـيج حياتنا اليوميـة ولكل تجربة درسٌ قيّم، سواء كانت التجربة سارّة أم مؤلمة فنحن نتعلم من الأخطاء وننمـو من خلال التحديات التي نواجههـا والفرص التي نتحصل عليها وبها تتشـكل هُويتنا وتمنحنا الحكمة وسُـبل الرشاد لـذا، يجب علينا أن نتقبلهـا برحابة صدر ونتعلم منها لنصبح في حال أفضل، فمن لم يتألم لن يتعلم.

سالم البادي

من الصعب جداً أن يعيش الإنسـان معزولاً عـن النـاس؛ لأنَّ العزلة تفقده الفطرة الإنسـانية التي خُلق مـن أجلها. الإنسـان بطبعه يتأثر ويُؤثر في محيطه، ولا بدٍ أن يكون عـنصراً فعالاً، منتجاً، ومؤثراً في مجتمعه.

أمريكا تلجأ لـ«العقوبات الاقتصادية» ضد إيران بعد فشل الخيار العسكري.. وطهران تلوّح بـ«القنبلة النووية»

- واشنطن تُهدد بفرض «أشد العقوبات في التاريخ» على إيران
- قاليباف يسخر من التحديات الاقتصادية في أمريكا
- فانس: انتقلنا لمرحلة جديدة من الحرب بالضغط الاقتصادي
- «الحرس الثوري»: أعددنا سيناريوهات للالتفاف على العقوبات
- عراقجي: التهديدات الأمريكية بشأن العقوبات دليل على اليأس
- أمين «مجلس الأمن القومي» الإيراني يلوّح بخيار القنبلة النووية

الرؤية- الوكالات

تستعد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتصعيـد الضغط الاقتصـادي على إيران، مع إعلان وزيـر الخزانة، سـكوت بيسـنت، أنه سيكشـف، الإثنين، عـن تفاصيـل إجراءات جديـدة ضد طهـران قال إنها سـتكون «غير مسبوقة»، في وقت تدخل فيه الحرب شهرها السادس من دون حسـم عسكري أو تسوية سياسية.

وتأتي الخطـوة في مرحلة جديدة من الصراع، بعدمـا أعلـن ترامـب أن الولايـات المتحدة سـتفرض عقوبـات اقتصاديـة على أي دولة توفر «أي نوع من شريان حياة» لإيران، بينما وصف نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، الضغط الاقتصادي بأنـه «المرحلة الجديدة» مـن الحـرب، عـادّاً أنـه الأداة الأكبر فاعلية المتاحة لواشنطن لتحقيق هدفها النهائي.

ومن المقرر أن يعقد بيسنت مؤتمراً صحافياً في وزارة الخزانة، الإثنين، عند الساعة الثانية من بعـد الظهر بتوقيـت شرق الولايات المتحدة، للكشف عن تفاصيل الإجراءات التي كان قد وعد بإعلانها في وقت سابق من الأسبوع.

ورفض وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، التهديد بفـرض عقوبات أمريكيـة جديدة، ووصفه بأنه دليل على اليـأس، قائلا، الأحد، إن الإجـراءات المتوقعة لـن تفلح في هزيمة طهران.

ويواجه اقتصاد إيـران بالفعل ضغوطا كبيرة جـراء العقوبـات الدولية، وتعرضـت بنيتها التحتية لضربات متكـررة أودت بحياة آلاف الأشـخاص منذ الحـرب التي بدأتهـا أمريكا وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ فبراير.

لكن طهران ما زالت تتخذ موقفا متحديا بعد مرور ما يقرب من سـتة أشـهر على نشـوب الحـرب، والـذي أدى إلى توقف شـبه كامل لحركـة الشـحن في مضيق هرمـز، من خلال رفض السماح لنـاقلات النفط غير المصرح لها بالمرور عبر الممر المائي الحيوي لشحنات النفط العالميـة. وأسـهم الإغلاق الفعلي للمضيق في ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ووصـف عراقجي مـا اعتبره "سـيناريوهات متكـررة"، قائلا في تسـجيل مصور نشر على تطبيق تيليجرام "انتقالهم (القادة الأمريكيين) من العمليـات العسـكرية إلى طرح الخطط القديمة نفسها يظهر أنهم في حالة يأس".

وأضاف أنَّ على واشنطن أن تتحدث مع إيران بـاحترام للتوصل إلى "حـل قائم على العدالة والشرف".

وقـال "لم نشـعر بالخـوف أبدا. لقـد باءت جميع إجراءاتهم بالفشل، سواء كانت حصارا أو تحركات عسكرية أخرى نفذوها، وسيفشل هذا الأمر الجديد أيضا".

بـدوره، وجه رئيـس البرلمان الإيـراني محمد باقر قاليباف انتقادات للولايات المتحدة بينما يواجـه الأمريكيـون ارتفاع تكاليـف الغذاء والوقود خلال الحرب.

في منشـور على منصة "إكس"، سخر قاليباف مـن خطوة ترامب الأخيرة للسماح باسـتيراد ٣٠٠ ألف طن من لحم البقر المفروم الأرخص برسوم جمركية أقل بكثير في محاولة لتخفيف ضغوط الأسـعار. وكتـب: "اسـتيراد اللحوم المجمدة لتثبيت أسـعار اللحوم. حسـنا، قد ينجح ذلك".

وتابع قاليباف في منشـوره، مشيرا إلى مشاكل أخرى تواجه الاقتصاد الأمريكي: "ما هي خطة السندات، استيراد العوائد المجمدة؟ المشترين المجمدين للسكن؟ شـيكات رواتب مجمدة مقابـل الأجور؟ السياسـة الخارجية المجمدة تحقق اقتصادا مجمدا".

ودعا بيسـنت إلى تعاون الصين مع واشنطن، إذ تستورد بكين أكثر من ٨٠ بالمئة من النفط الإيـراني المنقول بحرا، وفق بيانات عام ٢٠٢٥ الصـادرة عن شركة كبلـر للتحليلات. ودعت الصين من جانبها إلى اللجوء للدبلوماسية.

من جهته، قال المتحدث باسم الحرس الثوري حـسين محبـي، الأحـد، إن طهـران أعدت سـيناريوهات لمواجهـة تشـديد العقوبات الأميركيـة، تشـمل الحفـاظ على قنـوات اقتصاديـة مـع دول أخـرى والالتفاف على القيود، متوقعاً ظهور نتائـج هذه التحركات «في المستقبل القريب".

ونقلـت وكالة "تسـنيم" الإيرانية عن محبي قوله خلال مؤتمر صحافي في كرج، غرب طهران: "أعلنا مراراً أن لدينا سيناريو لكل عمل عدائي يقوم به العدو"، مضيفا أن الحرب الاقتصادية واحدة من تلك الاحتمالات.

وقال إن طهـران وضعت خططاً لـ"درء الآثار السلبية" للضغوط الاقتصادية، وإنها تستطيع مواصلة علاقاتهـا الاقتصادية مع دول أخرى.

وأضاف: "لدينا تعاملات اقتصادية تحت أنف أميركا، ونلتف على أميركا، وستشاهدون نتائج ذلك في المستقبل القريب".

وفي سـياق آخر، لـوّح أمين المجلـس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسـن رضائي، بإمكان التوجـه إلى صنع قنبلة نوويـة، وهدد بإبقاء مضيـق هرمز مغلقاً أمام الـدول التي تنضم إلى الضغوط الاقتصادية الأميركية على طهران، وذلك عشية إعلان واشنطن، الإثنين، تفاصيل جولة جديدة من العقوبات.

وقال رضائي في مقابلة مع التلفزيون الرسمي: "إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نسـعى نحن إلى القنبلـة النووية؟"، متسـائلاً عن جدوى اسـتمرار الالتزام بالقيود الدولية بعد تعرض إيران للهجوم.

وأضاف أن الهجوم الأميركي دفع، حسب قوله، بعـض الـدول إلى اعتقاد أن امـتلاك السلاح النـووي يمكـن أن يوفر ردعـا أكبر، وقال إن "حماقـة ترامـب دفعت العالم نحـو امتلاك القنبلة النووية".

وأشـار إلى أن إيـران تعرضـت للهجوم رغم عضويتها في معاهدة حظر الانتشـار النووي، وقبولها عمليات التفتيش وتعاونها الواسع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف: "إذن لا معاهدة حظر الانتشار فعالة، ولا العضوية في الوكالـة للطاقـة الذرية"، معـتبراً أن ذلك يزيد رغبة الدول في امتلاك القنبلة النووية.

ولم يعلـن رضـائي تحولاً في العقيـدة النووية الإيرانية أو قـراراً بصنع قنبلة، غير أن صدور هذا الطـرح عن أمين المجلـس الأعلى للأمن القومـي، الهيئة التـي تدير الملـف النووي، وتتخـذ قـرارات استراتيجية يصـادق عليها المرشد الإيراني، من شـأنه أن يثير مخاوف في الأوساط الغربية.

ودبلوماسـيا، قالـت إيران إن قائـد الجيش الباكستاني عاصم منير سيزور طهران، الاثنين، في إطـار جهـود لاسـتعادة الـسلام والأمن للمنطقـة لكنها لم تورد تفاصيل تذكر في هذا الصدد.

وتتوسـط باكسـتان في جهود إنهـاء الحرب، وقال مصدر في الحكومة الباكسـتانية إن منير سـيتطرق لأحـدث التطورات ومنهـا تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة.

وقال ترامب يوم الجمعة إن واشنطن تراقب "ما سـيحدث" في الصراع. وأضاف عن إيران "يودون التوصـل لاتفاق.. لكنهـم، في رأيي، ليسوا مستعدين لإبرام الاتفاق الصحيح".

وقلصت الهجمات الأمريكية قدرات الاقتصاد الإيراني بشدة وألحقت دمارا بقواتها البحرية والجوية، لكـن طهران لا يزال لديها ما يكفي مـن الصواريخ والطائرات المسيرة التي تمكنها من عرقلـة عبور نـاقلات النفـط ومهاجمة خصوم في المنطقة.

وقـال رئيـس البرلمان الإيـراني محمـد باقر قاليباف، السبت، إن طهران تلقت "الكثير من الرسـائل" من دول جوار بشأن وضع ترتيبات أمنيـة جديـدة بالمنطقـة وسـبل للتعـاون الاقتصادي.

لكن قاليباف لم يفصح عن الدول التي أشـار أليهـا. واتهم الولايات المتحـدة بتعريض أمن حلفائهـا في المنطقة للخطـر لصالح إسرائيل، وأضاف أن نظاما إقليميا تضعه دول المنطقة من شأنه أن يحقق السلام والأمن.

ولم يحقق ترامب بعـد أهدافه التي حددها في بدايـة الحرب مثل تفكيك البرنامج النووي الإيـراني، الذي لا يزال وضعه غامضا بسـبب منـع مفـتشي الأمم المتحـدة مـن الوصول للمواقـع منذ العـام الماضي، وتهيئة الظروف للإيرانيين للإطاحة بحكامهم من رجال الدين.

ورغم تمسـك إيـران بمواقفها، دعـا الرئيس مسـعود بزشـكيان أيضـا إلى التوصـل لحل دبلوماسي. ونقلت عنه وكالة الطلبة الإيرانية للأنباء قوله يوم الجمعة "سيكون من الأفضل أن ننهـي الحـرب اليوم، في وقـت نحن فيه أقويـاء ولدينـا كرامة، ويـعترف العالم أجمع بانتصارنـا ويؤكـد على أن أمريـكا هاجمت مدارسـنا ومستشـفياتنا وبنيتنـا التحتية بما يخالف كل القواعد، وأنها مكروهة في العالم".